

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Chérif Messadia

Souk-Ahras



جامعة محمد الشريف مساعدي

سوق أهراس

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

السنة الجامعية 2023/2022

مقدمة للحصول على شهادة الماستر

مؤشرات تقييم السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي

دراسة تطبيقية وقياسية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

من إعداد : ياسمين حنديل

لجنة المناقشة:

المقرر :	حليمي حكيم	أستاذ	جامعة سوق أهراس
المشرف :	رقايقية فاطمة الزهراء	أستاذ	جامعة سوق أهراس
المناقش :	بن بوزيد سليمان	أستاذ محاضر أ	جامعة سوق أهراس

رقم .../2023



وَقُلْ لِّمَنِ عِلْمُهُ

فَيَسِّرِ اللَّهُ لَكَ مَكْرًا وَرَسُولًا وَالْمُؤْمِنُونَ

الشكر والتقدير

الحمد لله عز وجل على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل الذي ندعو الله أن يجعله عملاً مقبلاً.

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى الأستاذة المشرفة "رقايقة فاطمة الزهراء" والتي كانت بعد الله عز وجل المعين الأول لي على إتمام هذه المذكرة، أشكرها لقبولها الإشراف على هذه الدراسة وعلى الثقة التي منحتني إياها، فلقد كان لي الحظ الأوفر في الاستفادة من خبرتها وعلمها الواسع ومنهجية تأطيرها الاستثنائية، واسهامها في اطراء موضوع دراستنا في جوانب المختلفة بتعليماتها ونقدها البناء ودعمها الأكاديمي وجميع توجيهاتها القيمة.

كما أتقدم بالشكر لكل أساتذتنا الأعزاء الذين رافقونا خلال مشوارنا الدراسي في جامعة محمد الشريف مساعدي، وأختص بالذكر الأستاذ سليمان بن بوزيد الذي ساعدي وأفنى من وقته ولم يبخل بتقديم توجيهاته القيمة والفارقة والتي من دونها لم تكن لتظهر المذكرة ضمن هذا الشكل اللائق.

الإهداء

الحمد لله العلي العظيم

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا

إلى أغلى انسان في حياتي، ربما لا أملك جرأة التعبير عن الامتنان والعرفان، ولكن يكفي أن تعرفني أنك

أروع امرأة في الوجود، أقدم لك هذا العمل كهدية متواضعة لا تضاهي ولو نظرة من عينيك،

أمي الغالية

إلى أختي وهرها الذي بات لا يفارقها البتة

إلى قدوتي ومثلي الأعلى منذ الصغر، إلى من يعجز لساني عن شكره، إلى الأستاذ الفاضل مقيمي بشير، لقد

تعلمت منك الكثير ولا زلت آمل أن أتعلم نقطة من بحر علمك، لقد كنت أول من زرع في حب العلوم

الإقتصادية والمالية والمحاسبية، كنت ولا زلت أول مرجع علمي لي، لا أدري إن كانت بضع كلمات ستوفي

امتناني العظيم لك، ولا أدري كيف سأعوض ما قدمته لي يوما ما، ولكنني على يقين أنك على علم بما لا

أستطيع التعبير عنه

إلى كل من أحب

وأخيرا إلى نفسي، أنا فخورة بك وآمل أن تحققي يوما ما يحوب في خاطرك

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

الفهرس

الصفحة	المحتويات
	البسمة
	الآية
	شكر وتقدير
	الإهداء
II	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
XII	قائمة الأشكال
XVI	قائمة الملاحق
XIX	الملخص
2	المقدمة العامة
12	الفصل الأول: الإطار العام والنظري للسيولة المصرفية
13	تمهيد
14	المبحث الأول: مدخل إلى المصارف التجارية.
14	المطلب الأول: ماهية المصارف التجارية.
20	المطلب الثاني: وظائف المصارف التجارية والمخاطر المصرفية التي تتعرض لها.
26	المبحث الثاني: مضمون السيولة المصرفية.
26	المطلب الأول: ماهية السيولة المصرفية.
30	المطلب الثاني: مكونات السيولة المصرفية، طرق تقدير احتياجاتها، والفرق بين سيولة المصرف الفرد وسيولة الجهاز المصرفي ككل.
35	المطلب الثالث: إدارة السيولة المصرفية (تعريف، مهام ومرتكزات، نظريات)
40	المبحث الثالث: استراتيجيات وأدوات وتقنيات إدارة السيولة بالمصارف التجارية، ومؤشرات تقييم السيولة المصرفية.
40	المطلب الأول: استراتيجيات إدارة السيولة بالمصارف التجارية
42	المطلب الثاني: أدوات وتقنيات إدارة السيولة بالمصارف التجارية
45	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السيولة المصرفية في المصارف التجارية
48	خلاصة الفصل الأول
49	الفصل الثاني: الإطار العام والنظري للأمان المصرفي

50	تمهيد
51	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للأمان المصرفي
51	المطلب الأول: ماهية الأمان المصرفي في المصارف التجارية
55	المطلب الثاني: آثار ومظاهر تحقيق الأمان المصرفي
58	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على درجة الامان المصرفي للمصارف التجارية
63	المبحث الثاني: مبادئ ومتطلبات تحقيق الأمان المصرفي و أهم نماذج قياسه
63	المطلب الأول: مبادئ ومتطلبات تحقيق الأمان المصرفي
69	المطلب الثاني: نماذج قياس درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية
78	المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأمان المصرفي، وتأثير مؤشرات السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية
78	المطلب الاول: مؤشرات قياس الأمان المصرفي في المصارف التجارية
81	المطلب الثاني: تأثير مؤشرات السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي
87	خلاصة الفصل الثاني
88	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2021-2010)
89	تمهيد
90	المبحث الأول: لمحة عن البنك الخارجي الجزائري
90	المطلب الأول: تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري
91	المطلب الثاني: تقديم عام لوكالة البنك الخارجي الجزائري بولاية سوق أهراس
98	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات السيولة المصرفية والأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2021-2010)
98	المطلب الأول: تحليل مؤشرات السيولة المصرفية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2021-2010)
119	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)
140	المبحث الثالث: النمذجة القياسية لتأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفي على درجة الأمان المصرفي في البنك الخارجي الجزائري للفترة (2021-2010)
140	المطلب الأول: اختبارات النمذجة القياسية لتأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفي على

	درجة الأمان المصرفي في البنك الخارجي الجزائري للفترة (2021-2010)
179	المطلب الثاني: تقدير معادلة الانحدار الخطي بين مؤشرات تقييم السيولة المصرفية (xn) ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (yn)
188	خلاصة الفصل الثالث
191	الخاتمة العامة
203	قائمة المصادر والمراجع
214	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
70	درجات التصنيف طبقا لنظام التقييم المصرفي الأمريكي كاملز (CAMELS)	01-02
70	تصنيفات البنوك طبقا لكل عنصر من عناصر مقومات نظام (CAMELS)	02-02
75	تصنيف الشركات حسب نموذج (SHERROD)	03-02
76	تصنيفات المشاريع تبعا لنموذج ألتمان (Altman)	04-02
94	تصنيف القروض حسب معيار المدة الزمنية	05-03
94	تصنيف القروض حسب معيار الغرض	06-03
99	نسبة الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2013-2010)	07-03
99	نسبة الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2017-2014)	08-03
100	نسبة الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2021-2018)	09-03
103	نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2013-2010)	10-03
104	نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2017-2014)	11-03
104	نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2021-2018)	12-03
107	نسبة السيولة القانونية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2013-2010)	13-03
108	نسبة السيولة القانونية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2017-2014)	14-03

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
15-03	نسبة السيولة القانونية للبنك الخارجي للفترة (2021-2018)	109
16-03	نسبة التوظيف للبنك الخارجي للفترة (2013-2010)	111
17-03	نسبة التوظيف للبنك الخارجي للفترة (2017-2014)	112
18-03	نسبة التوظيف للبنك الخارجي للفترة (2021-2018)	113
19-03	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي للفترة (2010-2013)	115
20-03	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي للفترة (2014-2017)	116
21-03	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي للفترة (2018-2021)	116
22-03	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي للفترة (2013-2010)	119
23-03	(نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي للفترة (2017-2014)	120
24-03	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي للفترة (2021-2018)	121
25-03	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (الائتمانات) للبنك الخارجي للفترة (2013-2010)	124
26-03	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (الائتمانات) للبنك الخارجي	124

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	للفترة (2017-2014)	
27-03	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (الائتمانات) للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2021-2018)	125
28-03	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2013-2010)	127
29-03	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2017-2014)	128
30-03	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2021-2018)	129
31-03	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2013-2010)	132
32-03	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2017-2014)	132
33-03	(نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2021-2018)	133
34-03	نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2013-2010)	136
35-03	نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2017-2014)	137

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
36-03	نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2018-2021)	137
37-03	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر الرصيد النقدي x_1	145
38-03	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها x_2	146
39-03	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر السيولة القانونية x_3	147
40-03	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع x_4	148
41-03	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات x_5	149
42-03	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع y_1	150
43-03	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض y_2	151
44-03	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات y_3	154
45-03	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات y_4	155
46-03	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية y_5	156
47-03	نتائج اختبار الاستقرارية لمؤشرات تقييم السيولة المصرفية (X)	157
48-03	نتائج اختبار الاستقرارية لمؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (Y)	157

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
170	نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرات بطريقة اختبار الأثر (Trace Test)	49-03
173	نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرات بطريقة القيمة الحدية العظمى	50-03
177	نتائج تحديد اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (X_n, Y_n)	51-03
182	نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط لمتغيرات الدراسة	52-03
186	فرضيات اختبار الارتباط الذاتي ذو الاتجاهين	53-03
186	قيم درين واتسن الجدولية لنموذج الدراسة	54-03
188	معادلة الانحدار الخطي بين المتغيرات التابعة (Y) و المستقلة (X)	-03 55

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	السمات المميزة للمصارف التجارية	01-01
20	وظائف المصارف التجارية	02-01
22	المخاطر المصرفية	03-01
55	آثار تحقيق الأمان المصرفي	04-02
58	العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية	05-02
64	متطلبات تحقيق الأمان المصرفي	06-02
69	مقومات نظام التقييم المصرفي الأمريكي كاملز (CAMELS)	07-02
91	الشكل الهيكلي التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس	08-03
100	نسبة الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)	09-03
105	نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)	10-03
109	نسبة السيولة القانونية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)	11-03
113	نسبة التوظيف للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)	12-03
117	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)	13-03
122	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)	14-03
126	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (الائتمانات) للبنك الخارجي الجزائري	15-03

قائمة الأشكال

	للفترة (2010-2021)	
129	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي للفترة (2010-2021)	16-03
134	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات للبنك الخارجي للفترة (2010-2021)	17-03
138	نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك الخارجي للفترة 2010-2021	18-03
141	السلاسل الزمنية لتطور مؤشرات تقييم السيولة المصرفية (X) للبنك الخارجي الجزائري (2010-2021)	19-03
142	السلاسل الزمنية لتطور مؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (Y) للبنك الخارجي الجزائري (2010-2021)	20-03
153	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (Y_2) باستخدام باختبار دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACF) والجزئي (PACF)	21-03
159	نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزميتين (Y_1, X_2)	22-03
160	نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزميتين (Y_1, X_3)	23-03
161	نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزميتين (Y_1, X_4)	24-03
161	نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزميتين (Y_2, X_2)	25-03
162	نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزميتين (Y_2, X_3)	26-03
163	نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزميتين (Y_2, X_4)	27-03

قائمة الأشكال

163	نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (Y_3, X_1)	28-03
164	نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (Y_3, X_5)	29-03
165	نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (Y_4, X_1)	30-03
165	نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (Y_4, X_5)	31-03
166	نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (Y_5, Y_1)	32-03
167	نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (Y_5, X_5)	33-03
185	اختبار الارتباط الذاتي ذو الاتجاهين لدربن واتسن	34-03
187	اختبار الارتباط الذاتي ذو الاتجاهين لدربن واتسن لنموذج الدراسة	35-03

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
214	قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2010)	الملحق رقم (01)
215	قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنتي (2011-2012)	الملحق رقم (02)
216	قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنتي (2012-2013)	الملحق رقم (03)
217	قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنتي (2013-2014)	الملحق رقم (04)
218	قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2015)	الملحق رقم (05)
2019	قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2016)	الملحق رقم (06)
220	قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2017)	الملحق رقم (07)
221	قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2018)	الملحق رقم (08)
222	قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2019)	الملحق رقم (09)
223	قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2020)	الملحق رقم (10)
224	قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2021)	الملحق رقم (11)
225	اختبار استقرارية (x_1) باستخدام اختبار (ADF)	الملحق رقم (12)
225	اختبار استقرارية (x_2) باستخدام اختبار (ADF)	الملحق رقم (13)
225	اختبار استقرارية (x_3) باستخدام اختبار (ADF)	الملحق رقم (14)
226	اختبار استقرارية (x_4) باستخدام اختبار (ADF)	الملحق رقم (15)
226	اختبار استقرارية (x_5) باستخدام اختبار (ADF)	الملحق رقم (16)
227	اختبار استقرارية (y_1) باستخدام اختبار (ADF)	الملحق رقم (17)
227	اختبار استقرارية (y_2) باستخدام اختبار (ADF)	الملحق رقم (18)
228	اختبار استقرارية (y_3) باستخدام اختبار (ADF)	الملحق رقم (19)
229	اختبار استقرارية (y_4) باستخدام اختبار (ADF)	الملحق رقم (20)
229	اختبار استقرارية (y_5) باستخدام اختبار (ADF)	الملحق رقم (21)
230	نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Trace (y_3, x_1)Statistic)	الملحق رقم (22)
230	نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Trace (y_3, x_5)Statistic)	الملحق رقم (23)
230	نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Trace (y_4, x_1)Statistic)	الملحق رقم (24)

231	نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Trace (y_4, x_5)Statistic)	الملحق رقم (25)
231	نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Trace (y_5, x_1)Statistic)	الملحق رقم (26)
231	نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Trace (y_5, x_5) Statistic)	الملحق رقم (27)
232	نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Maximum (y_3, x_1) Eigen Value)	الملحق رقم (28)
232	نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Maximum (y_3, x_5) Eigen Value)	الملحق رقم (29)
232	نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Maximum (y_4, x_1) Eigen Value)	الملحق رقم (30)
233	نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Maximum (y_4, x_5) Eigen Value)	الملحق رقم (31)
233	نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Maximum (y_5, x_5) Eigen Value)	الملحق رقم (32)
233	نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_3, x_1)	الملحق رقم (33)
234	نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_3, x_5)	الملحق رقم (34)
234	نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_4, x_1)	الملحق رقم (35)
234	نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_4, x_5)	الملحق رقم (36)
234	نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_5, x_1)	الملحق رقم (37)
234	نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_5, x_5)	الملحق رقم (38)
235	نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_1, x_2)	الملحق رقم (39)
235	نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_1, x_3)	الملحق رقم (40)
235	نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_1, x_4)	الملحق رقم (41)
235	نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_2, x_2)	الملحق رقم (42)
236	نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_2, x_3)	الملحق رقم (43)

قائمة الملاحق

236	نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_2, x_4)	الملحق رقم (44)
236	نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي للمتغيرين (y_5, x_1)	الملحق رقم (45)
236	نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي للمتغيرين (y_5, x_5)	الملحق رقم (46)
237	نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي للمتغيرين (y_2, x_2)	الملحق رقم (47)
237	نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي للمتغيرين (y_2, x_4)	الملحق رقم (48)
238	جدول قيم (X^2) الجدولية	الملحق رقم (49)
239	قيم دربن وتسن الجدولية	الملحق رقم (50)
240	طلب إجراء ترخيص ميداني بالبنك الخارجي الجزائري وكالة سوق أهراس	الملحق رقم (51)
241	استمارة متابعة الترخيص بالبنك الخارجي الجزائري وكالة سوق أهراس	الملحق رقم (52)

الملخص:

حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المرتبطة بمدى تأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري (BEA) خلال الفترة (2010-2021)، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري بوصف كل من السيولة المصرفية، الأمان المصرفي والمؤشرات المستخدمة في تقييم كل منهما، وكذا المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي بعرض وتحليل تطور عشرة مؤشرات من مؤشرات تقييم السيولة المصرفية ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري (BEA) خلال الفترة (2010-2021)، وكذا النمذجة القياسية لتأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي وذلك باستعمال تحليل البيانات السنوية للسلاسل الزمنية (Annual Data Series) للبنك الخارجي الجزائري (BEA) خلال الفترة (2010-2021) باستخدام برنامج EViews 12.

كما خلصت هذه الدراسة إلى أن تحليل تطور كل من مؤشرات تقييم السيولة المصرفية ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي يكتسي أهمية بالغة ضمن الإدارة الكفؤة والسليمة للمصرف، ووسيلة لمعالجة نقاط الضعف بالمصرف وأداة تسمح بالتحوط من المخاطر قبل وقوعها، أما في ما يتعلق بالنمذجة القياسية لتأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري (BEA) خلال الفترة (2010-2021) فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين بعض المؤشرات تبعا لاختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Johanson) بطريقة الأثر (Trace Test) وطريقة القيمة الحدية العظمى (Maximum Eigen value)، اختبار السببية لجرانجر (Granger)، وتحليل نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط. الكلمات المفتاحية : المخاطر المصرفية، السيولة المصرفية، الأمان المصرفي.

Résumé:

Cette étude a tenté de répondre à la problématique liée à l'ampleur de l'impact des indicateurs d'évaluation de la liquidité bancaire sur le degré de sécurité bancaire de la Banque Extérieure d'Algérie (BEA) au cours de la période (2010-2021), en s'appuyant sur l'approche descriptive dans le aspect théorique décrivant chacun de la liquidité bancaire, de la sécurité bancaire et des indicateurs. utilisé pour évaluer chacun d'eux, ainsi que l'approche analytique dans le volet appliqué en présentant et analysant l'évolution de dix indicateurs d'évaluation de la liquidité bancaire et des indicateurs d'évaluation du degré de sécurité bancaire de la Banque Extérieure d'Algérie (BEA) au cours de la période (2010-2021), ainsi que la modélisation formelle de l'impact des indicateurs d'évaluation de la liquidité bancaire sur le degré de sécurité bancaire en utilisant l'analyse des séries de données annuelles de la Banque Algérienne des Affaires Étrangères (BEA) durant la période (2010-2021) en utilisant le programme EViews 12.

Cette étude a également conclu que l'analyse de l'évolution de chacun des indicateurs d'évaluation de la liquidité bancaire et des indicateurs d'évaluation du degré de sécurité bancaire est d'une grande importance dans le cadre d'une gestion efficace et saine de la banque, et un moyen de remédier aux faiblesses de la banque et un outil qui permet de se couvrir des risques avant qu'ils ne surviennent, comme pour la modélisation standard de l'impact des indicateurs d'évaluation de la liquidité bancaire sur le degré de sécurité bancaire de la Banque Extérieure d'Algérie (BEA) durant la période (2010-2021). (Eigenvalue), test de causalité de Granger et analyse des résultats d'estimation de l'équation de régression linéaire simple.

Mots clés : Risques bancaires, liquidité bancaire, sécurité bancaire

Abstract :

This study attempted to answer the problem related to the extent of the impact of banking liquidity assessment indicators on the degree of banking security of the Algerian External Bank (BEA) during the period (2010-2021), by relying on the descriptive approach in the theoretical aspect describing each of the banking liquidity, banking safety, and indicators. used in evaluating each of them, as well as the analytical approach in the applied side by presenting and analyzing the development of ten indicators of banking liquidity assessment and indicators of assessing the degree of banking security of the Algerian External Bank (BEA) during the period (2010-2021), as well as the formal modeling of the impact of banking liquidity assessment indicators on The degree of banking safety by using the annual data series analysis of the Algerian Foreign Bank (BEA) during the period (2010-2021) using the EViews 12 program.

This study also concluded that analyzing the development of each of the indicators of assessing bank liquidity and indicators of evaluating the degree of banking safety is of great importance within the efficient and sound management of the bank, and a means to address weaknesses in the bank and a tool that allows hedging from risks before they occur, as for the standard modeling of the impact of indicators of assessment Banking liquidity on the degree of banking safety of the Algerian External Bank (BEA) during the period (2010-2021). (Eigenvalue), Granger causality test, and analysis of the estimation results of the simple linear regression equation.

Key words : Banking Risks, banking liquidity, banking safety

المقدمة العامة

تعتبر المصارف التجارية أحد المكونات الأساسية للجهاز المصرفي، وهذا راجع لمساهمتها الفعالة ودورها في توسع مختلف الأنشطة الاقتصادية، واتصالها بالدورات الاقتصادية لمختلف الاستثمارات سواء على المستوى المحلي أو الدولي، بالإضافة إلى أهميتها ضمن معاملات الفرد اليومية، لذلك نجد ان موضوع إدارة المصارف التجارية من المواضيع التي لاقت اهتمام الكثير من الباحثين والعلماء، والهدف هو محاولة الوصول إلى أساليب وتقنيات الإدارة المثلى للمصارف التجارية في ظل التعرض الى أقل مستوى من المخاطر المصرفية، خاصة وأنها تعد من أكبر التحديات التي تواجهها المصارف وتؤثر تأثيرا كبيرا في أدائها ومركزها المالي والتنافسي، ومن أبر هذه المخاطر مشكلة إدارة السيولة المصرفية، إذ تعتبر السيولة من اساسيات العمل المصرفي وتعبر عن قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها المختلفة من سحب الودائع، وكذا مواجهة طلبات الائتمان وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى التي لا بد من إدارتها، لذلك تعد أي اشاعة عن عدم توافر السيولة كفيلة بأن تفقد المودعين ثقتهم في المصرف وتقلل من درجة الأمان لدى العملاء وخاصة في قدرتهم على استرداد أموالهم عند الطلب أو قابلية المصرف على تلبية طلبات الائتمان وغيرها، ما قد يؤدي بها إلى الإفلاس بعد تراجع نشاطها ودرجة الإقبال عليها، ومن هنا ظهرت الحاجة لدراسة تأثير كفاية السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي، وسعيا لإيجاد حلول لهذه المشكلة تستعين المصارف التجارية بمجموعة من المؤشرات التي تعمل على تقييم السيولة المصرفية ومدى كفاية حجمها وتوفرها لدى المصرف لتلبية متطلبات وحاجيات العملاء ،كذا رغبات التوسع والاستثمار من جهة، والحفاظ على ثقة وإقبال العملاء بتعزيز درجة الأمان المصرفي من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق تتضح معالم إشكالية الدراسة كالتالي:

① الإشكالية:

ما مدى تأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي في البنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

وقد انبثق عن الاشكالية السابقة الأسئلة الفرعية التالية:

- في ما تتمثل طرق تقدير احتياجات السيولة في المصارف التجارية ؟
- ما هي العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية ؟
- هل يلتزم البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2010-2021) بالنسب المرجعية للتوظيف ؟
- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات تقييم السيولة المصرفية ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي ؟

② الفرضيات:

وكمحاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

هناك تأثير للسيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي في البنك الخارجي للفترة (2010-2021)

الفرضيات الفرعية:

- هناك طريقتان مستعملتان لتقدير احتياجات السيولة، أحدها تعتمد على تقدير مستقبلي للتغيرات التي قد تطرأ في التزامات المصرف، أما الأخرى فتقوم على أساس إجراء تعديل للوقائع السابقة بما يتناسب والظروف الحالية.
- تنقسم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.
- يلتزم البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2010-2021) بالنسب المرجعية للتوظيف.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع مؤشرات تقييم السيولة المصرفية ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي.

③ اسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب في اختيار هذا الموضوع نذكر:

للم أسباب شخصية:

✓ الأهمية البالغة للموضوع وتوافقه مع تخصص مالية المؤسسة.

✓ الرغبة الشخصية في دراسة الإدارة المالية لأحد أهم مكونات الجهاز المصرفي والمتمثل في المصارف التجارية، والتعرف على ميكانيزمات إدارة أهم السمات المميزة لنشاطه، خاصة بعد التطرق لها ضمن مقياس التسيير البنكي في السنة الأولى ماستر تخصص مالية المؤسسة.

لله أسباب موضوعية:

- ✓ أهمية الإدارة المصرفية وخاصة ضرورة تحقيق الكفاءة في تسيير السيولة المصرفية والأمان المصرفي في المصارف التجارية، والرغبة في ترجمة الموضوع إلى دراسة تطبيقية على أحد أهم المصارف الجزائرية.
- ✓ أهمية التحليل المالي للمؤشرات المالية عبر السنوات في استخراج نقاط القوة والضعف في أداء المصارف التجارية.
- ✓ حداثة استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي باستخدام البرامج الإحصائية على مستوى السلاسل الزمنية لمؤشرات تقييم السيولة المصرفية ودرجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية.

4 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من بالنظر لأهمية الإدارة الكفؤة والسليمة للسيولة المصرفية والأمان المصرفي في إطار العمل المصرفي واللذان يعتبران من الركائز الأساسية التي يجب على المصارف التجارية مراعاتها عند قيامها بنشاطها بهدف التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وخاصة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة، بالإضافة إلى النقاط التالية:

- ✓ قياس السيولة المصرفية والأمان المصرفي باستخدام المؤشرات المالية الخاصة بهما، باستخدام القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2010-2021).
- ✓ إجراء دراسة تحليلية مالية وكذا دراسة إحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي المتقدم (EViews 12) إنطلاقاً من القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) والتي تعتبر فترة حديثة موافقة للأحداث الاقتصادية المعاصرة ومنه إمكانية الاعتماد على النتائج المتوصل إليها.
- ✓ معرفة طبيعة العلاقة بين عدد كبير من المؤشرات إذ تضمنت الدراسة خمسة مؤشرات لتقييم السيولة المصرفية وخمسة مؤشرات لتقييم درجة الأمان المصرفي في البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2010-2021).

✓ محاولة إثراء الموضوع عبر إضافة مرجع جديد يستخدم للدراسة سابقا، وتوضيح كيفية تكييف نموذج

السلاسل الزمنية على بيانات البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2010-2021).

✓ الخروج بتوصيات من شأنها مساعدة المصارف على تفادي المخاطر المتعلقة بعدم كفاية السيولة المصرفية

ومخاطر عدم كفاية رأس المال المؤثرة على الأمان المصرفي عبر تحليل كل من مؤشرات تقييم السيولة

المصرفية ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي.

5 أهداف الدراسة:

✓ التعرف على الإطار العام والنظري للسيولة المصرفية والأمان المصرفي.

✓ الوقوف على أهمية إدارة السيولة المصرفي وتدعيم درجة الأمان المصرفي كأهم السمات المميزة لنشاط

المصارف التجارية.

✓ توفير قاعدة معلوماتية تساعد إدارة المصارف التجارية وخاصة المصارف الجزائرية في أهمية استخدام

أساليب التحليل المالي والاحصائي لمؤشرات تقييم السيولة المصرفية ودرجة الأمان المصرفي وضرورة

استخدامها من أجل معرفة نقاط القوة والضعف ومحاولة معالجتها والخروج بتوصيات من شأنها التنبيه إلى

مدى تأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي.

✓ تحديد علاقة التأثير لمؤشرات تقييم السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي في البنك الخارجي الجزائري

خلال الفترة (2010-2021).

✓ التوصل إلى نتائج رقمية عبر إتباع خطوات التحليل المالي للمؤشرات المالية عبر السنوات، والنمذجة

القياسية للسلاسل الزمنية للتعرف على تأثير مؤشرات السيولة المصرفي على درجة الأمان المصرفي عن طريق

جملة من الاختبارات الاحصائية المعقدة والتي تم تطبيقها بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الخارجي

الجزائري خلال الفترة (2010-2021).

6 منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، والتي تعكس إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات

المذكورة أعلاه، تم الاعتماد في الشق النظري للدراسة على المنهج التاريخي من خلال التطرق كخطوة أولى لعرض

ظهور وتطور العمل المصرفي، ثم تم اعتماد المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسيولة المصرفية

ومؤشرات تقييمها وأنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية، بالإضافة إلى عرض الأدبيات النظرية للأمان المصرفي والمؤشرات المستخدمة لتقييمه، وقد اعتمدنا بشكل أساسي على المنهج التحليلي في محاولة منا لإسقاط الجانب النظري من دراستنا على الواقع التطبيقي عبر تحليل مؤشرات تقييم السيولة المصرفية ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري (BEA) خلال الفترة (2010-2021) بالاستعانة بالقوائم المالية لمختلف لمختلف سنوات الدراسة، ثم قمنا بتطبيق النمذجة القياسية من أجل معالجة المعطيات والمعلومات الرقمية المستخرجة من برنامج التحليل الإحصائي (EViews 12) بهدف دراسة تأثير مؤشرات السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري (BEA) خلال الفترة (2010-2021).

7 هيكـل الدراسة:

بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات السابق ذكرها تم تقسيم الدراسة إلى فصلين نظريين و فصل تطبيقي كما هو مبين أدناه:

الفصل الأول: تضمن الإطار العام والنظري للسيولة المصرفية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مدخل إلى المصارف التجارية تم التطرق فيه إلى ماهية المصارف التجارية، ووظائفها والمخاطر المصرفية التي تتعرض لها، أما المبحث الثاني فتناول مضمون السيولة المصرفية حيث تم التطرق فيه إلى ماهية السيولة المصرفية ومكوناتها، وطرق تقدير احتياجاتها، والفرق بين سيولة المصرف الفرد وسيولة الجهاز المصرفي ككل، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه إلى استراتيجيات وأدوات وتقنيات إدارة السيولة بالمصارف التجارية، ومؤشرات تقييم السيولة المصرفية.

الفصل الثاني: بعنوان الإطار العام والنظري للأمان المصرفي، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول الأدبيات النظرية للأمان المصرفي في المصارف التجارية، تم التطرق فيه إلى ماهية الأمان المصرفي في المصارف التجارية، آثاره ومظاهره والعوامل المؤثرة فيه، أما المبحث الثاني فتناول مبادئ ومتطلبات تحقيق الأمان المصرفي وأهم نماذج قياسه، في حين تناول المبحث الثالث مؤشرات قياس الأمان المصرفي، وتأثير مؤشرات السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية.

الفصل الثالث: تم فيه تجسيد الجانب النظري ميدانيا عن طريق دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة

المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-

(2021)، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول لمحة عن البنك الخارجي الجزائري وتم التطرق فيه إلى تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري و لوكالة البنك الخارجي الجزائري بولاية سوق أهراس، أما المبحث الثاني فتناول تحليل مؤشرات تقييم السيولة المصرفية والأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)، حيث تم التطرق فيه إلى تحليل مؤشرات السيولة المصرفية و تحليل مؤشرات الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)، في حين تناول المبحث الثالث اختبارات النمذجة القياسية لتأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفي على درجة الأمان المصرفي في البنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)، وتقدير معادلة الانحدار الخطي بين مؤشرات تقييم السيولة المصرفية (X_n) ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (Y_n).

8 حدود الدراسة:

للحدود المكانية: اختصت هذه الدراسة في دراسة تأثير مؤشرات السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري.

للحدود الزمنية: تم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021.

للحدود الموضوعية: من خلال هذا الموضوع التطرق إلى تأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021).

9 الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة في موضوع السيولة المصرفية والأمان المصرفي نجد:

للدراسة الأولى: شوقي بورقبة، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية

للدراستات المالية والمصرفية، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، 30 جوان 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالمعايير الأساسية التي تعتمد عليها طريقة (Camels) في تقييم أداء البنوك وكيف يمكن أن نستفيد منها في تقييم أداء المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى محاولة إبراز نقاط الاختلاف الموجودة في

المصارف الإسلامية في هذه المعايير والمتمثلة أساسا في كفاية رأس المال ونوعية الأصول ونوعية الإدارة وإدارة الربحية ودرجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

■ كما توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تتضمن طريقة (Camels) عناصر فنية ومالية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء المصرف من جميع الجوانب، مع العلم أنها تنطبق على المصارف الإسلامية كما في البنوك التقليدية ولكن مع الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات المصرفية في المصارف الإسلامية، وطبيعة الودائع والعلاقة مع المودعين وباقي المعاملات الأخرى، ورغم هذه الاختلافات فإن المصارف الإسلامية معنية بتطبيق أدوات رقابية جديدة ومتطورة تسهم في الكشف المبكر عن الانحرافات وتحديد مسبباتها والتنبيه إلى أوجه القصور والأخطاء قبل وقوعها.

- يمكن إضافة معيار سابع للتقييم المتمثل في معيار السلامة الشرعية وبالتالي تصبح الطريقة تسمى (Scamels).

- ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار (Camels) ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

- إن عملية تحليل كفاية رأس المال تهدف إلى قياس قدرة البنوك على مواجهة التزاماتها في الآجال المحددة، وكذلك إلى تبيان مدى قدرة البنك على تغطية المخاطر المحتملة من خلال رأس المال والمؤونات المكونة.

للدراسة الثانية: عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر مدخل مالي، الطبعة الأولى، دار إي كتب،

لندن، المملكة المتحدة البريطانية، 2018.

يهدف هذا الكتاب إلى التوسع في تحليل وتفصيل موضوع الخطر وإدارة الخطر والتحوط، مع التركيز على الجوانب

ذات العلاقة بالعلوم المالية، ولا ارتباط الخطر وإدارة الخطر بالبنوك، فقد تم تخصيص فصلين عن أخطار البنوك

وأساليب إدارتها فصل اهتم بالبنوك التقليدية وآخر عن البنوك الإسلامية، وتم التوصل إلى أنه هناك العديد من

مقاييس الخطر في العلوم المالية، وأشهر تلك الطرق وأكثرها استخداما: أسلوب وأسلوب العائد على رأس المال

(VAR) القيمة المعرضة للخطر (GAP Analysis) وتحليل الفجوة (RAROC) المعدل بالخطر وغيرها من (CAPM) (CAPM) ونموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

تناول الكتاب كذلك موضوع التحوط ببعض التفصيل وبشكل خاص التحوط التعاقدية الذي يتم عادة باستخدام عقود المشتقات المالية على اختلاف أنواعها (الخيارات المبادلات المستقبلية).

للدراسة الثالثة: بلغا حمزة، بلعزوز بن علي، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري دراسة قياسية (2003-2015)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 1 فيفري 2019.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، ويتمثل جوهرها في العوامل الداخلية المتمثلة في (السيولة، الربحية، كفاية رأس المال) أما العوامل الخارجية فتتمثل أهمها في (العوامل التنظيمية، والأسباب التشريعية، استقرار سياسات الاقتصادية الكلية).

- كما أفادتنا دراسة العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري الخروج بالنتائج التالية:
- سوء تسير فائض السيولة على مستوى المصارف الجزائرية، أثر سلباً على درجة أمانها، وذلك لأن مصدر هذا الفائض يتمثل في أموال الغير المودعة عنده، وبالتالي تراكم هذه الأموال بدون استثمارها مقابل دفع عليها فوائد يؤثر سلباً على ربحيتها وبالتالي على درجة أمانها.
- تسجل المصارف الجزائرية عوائد وأرباح كبيرة ليس ناتجة عن استثمارات وإنما ناتجة عن تدعيم الدولة لهذه المصارف.
- أما النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في الجانب التطبيقي فهي تشير إلى:
- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي ومردودية الأصول، ووجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين الأمان المصرفي ومخاطر السيولة ومعدل نمو الودائع، معتمداً في ذلك على طريقة المربعات الصغرى وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد.

للدراسة الرابعة: ليلي عبد الكريم محمد الهاشمي، عمر زيدان عبد الكريم الرفاعي، قياس اثر مخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الريادة للمال والأعمال المجلد 03، العدد 03، العراق، أوت 2022.

تهدف هذه الدراسة الى بيان مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على الأمان المصرفي باستخدام البيانات المالية السنوية المدققة للمصارف التجارية العراقية للفترة ما بين 2016م - 2020م لخمس من المصارف التجارية العراقية، لاختبار فرضيات الدراسة تم استخراج النسب المئوية التي تمثل مؤشرات السيولة والأمان المصرفي، واستعمال أسلوب تحليل الانحدار البسيط، معامل الارتباط ومعامل التحديد واختبار T كأدوات للتحليل من خلال البرنامج الاحصائي (Mini tab18)، أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمستقل والمتمثلة بمقاييس السيولة المصرفية والأمان المصرفي في المصارف التجارية العراقية موضوع الدراسة.

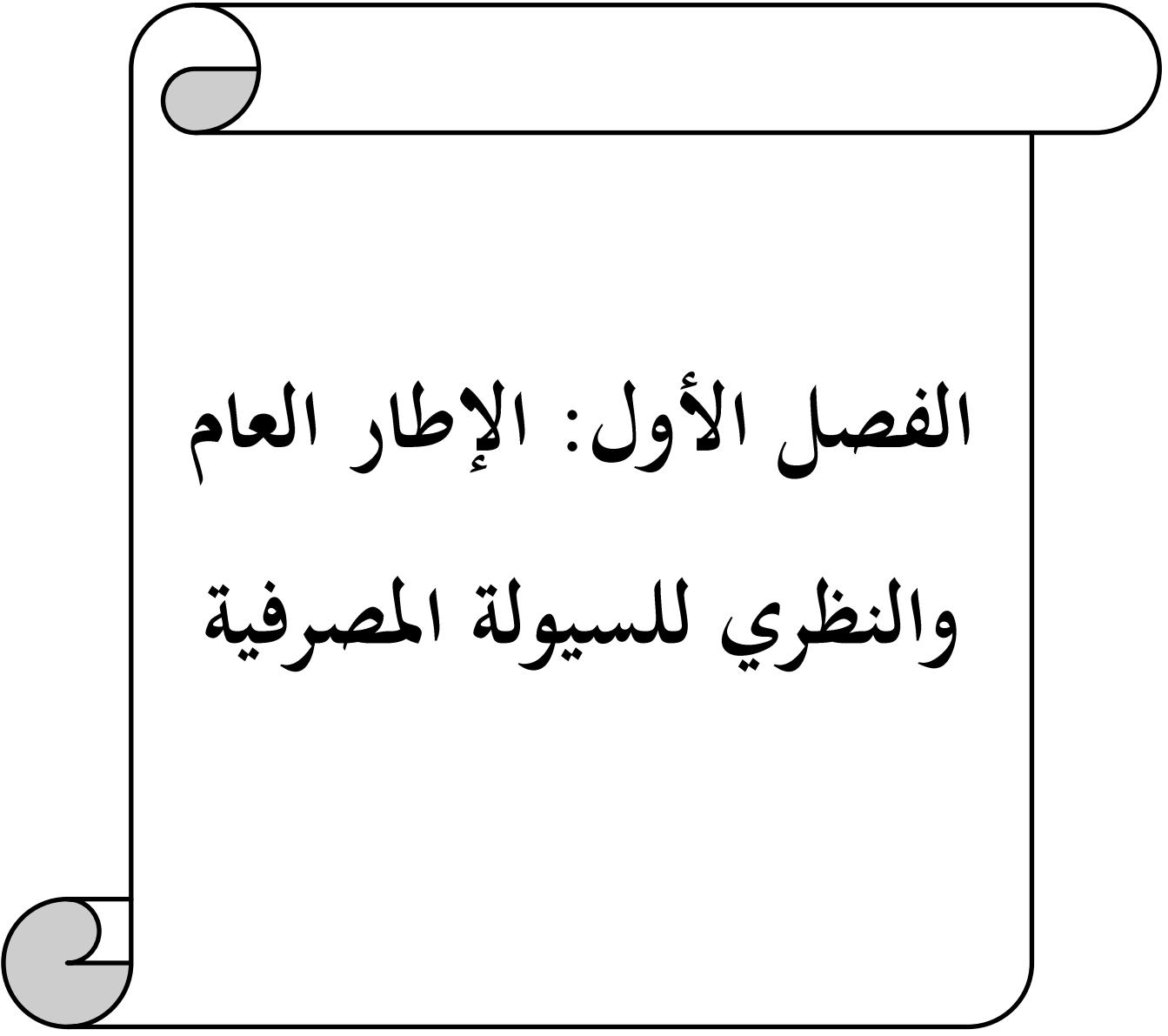
- كما توصلت هذه الدراسة إلى بعض الاستنتاجات لغرض تجاوز مخاطر السيولة المصرفية تمت في:
- يوجد علاقة خطية تامة سالبة بين المتغيرات اي كلما ازداد المتغير المستقل (مخاطر السيولة) بمقدار وحدة واحدة انخفض المتغير التابع (الأمان المصرفي) بمقدار 3.144.
- حداثة موضوع ادارة المخاطر وخصوصا للمصارف التجارية العراقية، إذ لا يوجد فهم شامل لطبيعة المخاطر التي تواجه المصارف نظرا لعدم فعالية قسم ادارة المخاطر في المصارف رغم الزام البنك المركزي العراقي المصارف كافة بوجود قسم لإدارة المخاطر فيها، في حين يؤخذ على البنك المركزي بعدم اصدار تعليمات خاصة بإدارة المخاطر المصرفية التي تواجه المصارف بشكل عام وانعدامها.
- أظهر البحث ان من اهم العوامل المؤدية الى قلة درجة الأمان المصرفي، هو ارتفاع معدلات مخاطر السيولة ويتطلب ذلك العمل على الالتزام بالأنظمة والقوانين التي يحددها البنك المركزي وخاصة فيما يتعلق بالنسب المالية ذات الصلة بالسيولة القانونية والسيولة التجارية.
- ضرورة توفير إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر في كل مصرف بحيث يغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها، ومن ثم يتم من خلاله تحديد انظمة إدارة المخاطر واجراءاتها بما يتلائم مع التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المصرفية.

للم الدراسة الخامسة: وتمتاز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالخصائص التالية:

- تركيزها على دراسة تأثير المتغير المستقل المتمثل في السيولة المصرفية على المتغير التابع المتمثل في الأمان المصرفي في أحد أهم المصارف التجارية الجزائرية وهي بذلك تختلف عن العينات المدروسة في الدراسات السابقة وهو البنك الخارجي الجزائري بالإضافة إلى كون هذه الدراسة تغطي الفترة (2010-2021) وهي بذلك تمتاز بجدائة المعطيات مقارنة بالدراسات السابقة.
- عرض دراسة تحليلية مالية لكل من مؤشرات تقييم السيولة المصرفية ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي في البنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)، والخروج بنتائج حول إدارة المصرف للسيولة المصرفية ودرجة الأمان المصرفي.
- عرض دراسة احصائية عبر معالجة المعطيات الرقمية المستخرجة من برنامج التحليل الإحصائي (EViews 12) باتباع اسلوب النمذجة القياسية لتأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفي على درجة الأمان المصرفي في البنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021).

10 صعوبات الدراسة:

- نقص المراجع المتعلقة بالمتغير التابع (الأمان لمصرفي).
- كثرة المتغيرات نظرا لشمول المتغير المستقل أي السيولة المصرفية على خمسة مؤشرات لتقييم السيولة المصرفية، بالإضافة إلى دراسة خمسة مؤشرات لتقييم درجة الأمان المصرفي الممثلة للمتغير التابع.
- ضيق الوقت أدى إلى صعوبة التحكم في إتمام الجانب التطبيقي الذي شمل نوعين من الدراسة تحليلية مالية وإحصائية خاصة في ظل العمل بشكل فردي.
- صعوبة التحكم و الإلمام بمختلف طرق المعالجة الإحصائية الخاصة ببرنامج (EViews)، نظرا لضيق الوقت، وندرة المراجع التي تستخدم تقنية تحليل السلاسل الزمنية.



الفصل الأول: الإطار العام والنظري للسيولة المصرفية

تمهيد:

يعد القطاع المصرفي حلقة مهمة من حلقات تطور النظام المالي في أي دولة، وانعكاسا لتطور أنظمتها الاقتصادية والمالية، ويعود سبب صل دور المصارف إلى عراقة ريخ نشأتها من جهة وتعددت الأنشطة والخدمات التي تقدمها من جهة أخرى، عبر تلبية طلباتهم المختلفة من سحب الودائع إضافة إلى السعي لتطوير نشاطها الائتماني من منح القروض والسلفيات، إضافة إلى الاستثمار في الأوراق المالية لتعزيز حقوق الملكية لمصرف وغيرها من العمليات المصرفية المتقدمة التي تتطلب إدارة كفؤة ونوعا من التحكم في مقدار السيولة المتوفرة لدى المصرف لمواجهة أي التزامات واقعة على عاتقه وضمن التواريخ المحددة لها، دون الإفراط في جعل النقدية راكدة داخل الخزينة مما يؤثر سلبا على ربحية المصرف، إضافة إلى التحوط والحذر من المخاطر التي قد تواجهه لتجنب التعرض للأزمات المالية التي تتميز في وقتنا الراهن بسرعة الانتشار، ومن أساليب ذلك الاستعانة بدراسة مؤشرات تقييم السيولة المصرفية، ومن خلال هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتناول ما يلي:

المبحث الأول: مدخل إلى المصارف التجارية.

المبحث الثاني: مضمون السيولة المصرفية.

المبحث الثالث: استراتيجيات وأدوات وتقنيات إدارة السيولة لمصارف التجارية، ومؤشرات تقييم السيولة المصرفية.

المبحث الأول: مدخل إلى المصارف التجارية

تعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات، تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد ودوران العجلة الاقتصادية، وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطها على أكمل وجه، بمعنى تجميع الموارد المالية واستخدامها في نشاطات مدرة للعائد، لكن في ظل التعرض الى اقل مستوى من المخاطر المصرفية.

المطلب الأول: ماهية المصارف التجارية

نتيجة الاتساع في نطاق الأنشطة الاقتصادية تولدت الحاجة لدى الأفراد في إيجاد جهات أمنية لحفظ ممتلكاتهم، ما دفع إلى إقامة مؤسسات خاصة لهذه الغاية عرفت لمصارف، من ثم نمت هذه الحاجة لتشمل ضرورة توفير الأموال اللازمة لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، ما طور من أعمال هذه المؤسسات لتصبح أساسا لتقدم الأمم.

أولاً: ظهور وتطور العمل المصرفي

تشير الأدبيات المالية إن أول مصرف تجاري قد أسس في مدينة البندقية جنوب إيطاليا عام (1157) ثم توالى ظهور المصارف في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول مصرف عام (1609) وفي لندن نشأ بنك إنجلترا عام (1694) وبنك فرنسا عام (1800)¹، وتذكر المصادر العلمية ن كلمة بنك (Bank) مشتقة من الكلمة الفرنسية (Banque) و من الكلمة الإيطالية بنكو (Banco) وهي عبارة عن منضدة خشبية كان يجلس إليها الصرافون في مدن إيطاليا الشمالية في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع واستبدال العملات المختلفة خلال فترة ازدهار التجارة في تلك المنطقة.²

كان العمل المصرفي ساسياته قديماً يتمثل بوجود رؤوس الاموال آنذاك لدى بعض الناس الذين كانوا يتصفون لإقطاعية والنفوذ، لعبت الحاجات والتطورات الاقتصادية آنذاك دوراً هاماً في ظهور ما يسمى لصيارفة والصياغ الذين اعتبروا هم نواة ولادة المصارف التجارية، حيث كان هؤلاء الصيارفة والصياغ يقبلون اموال الناس للاحتفاظ بها لديهم من الضياع او السرقة مقابل رسم خدمة الاحتفاظ بهذه الاموال وكان السبب وراء ذلك هو نفوذ

¹ أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة السيولة، الطبعة الأولى، الذائر للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2013، ص 17

² دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص 36

أولئك الصيارفة و الصياغ والثقة التي تولدت بين الناس وبينهم، يقوم الصيرفي أو الصائغ إصدار ايصال استلام يعطيه للشخص الذي أودع امواله لديه، يقوم سترجاع هذا الايصال عندما يستلم الشخص امواله فيما بعد حسب المدة المتفق عليها، هكذا نشأة الوظيفة الأولى والاساسية للمصارف و هي قبول الودائع، اي ان عمل المصارف كان مبنيا على العناصر التالية وهي: الصيرفي او الصائغ، المودع عامل الثقة فكرة النظام المستندي الذي يثبت الحقوق والواجبات، الربحية التي يحصل عليها الصيرفي او الصائغ (رسم الاحتفاظ لوديعة).¹

ومع مرور الوقت، أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل التجاري، وبقي الذهب مكدسا في خزائن هؤلاء الصيارفة، وقد تنبه بعض الصاغة أو الصيارفة إلى هذه الحقيقة فصار يقرض ما لديه من الذهب مقابل فائدة²، وذلك للحفاظ على قيمتها وتحقيق ارباح من جراء استخدامها، ومن هنا بدأت فكرة استثمار الودائع حيث قام الصياغ والصيارفة قراض تلك الودائع او جزء منها لأشخاص معروفين لديهم مقابل فائدة تحدد عند الاتفاق و يصلات تثبت عملية الاقتراض، من هنا ايضا نشأت الوظيفة الثانية في فكرة المصارف التجارية وهي اقراض الودائع أو جزء منها، انتشرت آنذاك عملية استخدام الايصالات التي كان يحصل عليها المودع من الصيرفي او الصائغ للوفاء بالالتزامات للآخرين لذلك كانت تلك الايصالات تقوم مقام النقود الاعتيادية، مثل التعامل لإيصالات وقبولها (ايصالات الايداع)، وهي الوظيفة التقليدية الثالثة للمصرف التجاري.³

ويعبر عنها بمصطلح اشتقاق النقود أو خلق النقود (Money Creation) وجاء هذا المصطلح من قدرة المصرف التجاري من الناحية النظرية على إصدار تلك الإيصالات والمرة عديدة معتمدا على حجم الأموال المودعة لمصرف، إلا أن بعض هؤلاء الصيارفة كان يبالغ في عملية الإقراض دون الأخذ بعين الاعتبار إمكانية قيام التجار بسحب جزء أو كل ودائعهم المحفوظة لديهم، مما يعرضهم لحالة من العسر أو الإفلاس، بمعنى عدم قدرتهم على استرجاع الأموال التي أودعت لديهم، وبما ان مثل هذه الحالة تعتبر انتهاك لحالة الثقة التي وضعها التجار ورجال الأعمال في الصيارفة، فان بقية الصيارفة يتوجهون إلى ذلك الصيرفي الذي لغ في عملية الإقراض وتعرض للعسر المالي ويكسرون طاولته كدليل على خروجه من المهنة ومن هنا جاءت كلمة الإفلاس (Bankruptcy) وتعني كسر

¹ جميل سالم الزيدانين، اساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي)، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص 121

² أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة السيولة، مرجع سبق ذكره، ص 17

³ جميل سالم الزيدانين، اساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي)، المرجع السابق، ص 121، ص 122

الطاولة، وفي اللغة تبين أن كلمة مصرف أكثر صحة من كلمة بنك، و تي كلمة مصرف من صرف وتحويل الذهب إلى نقد وتبادل العملات وتحويل الأموال.¹

ثانيا: تعريف المصارف التجاري

إن عملية إعطاء تعريف شامل للمصرف ليست سهلة، وذلك لاشتراك بعض المنشآت المالية في أداء واحدة أو أكثر من الخدمات التي تؤديها، فلو تم اعتبار قبول الودائع لوحده ما يميز المصرف عن غيره من المنشآت المالية فإن مصارف الاستثمار في الدول الرأسمالية لا تدخل ضمن تعريف المصرف لعدم قبولها الودائع، أما إذا اعتبر الإقراض لوحده أهم وظيفة للمصرف، فمعظم المنشآت المالية الأخرى كمنشآت التأمين وشركات الاستثمار وتمويل المبيعات تقوم بشكل أو آخر بعمليات الإقراض²، لذلك سنعرض في ما يلي بعض التعاريف الواردة للمصارف التجارية:

التعريف الأول: " هي المؤسسات التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته، بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة و دعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي".³

التعريف الثاني: "المصرف التجاري هو المنشأة التي تقبل الودائع الجارية (تحت الطلب) ولأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في القروض، وعمليات مصرفية أخرى، بقصد الربح، فالميزة الأساسية التي تميز المصارف التجارية عن سائر أنواع المصارف الأخرى هو أنها الوحيدة التي تقبل الودائع الجارية أو تحت الطلب، الأمر الذي يجعلها على استعداد دائما لدفع هذه الأموال إلى أصحابها عند الطلب وفي أي وقت، كما يمكن السحب من هذه الودائع بواسطة الشيكات، وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق نقود الودائع، إذ تقوم الودائع مقام النقود في تسوية الديون".⁴

كتعريف شامل يمكن القول أن المصارف التجارية هي مؤسسات مالية تقوم بقبول الودائع بمختلف أنواعها من الأفراد أو المؤسسات، ثم تستخدم هذه الأموال في منح القروض القصيرة و المتوسطة و طويلة الأجل، و القيام

¹ أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة السيولة، مرجع سبق ذكره، ص18

² فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص33

³ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص13

⁴ عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2015، ص16، ص17

بمختلف الاعمال المصرفية الحديثة، حتى تضمن البقاء والنمو والاستمرار وتحقيق الأرباح وتعزيز المراكز التنافسية لها، وهو وسيط مالي بين اصحاب الفائض المالي و اصحاب العجز المالي، لذلك فهي تلعب دورا لغ الأهمية في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية.

ثالثا: السمات المميزة للمصارف التجارية

تتسم المصارف التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، وتتعلق هذه السمات لربحية والسيولة والأمان، وترجع أهمية تلك السمات في أنه لا بد من الموازنة بينها، نظرا الى ثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة لأنشطة الرئيسية التي تمارسها المصارف، والتي تتمثل في قبول الودائع، وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية، وفيما يلي نستعرض كل سمة من هذه السمات الثلاث:

الشكل رقم (01-01): السمات المميزة للمصارف التجارية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص19، ص20

1- الربحية:

يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن، بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين

الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك ولتوزيع أر ح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك¹، وتوفير السيولة والأمان هي الأساس لتحقيق هذه السمة في المصارف التجارية، وتمثل فوائد الودائع الجانب الأكبر من مصروفات المصرف التجاري، وكلما كانت هذه المصروفات كبيرة كلما دل ذلك على ضخامة الإيداعات في المصرف وهذا يؤدي إلى إقراض أكثر، و لتالي إيرادات أكثر أي أن أر ح المصرف تتأثر بشكل كبير بإيراداتها، فإذا زادت إيرادات البنك بنسبة معينة فإن الأر ح سوف تزداد بنسبة أكبر منها و لعكس، وإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة تعني أن الأر ح انخفضت بنسبة أكبر منها، وربما تؤدي إلى خسارة المصرف.²

2- السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، لذا عليه أن يكون مستعداً للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك عن منشآت الأعمال الأخرى ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت جيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بزعزعة ثقة المودعين به ودفعهم لسحب ودائعهم فجأة ما قد يعرض البنك للإفلاس³، مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل، ولا يقصد الاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك مواله في صورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أر ح⁴ وإنما يقصد لسيولة في هذا المجال مدى سهولة تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.⁵

3- الأمان:

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص18

² طلال الجحاوي، سكنة السلطاني، SWOT لتقييم المصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص58

³ محمد رمضان إسماعيل، فواز صالوم حموي، إدارة المؤسسات والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سور ، 2011، ص16

⁴ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص19

⁵ Godfrey Marozva, Liquidity And Bank Performance, International Business & Economics Research Journal, Volume 14, Number 3, May/June 2015, University of South Africa, South Africa, p454

لا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد على رأس المال الممتلك، فأى خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين و لتالي إفلاس المصرف التجاري، لذلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين، وذلك من خلال:¹

- تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة.
- تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزئ المودعين والمقترضين وأنشطتهم، وتباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة.
- وتفرض السمات المشار إليها ثلاثة أهداف تتهدي بها ادارة البنك التجاري وتتمثل في:²
- **الهدف الأول:** تحقيق أقصى ربحية (profitability) عبر زدة الايرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكلفة هو من النوع الثابت وان أي انخفاض في الايرادات كفيل ن يصحبه انخفاض أكبر في الربح.
- **الهدف الثاني:** تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة (Liquidity) لما لذلك من ثير كبير على ثقة المودعين فيه.
- **الهدف الثالث:** في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين (Safety) على أساس رأس مال صغير، ولا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم.
- ولهذا فمن المتوقع أن تؤثر الأهداف الثلاثة على تشكيل السياسات التي تحكم الأنشطة الأساسية وهي جذب الودائع، وتقديم القروض، والاستثمار في الأوراق المالية.

المطلب الثاني: وظائف المصارف التجارية والمخاطر المصرفية التي تتعرض لها

تعتبر وظيفة المصارف في إمداد الاقتصاد القومي لأموال اللازمة لتنميته كوظيفة القلب في إمداد الجسم لدم اللازم لبقائه حيا، وأي خلل قد ثر في الاقتصاد القومي، ورفاهية الناس مثلما يحدث أي خلل في القلب يحدث خللا في حياة الشخص، و هو ما يعبر عنه اقتصاد لمخاطر المصرفية، وهو ما سيتم تناوبه ضمن هذا المطلب.

أولا: وظائف المصارف التجارية

¹ محمد الفاتح محمود، تمويل ومؤسسات مالية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2014، ص16

² سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص20، ص21

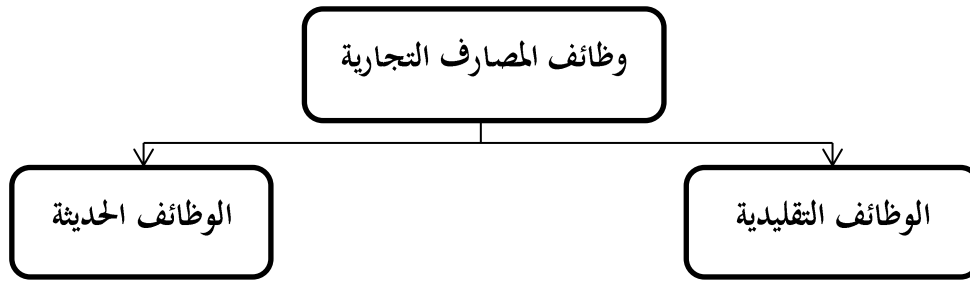
تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق مستويات متزايدة من الربحية وإلى تحسين نوعية خدماتها وزددة أنشطتها، من أجل خلق مركز استراتيجي متميز وتحقيق رضا وولاء الزبون.

الشكل رقم (01-02): وظائف المصارف التجارية

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي)، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص 129

1- الوظائف التقليدية:

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها سواء كانت جارية، توفير، ودائع لأجل... إلخ
- تقديم القروض للمستثمرين والمساهمة في تمويل مشروعات التنمية، وتمويل العملاء تحت منهجية الربحية



والسيولة والضمان¹، وهو ما يسمى بخلق النقود فمن غير المرجح أن يطلب جميع المودعين سحب ودائعهم نقدا في آن واحد، و لتالي يستفيد المصرف من هذه الودائع في تقديمها كقروض.²

2- الوظائف الحديثة:

- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين ودراسة الجدوى للعملاء لاختيار مشاريعهم الاستثمارية.³
- إدارة الممتلكات نيابة عن الغير.
- خلق بعض أدوات الاستثمار المالي واستخدام التعامل لبطاقات الائتمانية حديثا.⁴
- فتح الاعتمادات المستندية، وبيع وشراء الأوراق المالية لحسابها أو لحساب عملائها.

¹ وليد حميد رشيد الأميري، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص 44

² جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي)، مرجع سبق ذكره، ص 129

³ طلال الجحاوي، سكنة السلطاني، SWOT لتقييم المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 59

⁴ خالد أحمد علي محمود، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2019، ص 19

- القيام بخدمات معينة نيابة عن العملاء كالتحويلات النقدية وإصدار خطابات الضمان والقيام بتحصيل الشيكات والكمبيالات وإدارة الاستثمارات.¹
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية عن طريق إقراض المشاريع التنموية.
- تقديم خدمات البطاقة الائتمانية و جبر الخزائن الحديدية للعملاء لحفظ نفائسهم.²

ثانياً: المخاطر المصرفية

تعد المخاطر المصرفية في ظل العولمة والتغيرات المتسارعة من أكبر التحديات التي تواجه المصارف، وتؤثر تأثيراً كبيراً في أدائها، ونظراً لتعدد هذه المخاطر اختلفت وجهات نظر الكتاب والباحثين في تبويبها وتصنيفها، ومنه قام بعض الباحثين بتصنيف المخاطر المصرفية إلى (مخاطر بيئية، مخاطر الإدارة، مخاطر مالية، و مخاطر التسليم و التوزيع)³، وصنفها البعض الآخر إلى (مخاطر السوق ومخاطر التشغيل)⁴، وبعد البحث اربنا إلى اعتماد تقسيم المخاطر المصرفية إلى مخاطر نظامية وأخرى غير نظامية⁵ كما يلي:

الشكل رقم (01-03): المخاطر المصرفية

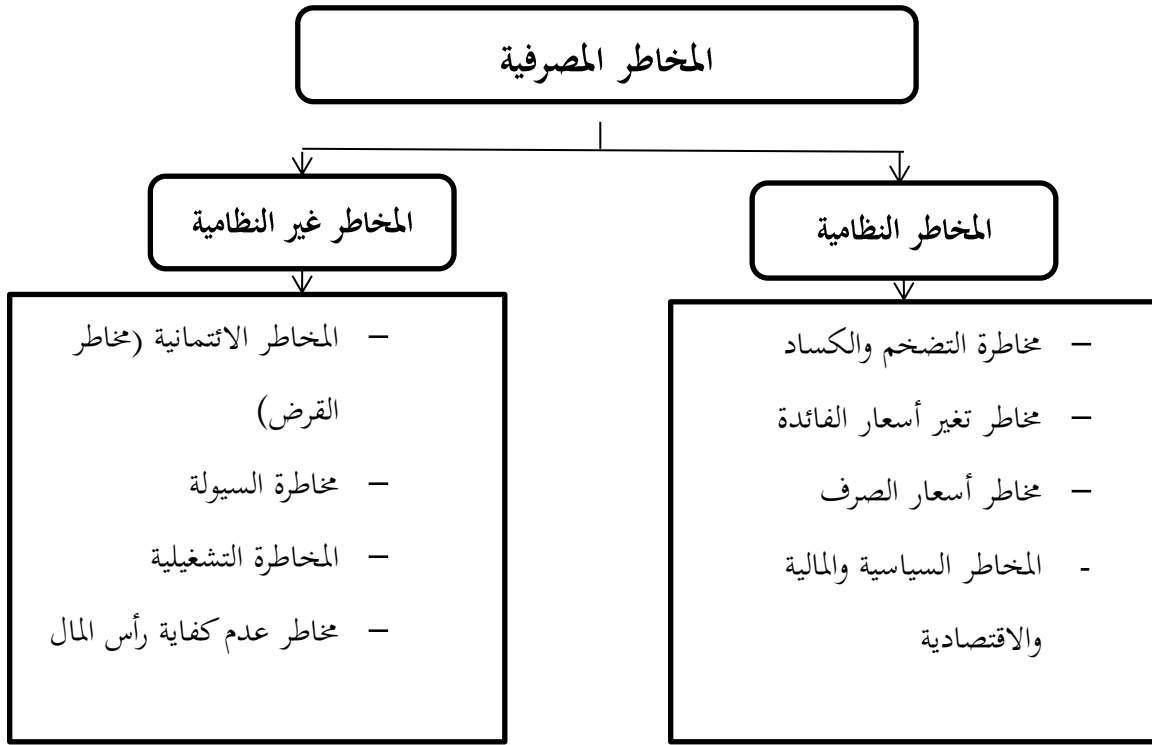
¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص47، ص48

² طلال الجحاوي، سكنة السلطاني، SWOT لتقييم المصارف التجارية، مرجع سبق ذكره، 2014، ص59

³ صادق راشد الشمري، استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2012، ص55، ص56

⁴ دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص233

⁵ عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص209، ص215



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2015، ص 209، ص 215

1- المخاطر النظامية: (Systematic Risks)

يطلق عليها أيضا مخاطر السوق (Market Risks)، ويقصد بها جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك، وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، وسميت بمخاطر السوق لتأثيرها على حركة السوق ككل إذ يصعب على البنك السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، و لتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة لتنوع¹، و في ما يلي سوف نعرض أبر أنواع المخاطر النظامية:

أ- مخاطرة التضخم والكساد: (Inflation Risk)

وهي المخاطرة الناجمة عن الارتفاع العام في الأسعار (التضخم) ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، وعندما تتزايد معدلات التضخم في الاقتصاد بمرور الوقت، فإن المستثمرين يقدمون على طلب عوائد مالية أعلى على استثماراتهم لمواجهة حالة الانخفاض في القوة الشرائية للعملة، حيث قد يفوق الانخفاض في القوة الشرائية

¹ خالد احمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2019، ص 97

مقدار العائد المتحقق، وتترايد حدة مخاطرة التضخم عندما تزيد المصارف من إجمالي استخدامها للأموال، مما ينعكس سلباً على الدخل الصافي المتحقق للمالكين (المساهمين).¹

ب- مخاطر تغير أسعار الفائدة: (Interest Rate Risk)

قد تؤثر تقلبات أسعار الفائدة السوقية على جانب العوائد التي يحصل عليها المصرف من جهة وعلى جانب التكاليف التي يتحملها ويدفعها المصرف من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال عندما ترتفع أسعار الفائدة السوقية فإن ذلك قد يؤثر على تخفيض هامش الفائدة الصافي وخصوصاً عندما يكون تركيب فقرات الميزانية المتعلقة لموجودات والمطلوبات مرتبة بطريقة يتحمل فيها المصرف تكاليف على مصادر الأموال المقترضة أكثر من الإيرادات في حالة ارتفاع أسعار الفائدة وتحديدًا على القروض الممنوحة للزائن.²

ج- مخاطر أسعار الصرف: (Exchange Rate Risk)

مخاطر سعر الصرف جمّة عن احتمال تغير سعر الصرف بين عمليتين أو أكثر بصورة غير متوقعة خلال فترة الأعمال المصرفية و ربح الدفع الفعلي، ونتيجة للانفتاح الاقتصادي وارتفاع معدلات التبادل التجاري الدولي وإنشاء المناطق التجارية الحرة ارتفع معدل التعامل لعملات الأجنبية ضمن أنشطة البنوك المختلفة ما قد يؤدي إلى مخاطر أهمها ازدياد رغبة البنوك التجارية في تقديم الأوراق التجارية إلى البنك المركزي لإعادة خصمها مما يزيد من إمكانية البنوك التجارية في زيادة حجم الائتمان، وفي هذه الحالة لا بد من أن يتناسب مع سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك ومنه يعتبر سعر الصرف أحد وسائل التي يمكن للبنوك عن طريقها الحصول على الأموال.³

د- المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية: (Political and Financial and Economic Risks)

وهي المخاطر المرتبطة لأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في بلد المقترض، وتزداد هذه المخاطر إذا كان الالتزام المالي للمقترض غير محرر لعملة محلية، حيث من الممكن ألا تتوفر العملة الملتزم بها هذا المقترض

¹ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

2011، ص167، ص168

² أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص355

³ دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص235، ص236

بصرف النظر عن أوضاعه المالية الخاصة، ويهدف تقييم هذه المخاطر إلى تحديد قدرة المؤسسات المالية ومدى ملاءمتها لجذب الاستثمارات الأجنبية والحصول على الائتمان من الخارج.¹

2- المخاطر غير النظامية: (Unsystematic Risks)

ويقصد بها تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها منشأة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، أي وجود مشكلة في المنشأة أو القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، وهذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنه أن يؤثر على المقرض في سداد التزاماته تجاه المصرف في الأجل المتفق عليه²، وتلجأ المصارف عادة إلى معالجة هذا النوع من المخاطرة باستخدام أسلوب التنوع (Diversification).³

أ- المخاطر الائتمانية (مخاطر القرض): (Credit Risk)

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرة على استرجاع حقوقه أي أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون تجا عن عدم قدرة المقرض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في ربح الاستحقاق المحدد أو أن له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، و لتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.⁴

ب- مخاطرة السيولة: (Liquidity Risk)

مخاطر السيولة هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج، بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، أي عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم من المصرف التجاري وبشكل مفاجئ لإدارة المصرف، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على المصرف نشاطا غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق سعار مرتفعة⁵، ما

¹ عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 214، ص 215

² نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018، ص 128

³ نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، المرجع نفسه، ص 128

⁴ سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 106، ص 107

⁵ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020، ص 211

يضطر إدارة المصرف إلى بيع وتسييل بعض من الموجودات التي كانت تدر عليه دخلا خلال فترة قصيرة و أسعار منخفضة، كما تظهر هذه المخاطرة عندما يمارس عدد كبير من المقترضين حقوقهم في سحب الأموال التي وافق المصرف التجاري وفقا لاتفاقية الاقتراض بسحب مبالغ بحدود معينة يطلق عليها خط الائتمان (Credit Lines) خلال مدة زمنية قصيرة مما يؤثر سلبا على سيولة المصرف¹.

ج- المخاطرة التشغيلية: (Operational Risk)

إن سبب هذا النوع من المخاطرة هو حالة عدم التأكد المتعلقة إيرادات المصرف التجاري، التي تنتج بسبب عطل في النظام الحاسوبي للمصرف التجاري أو بسبب أخطاء بشرية أو مشاكل بين العاملين والعديد من الأسباب الأخرى، إن ثير هذه الأحداث السلبي وبشكل غير متوقع على إيرادات المصرف.²

د- مخاطر عدم كفاية رأس المال:

يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل المخاطر التي حددها اتفاق زل وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، إذ أن لرأس المال الأسهمي غا ت متعددة فهو مصدر دائم للدخل للمساهمين، لإضافة إلى كونه مصدر للتمويل والنمو، فضلا عن أهميته في توفير الحماية للمودعين والدائنين و غيرهم من أصحاب المصالح.³

¹ أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص352، ص353

² أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المصارف، المرجع نفسه، ص357

³ عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص219

المبحث الثاني: مضمون السيولة المصرفية

تعتبر إدارة المصارف التجارية عملية معقدة، تحوي على العديد من الجوانب التي يجب أن تولي لها إدارة المصارف أهمية حتى يستطيع المصرف الاستمرار في نشاطه، أحد هذه الجوانب يتمثل في أهم سمات المصارف التجارية وهو السيولة المصرفية، إذ تعتبر أولى واجبات المصرف وضمن استراتيجياته أن يكون قادراً ومستعداً على الدوام على مین سيولة تمكنه من أداء أعماله و دعم مركزه المالي.

المطلب الأول: ماهية السيولة المصرفية

ينعكس شق من كفاءة المصارف التجارية في مدى توفر السيولة خاصة لنشاط المصارف التجارية، إذ تعتمد عليها بشكل أساسي لتلبية أي طلب للمودعين لاستبدال ودائعهم بنقد، ولتلبية حاجات المجتمع التمويلية وللتوسع، إلا ان توفرها قد يكون سلبيا في بعض الحالات، ويؤثر في ذلك جملة من العوامل.

أولاً: تعريف السيولة المصرفية

يعد توفير السيولة من الأهداف الأساسية للمصارف، وذلك لاحتياجها المستمر إلى مستويات محددة منها لكي تتمكن من الوفاء لتزاماتها، كمواجهة سحب الودائع وتلبية طلبات الائتمان، وفي ما يلي سوف نقدم أبرز التعاريف الواردة للسيولة المصرفية:

التعريف الأول: السيولة نقصد منها النقود نفسها، وما في معناها، أو توفير النقود الكافية - وما في حكمها - لمواجهة التزامات المؤسسة ومتطلبات تطویرها، وبذلك يشمل التعريف النقود الحقيقية، والودائع المصرفية أنواعها.¹

التعريف الثاني: السيولة هي الأموال الساخنة (نقدًا)، والأصول القابلة للتسييل بسرعة، أي السيولة الضرورية التي تستجيب لطلبات سحب الأموال أو الودائع في الأجل القصير بهدف تسوية العمليات الاعتيادية والتجارية للزئ، هذا البعد من السيولة، وهو المهيمن في إطار الأنشطة التقليدية للبنوك (الوساطة المالية).²

¹ علي سيد إسماعيل، مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018، 16

² حكيم براضية، جعفر محمد، دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

من ما سبق يمكن القول ان السيولة المصرفية تعبر عن قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة اساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وكذا مواجهة طلبات الائتمان أي طلبات القروض، دون خير أي حاليا او في غضون فترة قصيرة، استخدام النقود السائلة، او عن طريق تسهيل الأصول إلى نقد، بسرعة وبدون خسارة في القيمة، ودون تحمل تكاليف.

ثانيا: أهمية توفر السيولة المصرفية

يضمن المصرف بواسطة السيولة مواجهة سحب ت المودعين، وتلبية طلبات العملاء في منح القروض وغيرها، ويمكن استخلاص أهميتها في النقاط التالية:

- تمثل السيولة عنصر الأمان والحماية، حيث تجنب البنوك خطر عدم الدفع ومن ثم الإفلاس.
- تتيح عملية التحكم في إدارة السيولة للبنوك المرونة في الخيار بين الاستثمارات الأفضل.
- مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة وغير الواردة في الخطة، حيث نجد أنه رغم وجود خطط للسيولة إلا أن البنك قد يواجه بظروف طارئة تدعوا إلى وجود تدفقات نقدية.¹
- تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة وكذا المحللين، وتشكل تعزيزا لثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم.
- أنها تظهر المصرف أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة، ويبعد عن المخاطر، وكد على قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات والتعهدات الملتزم بها.
- تجنب البنك البحث عن مصادر تمويل تكون في الغالب مكلفة مثل بيع بعض موجوداته بخسارة أو الاضطرار الى الاقتراض من المصارف أو من البنك المركزي.²

ثالثا: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

يعتبر توفر السيولة من أهم مميزات المصارف التجارية، لما لها من ثير في تعزيز ثقة المودعين لمصرف، وكذا تحقيقه لهدف النمو والاستمرارية، وفي ما يلي سوف نقوم بتحديد أبرز العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

¹ حكيم براضية، جعفر محمد، دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص33

² صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص376

1- عمليات الإيداع والسحب على الودائع:

تؤدي عمليات السحب على الودائع نقداً إلى تخفيض نقدية الصندوق وتخفيض احتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي و لتالي تقلص سيولته، في حين تؤدي عمليات الإيداع إلى تحسين سيولة المصرف التجاري.¹

2- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة:

تتأثر سيولة المصرف من خلال تعاملات الجمهور مع الخزينة العامة، وتحسن السيولة في حالة كون زئ المصرف التجاري دائنين للخزينة، ويتحقق ذلك في حالات عديدة أهمها:

- أولاً أن الزئ غالباً يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى المصرف التجاري.
 - استرداد مبالغ السندات الحكومية التي اشتراها الزئ سابقاً.
 - عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.
- وتتقلص سيولة المصرف التجاري عندما يقوم الزئ لآتي:

- تسديد الضرائب الحكومية، و حالة شراء الأوراق المالية الحكومية (أذون الخزينة وسندات الخزينة).
- سحب الزئ لجزء من ودائعهم من المصارف وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية.²

3- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حسابه مع المصارف التجارية الأخرى، وفي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، ويتعزز رصيد المصرف التجاري لدى البنك المركزي عندما يكون عدد وقيمة الشيكات المسحوبة لصالح زئ المصرف، أكبر من عدد وقيمة الشيكات المسحوبة من زئ المصرف، ويجب الملاحظة هنا أن عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي إلى إحداث تغيير في توزيع السيولة المتاحة بين البنوك، دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الإجمالية للسيولة

¹ رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 185

² أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 193

المصرفية، أما على مستوى البنك التجاري الواحد فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالبنك الذي يحقق رصيда دائنا قبل البنوك الأخرى سيشهد تحسنا في سيولته و لعكس، لذلك يمكن القول أن المفترضين وقدرتهم على السداد لمبالغ المطلوبة وبجدول السداد يساعد كثيرا في تعزيز سيولة المصرف¹.

4- علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية:

يملك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير في السيولة عبر تزويده البنوك لنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي على سياسة تقليص عرض العملة فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، ويتبع البنك المركزي بعض الطرق هنا مثل رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة مما يزيد من سيولة المصارف².

5- رصيد رأس المال الممتلك:

من المعروف انه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة و لعكس، وكلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف و لتالي نقل قدرته الاقتراضية وانخفضت قابليته على تسديد التزاماته التجارية³.

¹ رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، مرجع سبق ذكره، ص185، ص186

² حكيم براضية، جعفر محمد، دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص32، ص33

³ أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص194

المطلب الثاني: مكونات السيولة المصرفية، طرق تقدير احتياجاتها، والفرق بين سيولة المصرف الفرد وسيولة الجهاز المصرفي ككل.

تتعدد مكونات السيولة المصرفية، لذلك فإن تحديد حجم السيولة الواجب توفرها في المصارف التجارية يعد عملية معقدة، قد تخضع لمتغيرات داخلية تشمل إدارة المصرف في حد ذاته، او لمتغيرات خارجية متعلقة لاقتصاد القومي والجهاز المصرفي ككل.

أولاً: مكونات السيولة المصرفية

تتكون محفظة المصرف التجاري من كافة أنواع السيولة، منها السائلة وشبه السائلة، والتي تساعد في مقابلة التزاماته دون أدنى خسر بشكل فوري، حيث يمكن تصنيفها حسب سرعة توفيرها إلى مكونين رئيسيين هما:¹

1- السيولة الحاضرة: (الاحتياطيات الأولية)

وهي عبارة عن نقدية جاهزة تحتفظ بها المصارف، حيث مكانها استخدامها متى شاءت ودون عناء أو أية خسائر تذكر، وجميعها متوفرة في الخزائن على شكل نقدية²، أي أن السيولة الحاضرة هي كافة الأموال السائلة الواقعة تحت تصرف المصرف، وعادة تتضمن النقدية لعملة المحلية والعملات الأجنبية، الإيداعات لدى البنوك المحلية والبنك المركزي، هذا فضلاً عن الشيكات تحت التحصيل³، كما يلي:

2- السيولة شبه النقدية: (الاحتياطيات الثانوية)

وهي الأصول التي يمكن تصفيتها أي بيعها أو رهنها ومنها أذون الخزينة، الكمبيالات المخصومة والأوراق المالية من أسهم وسندات، وهي أصول تسمى لأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتمثل بقصر أجل استحقاقها وإمكانية التصريف السريع سواء لبيع أو الرهن، وكلما كانت هذه الأصول حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل في التصرف فيها.⁴

¹ صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 431

² صادق راشد الشمري، العمل المصرفي الإسلامي وأساسياته، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، الجزء الثالث، ص 107

³ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 231

⁴ محمد الصربي، إدارة العمليات المصرفية العادية غير العادية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016، ص 146

ثانياً: طرق تقدير إحتياجات السيولة

لرغم من الجهود التي بذلتها المصارف التجارية في دراسة الطلب على القروض والسحب غير المتوقع للودائع، إلا أنها، وللأسف لم تتوصل بعد إلى معادلة مقبولة لتقدير إحتياجاتها بشكل دقيق، إذ أن ذلك يرتبط لدرجة الأولى لتنبؤ الدقيق لطلب على القروض، ودراسة تدفق الودائع، وكلا الأمرين خاضع بدوره لما قد يحدث في الاقتصاد القومي من تغيرات، موسمية ودورية، ودورات اقتصادية تتفاوت في قوتها، وعمقها، وطولها، وآرها، ولذلك فإن تحديد السيولة وفي الاجل القصير والطويل يحتاج الى تحليل الخبرة السابقة وأرقام الماضي ومدى امكانية استمرار ذلك في المستقبل¹، وفي ما يلي طريقتان مستعملتان لتقدير إحتياجات السيولة:

1- الطريقة الأولى:

يتم بموجبها تقدير إحتياجات السيولة من خلال إجراء تقدير للتغيرات المتوقعة في ودائع المصرف التجاري لفترة محددة، بعد أن يؤخذ بعين الاعتبار العوامل الإقليمية، والقطرية، والموسمية، والسياسات المالية والنقدية، كما يتم ضمن المفهوم نفسه، تقدير التغيرات المتوقعة في الطلب على القروض لفترة نفسها.²

أ- السيولة لمقابلة سحب الودائع (Deposit liquidity)

تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنك، فهي تمثل التزامات تجاه المودعين والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع إلى (ودائع تحت الطلب، توفير آجلة.... إلخ)، أو وفقاً لمصادرها إلى (ودائع أفراد، ودائع حكومية،... إلخ)، ولكن الأهم معرفة درجة أو احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة، حيث تصنف الودائع لأغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع هي (ودائع مؤكدة السحب، ودائع محتملة السحب، ودائع غير مؤكدة السحب ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة)، وبصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الوديعة، كلما تطلب ذلك سيولة أكبر، وتسمى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة لودائع غير المستقرة أو المتقلبة (Volatile) لذلك من الأنسب استثمار هذه الودائع في أصول

¹ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص 232

² مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، الجزء الثاني، ص 475

أكثر سيولة تتناسب وتواريخ استحقاقها مع أزمة سحب هذه الودائع، أما الودائع المستقرة فتسمى (Non Volatile).¹

ب- السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات (Liquidity for loans)

تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزدة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الزدة في الودائع، ولتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك أصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السداد وتسمى هذه السيولة لمقابلة الزدة في القروض والسلفيات، وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة دائمة أو مؤقتة أي تمثل الأصول السائلة في الأجل القصير التي يجب أن تكون في حوزة البنك لمقابلة هذه الاحتياجات الموسمية والتي تعمل على تغطية الودائع غير المستقرة، وعليه إذا زادت القروض بدرجة أكبر من الودائع وكانت الإدارة تتوقع ذلك، فلا بد من تدبير موارد إضافية لمقابلة الزدة في القروض والسلفيات وتعويض النقص في الودائع كمصدر للتمويل، لذلك فإن إمكانية الاقتراض المستقبلي للبنك تتوقف على موارده المالية سواء بطريقة مباشرة عن طريق زدة الودائع، أو بطريقة غير مباشرة بمشاركة بنوك أخرى في تلبية القروض والسلفيات، أو بيع بعض الأصول التي يمتلكها البنك.²

2- الطريقة الثانية:

تقوم على أساس افتراض أن التاريخ سيكرر نفسه، وسيفترض أن التغيرات الموسمية والظروف الأخرى التي سيطرت في الفترات الماضية ستستمر للفترة المستقبلية دونما تغير مهم، وبعد هذا الافتراض يتم إجراء التعديلات عليه وذلك في ضوء التوقعات خلال الفترة المعنية، كأن تجري تعديلات على الطلب على القروض خذ بعين الاعتبار زدة الطلب عليها في أوقات الرواج، وانخفاضه في أوقات الكساد أو تجري تعديلات على الودائع، خذ بعين الاعتبار أن حجم ودائع الطلب يرتفع في أوقات الركود بسبب تساهل السياسات النقدية لتوفير السيولة لتحفيز الاقتصاد، في حين تحتفظ المصارف في التوسع في منح الائتمان، ويقلص الكثيرون حجم عملياتهم.³

ثالثاً: الفرق بين سيولة المصرف الفرد وسيولة الجهاز المصرفي ككل

¹ سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 104، ص 105

² علاء نعيم عبد القادر، ز د محمد عرمان، عامر الخطيب، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

2009، ص 138، ص 139

³ مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، الجزء الثاني، ص 475

يعتبر نطاق عمل المصارف نطاقاً معقداً، حيث يشمل العديد من المتغيرات التي تؤثر وتتأثر فيها، من بين هذه المتغيرات ما يتعلق ببيئة الداخلية للمصرف، ومتغيرات أخرى متعلقة ببيئة الخارجية، ومن أهم هذه المتغيرات الخارجية ثر المصارف التجارية لمصارف الأخرى، والتي تدخل جميعها ضمن إطار الجهاز المصرفي للدولة، ومن بين أهم نقاط التأثير والتأثر بينها عامل الاحتياج للسيولة، إذ أن هناك فرق بين الحالة التي يحتاج فيها المصرف الفرد للسيولة وحالة احتياج السيولة من طرف الجهاز المصرفي ككل، وفي ما يلي سوف نقوم بشرح الفرق بين هاتين الحالتين:¹

1- حالة احتياج المصرف الفرد إلى سيولة:

في حالة حاجة المصرف الفرد إلى رصيد إضافي لمقابلة طلبات مودعيه فإنه سيلجأ إلى البنك المركزي أو إلى المصارف الأخرى ليعيد حسم أو إعادة خصم بعض أوراقه أو ليقترض بضمائنها أو إلى بديل في هو استعمال الاحتياطي الثانوي (Secondary Reserve) أو خط الدفاع آخر الذي يتمثل في استدعاء قروضه قصيرة الأجل أو بيع جزء من موجوداته عالية السيولة، عندها يتمكن من الحصول على أموال سائلة بسرعة وبدون خسارة.

2- حالة احتياج السيولة من طرف الجهاز المصرفي ككل:

تظهر هذه الحالة في أوقات الأزمات النقدية أو ظروف طارئة وعندها تكون أمام الحالات التالية:

- عدم استطاعة أي من المصارف على السحب أو الاقتراض من مصرف آخر نظراً لاحتياج كليهما إلى سيولة حاضرة.
- تقوم جميع المصارف التي تحتاج إلى سيولة بعرض موجوداتها بكميات هائلة وفي وقت واحد، و لتالي عندها ستهبط القيمة السوقية لهذه الموجودات، على عكس الحالة التي يتعرض فيها المصرف الفرد إلى مشكلة سيولة، ويقرر عرض موجوداته في السوق هنا تكون موجوداته عالية السيولة لأن قيمتها السوقية ستكون مرتفعة نسبياً، أما المصارف مجتمعة فتكون موجوداتها غير سائلة مما يؤدي لضرورة إلى مشكلة (سيولة عامه).

¹ صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، مرجع سبق ذكره، ص 376، ص 377

والحل لهذه المشكلة هو ضرورة توفر سلطه نقدية تدعم الجهاز المصرفي بكميات إضافية من النقد القانوني عن طريق اقراض او شراء جزء من موجودات المصرف لغرض تحويلها الى سيولة جاهزة، مع العلم ان هذه السلطة هي البنك المركزي والذي يملك حق اصدار عملة قانونية بكميات تسد حاجه الجهاز المصرفي لغرض تلبية وايفاء متطلبات جمهور المودعين إلا انها ستزفع نسب التضخم.

المطلب الثالث: إدارة السيولة المصرفية (تعريف، مهام ومرتكزات، نظريات)

من أكبر التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي موضوع إدارة السيولة، وذلك لصعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها من أجل مواجهة عمليات سحب الودائع وكذا طلبات القروض، ومنه تحقيق سمة الأمان المصرفي، وبين اعتبارات تحقيق التوسع في الاستثمارات أي تحقيق الأرباح، إذ تعتبر إدارة السيولة أولى أهداف المصارف التجارية حول العالم.

أولاً: تعريف إدارة السيولة المصرفية

تتمثل عملية إدارة السيولة المصرفية صعوبات كبيرة وتحتاج إلى مهارة وكفاءة عالية، وفي ما يلي سوف نعرض أهم التعاريف الواردة لإدارة السيولة المصرفية:

التعريف الأول: "احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحب وتكبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد وتشمل الإدارة الأساسية للسيولة والتي تتعامل مع النقد الفعلي المتوفر لدى المؤسسة، أي تكون واحدة من أهم وظائفها الرئيسة تحديد المستوى الأمثل للنقد، بحيث يمكن دفع واستلام المبالغ الضرورية لتشغيل المؤسسة بشكل سليم، والإدارة المتقدمة للسيولة فتتضمن الإدارة الأساسية لإضافة إلى مهام أخرى مثل: التنبؤ لسيولة والتفاوض وإقامة العلاقات مع المؤسسات المالية ومؤسسات إدارة المخاطر المالية".¹

التعريف الثاني: "الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة بما يحقق أقصى عائد، والمقدرة على الوفاء بالتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف".²

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن إدارة السيولة المصرفية هي عملية تعبر عن قدرة المصرف على الوفاء لتزاماته، عن طريق المحافظة على القدر الأمثل من السيولة الذي لا يفوت الفرص الاستثمارية، ولا يعرض المصرف للتعثر المالي.

ثانياً: مهام ومرتكزات حسن إدارة السيولة بالمصارف التجارية

¹ أكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، ورقة بحلية للدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 29-25 ديسمبر 2010، ص 5

² يوسف بن عبد الشيبني، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2012، ص 2

1- مهام إدارة السيولة المصرفية

- بعد ان قدمنا تعريف لإدارة السيولة المصرفية، لابد معرفة مهام هذه العملية، خاصة وأن إدارتها تحمل صعوبات كبيرة وتحتاج الى مهارة وكفاءة عالية في هذا المجال، وفي ما يلي عرض لأبرز مهام عملية إدارة السيولة المصرف:
- على مجلس الإدارة التأكد من ان أولويات المصرف وأهدافه واضحة فيما يخص السيولة، ويتعين على الإدارة العليا ان تستوثق من أن إدارة السيولة تتم بصورة فاعلة من خلال تطبيق السياسات المناسبة.
 - رفع تقارير منتظمة للإدارة العليا عن مخاطر السيولة متضمنة موقف السيولة في آجال زمنية محددة.
 - اتخاذ قرارات إدارة السيولة لنظر إلى مهام كافة إدارات المصرف والخدمات التي تقدمها.
 - يجب مراجعة القرارات المتعلقة احتياجات السيولة باستمرار لتفادي فائض السيولة أو نقصائها.¹
 - وضع خطط فاعلة لمعالجة النقص في السيولة أو كيفية استغلال فوائضها بكفاءة عالية، من خلال ابتكار آلية لقياس فائض أمواله عبر تقييم التدفقات النقدية الواردة والأخرى التي ستكون في مقابل التزامات المصرف.
 - إدارة السيولة لعملة المحلية والأجنبية ومتابعة حركة مخزونها وتوفرها لدى الفروع بغرض الاستفادة منها.
 - المتابعة المستمرة لحركة الحساب الجاري لعملة المحلية لدى البنك المركزي وفروعه، وحركة حسابات البنك مع البنوك الخارجية بهدف القيام بعملية التغطية اللازمة بين الحسابات لمواجهة المسحوبات والتحويلات الصادرة بمختلف العملات الأجنبية.
 - تقويم يومي للعمليات المنفذة أخذا وعطاءا وعمل تقرير بذلك.²

2- مرتكزات حسن إدارة السيولة

ثمة مرتكزات يجب أن تتوفر عليها المصارف لترتقي إلى المستوى المطلوب في إدارة السيولة، وتتجنب مخاطر الإعسار أو سوء استثمار ودائع المتعاملين ومن أهم هذه المرتكزات:³

¹ أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة السيولة، مرجع سبق ذكره، ص190، ص191

² شهاب أحمد سعيد العزوزي، إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012، ص222، ص223

³ أكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص8، ص9، ص11، ص12

- توفر السوق على عدد كبير من المتعاملين النشطين: ذلك أن توفر السوق المالية على عدد كبير من المتعاملين النشطين يعطي متنفسا للاستثمار، ويقوي من كفاءة السوق.
- تنوع وتطوير الأدوات المالية: وهو عملية مهمة تسمح بمواكبة التطور المصرفي المتسارع.
- ضمان شفافية السوق: إن ضعف أو غياب الشفافية في السوق المالية يجعل من الحصول على المعلومات المطلوبة لانتقاء الأوراق المالية المناسبة مكلفة ماد ومستهلكة للوقت، مما يؤدي إلى تضيق المجال على المستثمرين، وضعف الإقبال على هذه الأوراق.
- دعم الحكومات للسوق النقدي: إن أهم عامل لتفعيل وتطوير إدارة السيولة في المصارف دعم الحكومات لهذه السوق من خلال التسهيلات الضريبية والمشاركة الفعالة في هذه السوق.
- إرساء إطار قانوني وتنظيمي قوي: ذلك أن أساس تطوير الهياكل أو الإدارات يكمن في إرساء إطار قانوني وتنظيمي قوي وفعال يضمن وضوح العمل واستقراره، ويجعل طمأنينة لدى المتعاملين.

ثالثا: نظريات إدارة السيولة المصرفية

أولت الدراسات و الأبحاث في الفكر المالي أهمية لغة لموضوع إدارة السيولة المصرفية، ما خلق العديد من النظرات الخاصة بإدارة السيولة، ومن الملاحظ أن جميع الممارسين في هذا المجال يستعملون مزيجا من مجموع النظرات المعروفة في إدارة السيولة، مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظرات، طبقا لقناعة لديهم، أو لظروف خاصة المؤسسة نفسها، ومنه سنقوم بعرض خمس نظرات معروفة في إدارة السيولة، هي:

1- نظرية القرض التجاري (COMMERCIAL LOAN THEORY)

يقول مؤيدو هذه النظرية أن سيولة البنك تعتبر جيدة ما دامت أمواله يتم استخدامها في قروض قصيرة الأجل، بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها والتي تكون معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت، وكذلك لأن البنوك التجارية تتعامل لمعاملات تجارية والنشاطات ذات الأمد القصير¹، كما ترى أن معظم موارد البنك تأتي من الودائع تحت الطلب أو قصيرة الأجل، الشيء الذي يتطلب أن تقتصر عمليات البنك على العمليات المصرفية البحتة وهي قبول الودائع واستثمارها في الائتمان قصير الأجل والذي يتخذ في جوهره قروضا تجارية، حيث أن هذه الأخيرة تتمتع بتصفية ذاتية، لأنها تنشأ عن عمليات تجارية حقيقية، وعليه يتحول هذا النوع من

¹ حكيم براضية، جعفر محمد، دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 40

القروض تلقائياً إلى نقد حاضر بمجرد بيع السلع التي منحت الاعتمادات أو سحب الأوراق للوفاء لنفقات صنعها أو تمويل عمليات تسويقها، وطبقاً لهذه النظرية، لا تقرض المصارف لغايات العقارات، أو الاستثمار في الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الإسترداد المتوقعة، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من عملاء المصرف من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة¹، ويؤخذ على هذه النظرية:²

- تحول دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية وإعادة تجهيزها لآلات، وذلك لطول مدة هذه القروض، و لتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار الإستقرار النسبي في ودائع المصارف، وعدم إقدام المودعين على سحب أموالهم دفعة واحدة، إلا في حالة الأزمة.
- قيامها على افتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح، وهو أمر لا يتحقق دائماً خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.

2- نظرية التبديل (الإحلال) (Shiftability Theory)

وهي تطور للنظرية الأولى، وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي يحوزها البنك التجاري، إذ هذه النظرية ترى أنه على المصارف أن تستثمر محافظها بشكل رئيسي في مجموعات مختلفة من أدوات الائتمان القابلة للتسويق وبسرعة، وذلك لتحويل الأوراق المالية أو تبديلها، أو إعادة خصم الأوراق التجارية³، فهي لا ترى في القروض التجارية أنها غير صالحة ولكنها لا تريد أن تقتصر عمليات البنوك التجارية على تلك الأصول، كما لا تعتبرها الأكثر مناسبة لمركز البنك ونشاطه.⁴

3- نظرية الدخل المتوقع (ANTICIPATED INCOME THEORY)

¹ حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 94

² مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 468، ص 469

³ صادق راشد الشمري، العمل المصرفي الإسلامي وأساسياته، مرجع سبق ذكره، ص 119

⁴ حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 95

تركز هذه النظرية على أن منح الائتمان يتوقف على دراسة المصرف لمدى جدية هذه العملية ومقدار الدخل المتوقع، وهذه الدراسة تقود المصرف نحو منح الائتمان أو رفضه، أما من حيث كون القرض قصير أو طويل الأجل فهذا ليس بضمانة¹، وعليه منح القروض يكون مبني على دراسة مدى جدية العملية ومقدار الدخل المتوقع سواء كانت قروض قصيرة أو طويلة الأجل.²

4- نظرية إدارة الخصوم (LIABILITY MANAGEMENT)

حسبها يكون من المفترض قيام المصرف بصدار أدوات ائتمان قصيرة الأجل لمواجهة طلبات سحب المودعين، وذلك بدلا من قيامه ببيع موجوداته عند الحاجة الى سيولة³، فبينما ركزت النظريات السابقة على جانب الأصول في توفير واستمرارية السيولة في البنك فإن هذه الأخيرة تعتمد أيضا على مصادر التغذية الرئيسية أي على الخصوم وخاصة الودائع، فإذا ما تعرض البنك إلى نقص في السيولة فيمكنه تحويل بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة إلى نقود عن طريق إعادة الخصم للأوراق التجارية أو بيع الأوراق الحكومية أو الاقتراض من السوق النقدية أي من البنوك الأخرى أو إصدار شهادات إيداع وشهادات ادخارية متعددة الأنواع وغيرها، وهذه السياسة تفسر في الوقت المعاصر زدة وتنوع أشكال الودائع ما بين البنوك والتمايز في أسعارها ونمو عمليات البنوك وتوافر السيولة.⁴

5- الإقتراض من البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي المقرض الأخير للجهاز المصرفي، تلجأ إليه المصارف لمدها لسيولة اللازمة عند الحاجة إليها، في حالات الضيق الموسمي وفي أوقات الأزمات الطارئة، إما بواسطة عملية إعادة الخصم، أو الإقتراض المباشر، وأهم ما يميز هذا المصدر أنه مؤقت، حيث يقدم لحين قيام المصارف بتعديل أوضاعها وتجاوز فترة الأزمة، وبعدها يتم تسديده، لأن البنك المركزي ليس مصدرا دائما للسيولة للجهاز المصرفي.⁵

¹ إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، المصدر القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2013، ص 48، ص 49

² حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، المرجع السابق، ص 96

³ صادق راشد الشمري، العمل المصرفي الإسلامي وأساسياته، مرجع سبق ذكره، ص 119

⁴ حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 97

⁵ مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 371

المبحث الثالث: استراتيجيات وأدوات وتقنيات إدارة السيولة بالمصارف التجارية، ومؤشرات السيولة المصرفية.

بما أن السيولة المصرفية مبنية على هدفين اثنين هما تلبية طلبات سحب الودائع، وتلبية طلبات الائتمان، ونظرا لتذبذب هذين العنصرين لا تستطيع المصارف التجارية الاعتماد على التنبؤ بحجم السحوبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة وكذا طلبات القروض أنواعها، وذلك لأنه لا يسفر عن نتائج دقيقة وأيضا يعود لتعقيد ميكانيزمات الجهاز المصرفي.

المطلب الأول: استراتيجيات إدارة السيولة بالمصارف التجارية

بغرض تلبية احتياجات السيولة تلجأ المصارف التجارية إلى بيع بعض الأصول، إلا أن المصارف لا تستطيع بيع جميع أصولها فورا بسعر يقترب من القيمة السوقية، وكذلك لنسبة لجانب الالتزامات التي من الممكن أن تكون سائلة في حال إصدار ديون بسهولة بغرض الحصول على النقد بتكلفة معقولة، ولهذا فحينما يحتاج البنك إلى النقود فإنه يمكنه بيع الأصول أو زدة القروض، وتبعاً لذلك توجد ثلاثة استراتيجيات لإدارة السيولة كما يلي:

1- إدارة سيولة الأصول

البنوك التي تعتمد على إدارة الأصول للحفاظ على السيولة في مواجهة التحولات في أصول العملاء وتفضيلات السيولة، تركز على ضبط الأسعار وتوافر الائتمان ومستوى السيولة لديها¹.

وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن الأصول السائلة تعتبر مصدرا بديلا للنقد، فهي تتميز ب:²

- إمكانية التحويل إلى سيولة بسرعة.
- سعرها مستقر نسبيا.
- قابلة للمناقلة (التحول من نقد إلى أصل أو العكس) بدون خسارة أو مع خسائر منخفضة.

2- إدارة سيولة الخصوم

¹ طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 603

² حكيم براضية، جعفر محمد، دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 66

تعتمد على لجوء البنك إلى السوق النقدي (للشراء أو الاقتراض) لتغطية احتياجاته للسيولة، وتلجأ إلى هذه الاستراتيجية البنوك الكبيرة والراسخة في السوق المصرفية، أي أن هذه الاستراتيجية تعتمد على سمعة البنك ووضعه المالي، ومن أدائها اتفاقيات إعادة الشراء، الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى... وتعتبر هذه الاستراتيجية جد خطيرة، ويعود ذلك إلى:¹

- تذبذبات أسعار الفائدة.
- تزايد من الالايقين فيما يتعلق لدخل الصافي للمصرف.
- في العادة يتوافق لجوء المؤسسات المالية إلى الاقتراض أن تكون الأسواق في أسوأ حالاتها (من حيث توفر التمويل وتكلفته).

3- الإدارة المتوازنة

تقع الإستراتيجية المتوازنة لإدارة السيولة وسطا بين إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الالتزامات، بمعنى آخر أن على البنك الاحتفاظ أصول سائلة (دون إفراط) مع لجوئه عند الضرورة إلى الاقتراض من (السوق النقدي)، ويمكن اعتبار الإدارة المتوازنة للسيولة شكلا من أشكال إدارة الأصول والخصوم، وهي بحسب تعريفها فن وعلم اختيار أفضل مزيج من الأصول لحفظ أصول المنشأة، وأفضل مزيج من الخصوم لحفظ الخصوم، لكنها تهتم فقط بجانب السيولة دون بقية الجوانب (كالربحية والنشاط والمديونية).²

¹ حكيم براضية، جعفر محمد، دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الاسلامية، المرجع نفسه، ص66، ص67

² فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1999، ص238

المطلب الثاني: أدوات وتقنيات إدارة السيولة بالمصارف التجارية

بعد التعرف على استراتيجيات إدارة السيولة المصرفية التي قد يعتمدها، سوف نقوم في هذا المطلب بعرض دقيق لأهم الأدوات التي قد يتبعها المصرف التجاري في حالة العجز.¹

أولاً: اللجوء إلى البنك المركزي

تلجأ البنوك التقليدية للبنك المركزي في حالة العجز لتوفير السيولة اللازمة، إما عن طريق استدعاء جزء من الاحتياط الفائض المودع لدى البنك المركزي، وإما عن طريق الاقتراض منها، كما تلجأ إليها في حالة الفائض لإيداعه لديها.²

1- في حالة العجز:

يتم اللجوء إلى البنك المركزي في حالة العجز في السيولة حدى الطرق التالية:

الطريقة الأولى: استدعاء الاحتياط في الفائض من البنك المركزي

إذا احتاج البنك التجاري لتغطية احتياجاته من السيولة لمواجهة أي ظروف تكون قد طرأت، فإنه يمكن استدعاء جزء من الاحتياطي الفائض لديه الذي يكون مودعا لدى البنك المركزي.³

الطريقة الثانية: توفير الائتمان قصير الأجل

يتم اللجوء إلى البنك المركزي باعتباره بنك البنوك الذي يقوم بوظيفة المقرض الأخير، ويتم ذلك إما في صورة إعادة خصم الأوراق التجارية التي توجد في محافظ البنوك التقليدية، أو الاقتراض بضمان تلك الأوراق، كذلك قد خذ الاقتراض، صورة أخرى تتمثل في خصم القروض لدى البنك المركزي.⁴

2- في حالة الفائض

قد يلجأ البنك إلى هذا الإجراء لتعويض نقص في الاحتياطي القانوني عن فترة سابقة، أو يلجأ إليه تحسباً لعجز نقدي مرتقب في فترة لاحقة، كذلك يلجأ البنك إلى هذا الإجراء على أمل استخدام هذا الفائض في إقراض بنوك

¹ حكيم براضية، جعفر محمد، دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 68

² زكر الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 188، ص 189

³ حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 183

⁴ رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، مرجع سبق ذكره، ص 209

أخرى، تعاني من نقص في الاحتياطي القانوني، ويعد هذا الإجراء مرغوب فيه ومناسب خاصة إذا لم يستطيع البنك التجاري استثمار ذلك الفائض في أوراق مالية.¹

1- الاقتراض من المؤسسات المالية

أصبح هناك سوق للعملات الأوروبية مواز لسوق الدولار الأوروبي، يمكن أن تلجأ إليه البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى بهدف الاقتراض، وتتسم القروض التي تقدمها هذه البنوك بضخامة قيمتها وقصر ربح استحقاقها، وقد أدى وجود مثل هذه البنوك التي عرفت سم مركز النقد إلى توفير مصدر بديل للسيولة.²

2- الاقتراض من الأسواق المالية

قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من سوق رأس المال عن طريق إصدار سندات بلا ضمان تطرح للاكتتاب العام وتباع للمستثمرين، لتوفير السيولة لدعم طاقتها الاستثمارية، وطرح السندات للبيع يعني اقتراضاً طويلاً الأجل.³

3- تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض

يقصد بذلك قيام البنك بمواجهة العجز في التدفقات النقدية عن طريق تصفية محفظة القروض، وذلك ببيع جزء منها إلى طرف آخر (فرد، شركة، بنك آخر...)، غير أن هذا الإجراء من شأنه أن يعرض البنك لخسائر رأسمالية، إذ سيباع القرض بقيمة أقل من قيمته المبينة في العقد، والتي سبق أن قدمها البنك للزبون، أما في حالة وجود فائض فيمكن للبنك استخدامه في تمويل قرض جديد، ويكون هذا الإجراء ملائماً فقط إذا كان العجز أو الفائض لفترة طويلة.⁴

4- بيع أو شراء الأوراق المالية

عادة ما يحتفظ البنك التقليدي بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيلة، وعندما يواجه سحوت نقدية غير متوقعة، فإنه يلجأ إلى بيع جزء من هذه الأوراق واستخدام حصيلتها في تغطية تلك السحوت، وإذا لم يكف الاحتياطي الثانوي قد يلجأ البنك إلى تصفية جزء من محفظة أوراقه المالية.⁵

5- اتفاقية إعادة الشراء

¹ حكيم براضية، جعفر محمد، دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 69، ص 70
² منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في اسواق رأس المال الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1999،

³ حكيم براضية، جعفر محمد، دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 70

⁴ رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، مرجع سبق ذكره، ص 210

⁵ رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، المرجع نفسه، ص 210

عرفها صندوق النقد الدولي على أنه ثمة مشتر يوافق على شراء أوراق مالية من "البائع" مقابل سعر معين، ووقت معين ويوافق كذلك على أن يبيع نفس هذه الأوراق مرة أخرى للبائع في وقت لاحق وبسعر متفق عليه عند بداية العملية¹، ومن خلال هذه الاتفاقيات تستطيع البنوك التقليدية أو منشآت الأعمال سد العجز الطارئ في السيولة لديها.²

6- التوريق المصرفي

يقصد به تحويل الأصول المالية غير السائلة والمتمثلة أساساً في القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال، بهدف التقليل من مخاطر العجز عن الوفاء بهذه الديون وضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك.³

¹ فاطمة سيد عبد القادر، المشتقات المالية والأزمات المالية، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 2017، ص125

² راشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص150

³ أحمد محمد لطفي أحمد، التورق وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2013، ص16

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السيولة المصرفية في المصارف التجارية

السيولة سلاح ذو حدين، إذا زاد حجمها عن الحد المطلوب يعني ذلك أن أموال المصرف مجمدة ومعطلة وغير مستغلة ما سينعكس بشكل سلبي على ربحية المصرف، ومن حية أخرى يؤدي انخفاضها عن الحد المطلوب والكافي إلى فقدان عنصر الأمان والثقة في المصرف، إذ تعد أي اشاعة عن عدم توافر السيولة كفيلاً ن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي بهذه المصارف إلى الإفلاس بعد سحب الودائع من لدن المودعين، ومن هنا تبرز صعوبة توقع حركة الأموال وتحديد حجم السيولة الواجب الاحتفاظ بها، لذلك تستخدم المصارف عدة مؤشرات مالية للحكم على مدى كفاية السيولة النقدية فيها، وفي ما يلي أبرز المؤشرات في مجال تقييم كفاءة إدارة السيولة:

1- نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمصكوكات الذهبية الموجودة في البنك، على الوفاء لالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، ويمكن التعبير عن هذه النسبة لمعادلة الموالية:¹

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{الأرصدة لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

مع العلم أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة البنك على الوفاء لالتزاماته في مواعيدها المتفق عليها، حيث يتأثر الرصيد النقدي في البنك التجاري بعمليات السحب والإيداع ونظراً لاختلاف الظروف التي تتحكم في كل من هذين التيارين.²

2- نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها

تهدف هذه النسبة لقياس قدرة المصرف الائتمانية ومعرفة اتجاهات الاستثمار في المصرف، وهذه النسبة تستند إلى معايير وشروط محددة لا يمكن تجاوزها من قبل المصرف، كما وتعتبر هذه النسبة عن مدى استخدام المصرف

¹ حكيم براضية، جعفر محمد، دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 62

² حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 105، ص 106

للودائع في تلبية حاجات الزئ من الاستثمارات وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف في منح قروض جديدة، والتنوع في الاستثمارات، وتحتسب هذه النسبة لمعادلة التالية:¹

$$\text{نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

3- نسبة السيولة القانونية:

تعد هذه النسبة من أهم المؤشرات المالية لدراسة وتحليل وتقييم سيولة المصرف، إذ تعتبر مقياس لمقدرة البنك على الوفاء لالتزاماته الجارية²، وتعتبر عن مقدرة البنك التجاري في تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقاً لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والتواءم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة³، كما أنها من النسب المطلوب توفرها لدى المصرف لقانون، وتتراوح ما بين (30%-35%) كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية ويراقب هذا المؤشر أربع مرات في الشهر، ومثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية على الوفاء للالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف وحالات البنك، لذلك يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات وأكثرها موضوعية واستخداماً في مجال تقييم كفاءة إدارة السيولة⁴، وتحتسب وفق العلاقة الر ضية التالية:⁵

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية} + \text{الاحتياطات الثانوية}}{\text{إجمالي الودائع (الودائع وما حكمها)}} \times 100$$

$$= \frac{\text{نقدية وذهب لدى البنك} + \text{الأرصدة لدى البنك المركزي} + \text{أوراق تجارية وأوراق مالية واستثمارات} + \text{أذون الخزانة}}{\text{إجمالي الودائع لعملة محلية} + \text{المبالغ المقرضة من البنك المركزي} + \text{شيكات وحوالات وخطط دورية مستحقة الدفع}} \times 100$$

4- نسبة التوظيف:

¹ صلاح الدين محمد أمين الآمام، رقية عبدالحضر شنيث الخزعلي، تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2013 بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 12، العدد 41، الفصل 4، العراق، 2017، ص 119 (بتصرف)

² إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 24

³ حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 107

⁴ صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، مرجع سبق ذكره، ص 381

⁵ سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 95

وهي تشير إلى مدى قدرة البنك على تلبية احتياجات العملاء من خلال استخدام الودائع، فكلما ارتفعت دلت على كفاءته وقدرته على تلبية القروض الإضافية، وتحسب وفق العلاقة الر ضية التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلفيات}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

إلا أن لهذه النسبة أثر سلبي في نفس الوقت، إذ لا بد لإدارة المصرف أخذ الحيطة والحذر عند منح هذه القروض، فمن الناحية النظرية تمثل الودائع الحد الأقصى للقروض التي يمكن منحها للعملاء، ولكن من الناحية العملية لا تتجاوز نسبة التوظيف حوالي (10%) من الودائع¹.

5- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات:

تقيس هذه النسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، تعني ز دتها أن هناك أرصدة نقدية غير عاملة مما يقلل العائد النهائي للبنك، ونقص تلك النسبة عن معدلها يعني مواجهة البنك لأخطار عدة، مثل السحب المفاجئ وغيرها من الأخطار، وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة التالية:²

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{(\text{النقدية} + \text{المستحق على البنك})}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

¹ حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص101، ص102

² نصير حمود مز ن فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،

خلاصة الفصل الأول:

استعرضنا في هذا الفصل ماهية المصارف التجارية واتضح لنا أن المصارف التجارية من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، وهي مؤسسات مالية تقوم بقبول الودائع بمختلف أنواعها من الأفراد أو المؤسسات، ثم تستخدم هذه الأموال في منح القروض، و القيام بمختلف الأعمال المصرفية الحديثة، أي أنها وسيط مالي بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل، من مساهمة في إنشاء المشروعات، وتنمية وتطوير لمختلف القطاعات الاقتصادية، ودعم الاقتصاد القومي، من ثم تطرقنا إلى السمات المميزة للمصارف التجارية وهي الربحية، السيولة والأمان وتوصلنا إلى أنها الركائز الأساسية التي يقوم عليها العمل المصرفي، ومن أجل التعرف أكثر على وظائف المصارف التجارية قمنا بتقسيمها إلى قسمين أحدهما يتمثل في الوظائف التقليدية والتي شملت وظيفتي قبول الودائع ومنح الائتمان ووظائف حديثة لا زال تتنوع مع تنوع المشتقات والأدوات المالية الحديثة، ونظرا للاختلاف والتنوع الواسع في هذه الوظائف لابد أن تواجه المصارف التجارية العديد من المخاطر فهي أكثر المؤسسات تعرضا للمخاطر، لذلك قمنا بتقسيمها إلى نوعين اثنين هما المخاطر النظامية والتي يصعب على المصرف السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، والمخاطر غير النظامية والتي تسعى المصارف إلى معالجتها باستخدام أسلوب التنويع، من ثم انتقلنا لدراسة أحد أهم ركائز المصارف التجارية وهي السيولة المصرفية، إذ تعبر عن قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وكذا مواجهة طلبات الائتمان وغيرها من الالتزامات التي على المصرف مواجهتها عند مواعيد محددة، إلا أن للسيولة المصرفية سلبيات تظهر في حال عدم الحاجة إليها وتركها لتصبح أموال مجمدة من جهة، و في حال سوء إدارتها وتقويت الفرص الاستثمارية من جهة أخرى، لذلك ونظرا لتعقيد العمل المصرفي في ضرورة إدارة السيولة عن طريق المحافظة على القدر الأمثل من السيولة الذي لا يفوت الفرص الاستثمارية ولا يعرض المصرف للتعثر المالي، واهم مهامها تقييم ومتابعة أعمال ونشاطات المصرف بصورة مستمرة، وتنتهج المصارف التجارية في ذلك استراتيجيات متعددة وأدوات وتقنيات متعددة اختلفت ختلاف فكر العلماء والباحثين و ختلاف المصرف محل الدراسة، ثم تعرضنا إلى مؤشرات تقييم السيولة المصرفية والتي تستخدم المصارف للحكم على مدى كفاية السيولة النقدية فيها، وتقييم حسن إدارتها، وقد قمنا بدراسة المؤشرات التالية: (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف، نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع).



الفصل الثاني: الإطار العام والنظري للأمان المصرفي

تمهيد:

أصبحت المصارف في ظل التزايد المستمر للمنافسة المحلية والدولية عرضة للعديد من المخاطر والأزمات خاصة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة، وذلك نتيجة للتنوع في الوظائف التي تقدمها والارتفاع الشديد في درجات المخاطرة الذي تحملها شتى مجالات الاستثمار، ما يجعل المدخر يقوم بعملية مفاضلة بين مختلف المصارف حتى يختار المصرف الذي يشعر تجاهه بالأمان والثقة، والذي يضمن له قدرته على استرداد ودائعه عند الطلب، أي أن هذه المفاضلة تتم على أساس درجة الأمان المصرفي التي يوفرها المصرف، وهو من السمات الأساسية التي يجب على المصرف مراعاتها عند قيامه بنشاطاته، إذ يمثل مستوى الأمان المصرفي الحالة التي يتمتع بها المصرف بمركز مالي قوي ويكون قادرا على العمل بكفاءة، في ظل احترامه للقوانين الصادرة من السلطة النقدية، ومن أجل رفع درجة الأمان المصرفي والتنبؤ والكشف المبكر عن حالات سوء الإدارة والفشل المالي، يقوم المصرف بتبني نماذج معينة والاستعانة بمؤشرات يقيم من خلالها قدرته على مواجهة الالتزامات ورفع مستوى كفاية في رأس المال والتي تتحقق بشكل أساسي عبر التحكم في عملية إدارة السيولة المصرفية، ومن خلال هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتناول ما يلي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للأمان المصرفي.

المبحث الثاني: مبادئ ومتطلبات تحقيق الأمان المصرفي وأهم نماذج قياسه.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأمان المصرفي، وتأثير مؤشرات السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للأمان المصرفي

شعور الزبائن بالأمان في تعاملهم مع المصرف أمر بالغ الأهمية وخاصة في ظل زيادة التعقيد في العمليات المصرفية، لذلك بات تحقيق الأمان المصرفي الشرط الرئيسي للعملاء في التعامل مع المصرف من جهة، وأهم مظاهر المحافظة على المركز المالي للمصرف من جهة أخرى، ويعود ذلك لارتفاع مستوى المخاطر وتعدد العوامل التي يتأثر من خلالها أمان المصارف التجارية.

المطلب الأول: ماهية الأمان المصرفي في المصارف التجارية

نظرا لاشتداد المنافسة بين مختلف مؤسسات القطاع المصرفي وكذا الرغبة في كسب عملاء جدد، زاد اهتمامها بكسب ثقة عملائها والتوسع في تلبية جميع رغباتهم.

أولاً: تعريف الأمان المصرفي

يعد الأمان المصرفي أحد السمات الرئيسية للمصارف التجارية بالإضافة إلى سمة السيولة وكذا الربحية، وهو أهم المواضيع التي يجب على المصرف أخذها بعين الاعتبار عند القيام بوظائفه ونشاطاته، ويعتبر من المصطلحات الحديثة نسبياً والتي تنال فضول الباحثين حالياً، وفي ما يلي سنعرض أبرز التعاريف الواردة لهذا المصطلح:

التعريف الأول: الأمان المصرفي هو أحد ركائز العمل المصرفي وقد عرفته لجنة بازل للرقابة المصرفية بمدى قدرة رأس المال الممتلك على تغطية الخسائر المحتملة من إجمالي الأصول، أي أن الأمان يعني قدرة رأس المال الممتلك أو ما يعرف بحقوق الملكية المتمثلة في كل من رأس المال الممتلك والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة في امتصاص خسائر الأصول غير المتوقعة بهدف حماية أموال الدائنين وعلى رأسهم المودعين.¹

التعريف الثاني: يقصد بالأمان المصرفي (Bank Hedging) الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية من عملياتها التشغيلية (Operating Process)، وتمثل هذه المخاطر بمخاطر السيولة (Liquidity

¹ محمد إلفي، عبد القادر سرير، محددات الأمان المصرفي باستخدام نظام التصنيف الأمريكي كاملز (CAMELS) دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري لفترة (2009-2017)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01 مكرر، الجزء الثاني، الجزائر، جانفي 2020، ص 36

(Risk)، مخاطر الائتمان (Credit Risk)، المخاطر الخاصة برأس المال (Capital Risk)، ومخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk).¹

التعريف الثالث: يشير الأمان المصرفي إلى التحذير من المخاطر التي قد تواجهها المصارف من عملياتها التشغيلية وتعكس قدرة المصرف على معالجة المخاطر التي تسبب الخسائر وتقليل ربحية المصرف وقدرته على الوفاء بالالتزامات، يتم قياسها من خلال قدرة المصرف على رد الودائع لأصحابها أو من خلال الموجودات الخطرة، والتي تشمل القروض الممنوحة والاوراق المالية والموجودات الثابتة وغير السائلة والتي يصعب تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسارة وكذلك من خلال هامش الأمان في مواجهة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.²

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأمان المصرفي هدف أساسي تسعى المصارف التجارية إلى تحقيقه، ويعبر عن مدى قدرة حقوق الملكية على تغطية الخسائر المحتملة من إجمالي الموجودات أي الأصول، بمعنى توفير التمويل اللازم وتخصيص هذه الموارد بدقة وكفاءة لمواجهة التزامات المصرف وعلى رأسها حماية أموال الدائنين والتحوط من مختلف المخاطر المصرفية التي تواجهه سواء المخاطر النظامية أو المخاطر غير النظامية والتي تسبب نقص في السيولة وتقليل في ربحية المصرف، من أجل تحقيق مركز مالي قوي وسليم وحماية المصرف من التعرض إلى التعثر المالي الناتج عن انخفاض مستويات السيولة المصرفية على المدى القصير.

ثانياً: أهمية الأمان المصرفي

تحتل المصارف في الوقت الراهن انخراط في جميع نواحي الحياة، ومنه يؤثر أي خلل تتعرض له على جميع مكونات المجتمع بما فيها الأفراد أو المصارف نفسها من ثم الدولة ككل، لذلك توفر عامل الأمان المصرفي سوف يعزز الثقة في العمل المصرفي، وفي ما يلي سوف نعرض أهمية الأمان المصرفي من خلال ثلاث جوانب رئيسية:

¹ حسني علي خريوش، خالد عبد العال الزعبي، محمد عيسى العبادي، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد 02، السعودية، 3 ربيع الثاني 1425، ص 61، ص 62

² ليلي عبد الكريم محمد الهاشمي، عمر زيدان عبد الكريم الرفاعي، قياس اثر مخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الريادة للمال والأعمال المجلد 03، العدد 03، العراق، أوت 2022، ص 777

- 1- بالنسبة للعملاء: يعتبر الأمان المصرفي عنصر مهما بالنسبة للعملاء سواء كانوا أفراد للاطمئنان على استرجاع ودائعهم مع العائد المتمثل بالفوائد، أو قطاعات الأعمال وذلك للمحافظة على أموالهم وتوجيهها بالاتجاه الصحيح الذي يحقق لها أكبر عائد ممكن.¹
- 2- بالنسبة للمصرف: إنه من المعلوم أن مدخرات وودائع العملاء وحقوق الملكية هي المكون الرئيس لموارد الموارد المصارف، إضافة وأن هذه الموارد التي تعد الأساس الذي يعتمد عليه عمل المصارف إذ تستخدم للوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية، واحتياجات المصرف من المصروفات التشغيلية، ما يعني أن هذه الودائع يعد تهديدا لميزانيات هذه المصارف، ومن ثم مدى قدرتها على الاستمرار، وهو ما قد ينعكس على القطاع المصرفي ككل.²
- 3- بالنسبة للدولة (الاقتصاد): تظهر أهمية الأمان هنا من خلال تأثيرها على المودعين، فزعزعة ثقة العملاء بالبنك قد تؤدي إلى عزوفهم عن التعاملات المصرفية بشكل عام وقد ينتقل هذا الانطباع إلى فئات أخرى من المجتمع، مما قد ينتج عنه عزوف عام عن التعاملات المصرفية ما قد يضر بالاقتصاد ككل ويخلق مشكلة صعوبة تعبئة المدخرات مما ينجر عنه صعوبة تمويل الاقتصاد.³

ثالثا: خصائص الأمان المصرفي

إن شعور الزبائن بالأمان في تعاملهم مع المصرف أمر بالغ الأهمية، إذ كلما زاد الأمان، نجح المصرف في تحقيق هدفه الأساسي، وهو النمو والبقاء، لذلك تمتاز المصارف المستقرة من ناحية الأمان المصرفي بجملة من الخصائص سنقوم بعرض بعضها في ما يلي:⁴

¹ عقيل شاكر عبد الشرع، باسم محمد عودة الهرموشي، اثر إدارة مخاطر السيولة ورأس المال على درجة الأمان المصرفي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 01، العراق، 2019، ص294

² ريسان عبد الامام زعلان، احمد هشام محمد، علي عبد الزهرة حسن، استعمال اسلوب Panel data لقياس اثر بعض العوامل على الأمان المصرفي دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 09، العدد 35، العراق، أيلول 2020، ص316

³ جهرة شنافة، صورية عاشوري، أثر المخاطر المصرفية على درجة الأمان المصرفي وفق لجنة بازل دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2007-2017)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 03، الجزائر، 31 ديسمبر 2021، ص176

⁴ نسرین محمد طاهر سعدي الحكيم، اثر المخاطرة غير النظامية في درجة الأمان المصرفي (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2007-2019)، مجلد 10، عدد 02، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة جامعة داهوك، اقليم كوردستان العراق، 14 أبريل 2021، ص351، ص352

- **السرية:** إن المعاملات بين المصرف وزبائنه تقوم على الثقة المطلقة، فالمودع حينما يودع أمواله في المصرف إنما يعهد لذلك الأخير ببعض خصوصياته التي تعد جزءا من اسراراه الخاصة، فلا يجوز للمصرف ان يعلنها وإلا انصرف المودعون عنه، لذلك يجب على المصرف الحفاظ على السرية المصرفية للزبائن ومعاينة من يتورط في نشر معلومات او بيانات تخص الزبائن في المصرف.
- **السيولة:** هي الاساس الذي تقوم عليه الثقة بين المصرف وزبائنه من مودعين ومقترضين، وتشكل اختبارا عمليا لمصداقية المصرف في ما التزم به تجاه المودعين من حفظ أموالهم بأمان وردھا لهم عند الحاجة اليها وتلبية طلبات الزبائن من المقترضين، لذا يجب اعطاء السيولة اولوية مطلقة بين جميع اولويات إدارة المصرف باعتبارها مشكلة لا يمكن التعايش معها، ولو لفترة قصيرة.
- **الصورة الذهنية للمصرف عند الزبائن:** يجب العمل على نشر الوعي المصرفي بين الزبائن ومحاولة اقناعهم بأن المصرف عبر مختلف خدماته التقليدية والالكترونية هو مكان آمن لأموالهم.
- **التنافس والتعاون البناء بين المصارف** يعد أمرا حيويا للتوصل إلى مناخ مصرفي سليم، ولذلك يجب عدم اندفاع المصرف نحو المنافسة على حساب عوامل الأمان، أو أن يخل بتعهداته تجاه المصارف الزميلة.
- **وضع الدولة الاقتصادي العام:** كلما كان هناك استقرار اقتصادي في الدولة أقبل المودعون بثقة للإيداع في مصارفها.
- **الانتشار الجغرافي للفروع:** تسعى المصارف دائما لتوسيع نشاطها، وذلك بفتح فروع جديدة، وكثرة الفروع وانتشارها تشعر الزبون بالراحة والأمان نتيجة توزيع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها على جهات مختلفة، كما يمكن تعويض خسارة هذا الفرع من الارباح الناتجة في الفروع الأخرى.
- **قدرة المصرف على دفع الأموال المودعة لأصحابها في أي وقت وتحت أي ظرف ودون ممانعة.**
- **التزام المصرف بنشر القوائم المالية الإلزامية المحاسبية ومدى درجة الإفصاح المحاسبي فيها، من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للوصول إلى معلومات واضحة وذات موثوقية عالية.**
- **قدرة المصارف على ايلاء العناية والشفافية اللازمة لدى تقديم وشرح خدماتها المختلفة لزبائنھا، مع تجنب المغالاة والتزام المصداقية في الرد على استفساراتھم.**
- **التشريعات السائدة في الدولة التي تنظم عمل الجهاز المصرفي ومدى التزام المصرف بها، كتحديد الحدود الدنيا لرأس المال، وتحديد الاحتياطات النقدية القانونية والاختيارية وغير ذلك.**

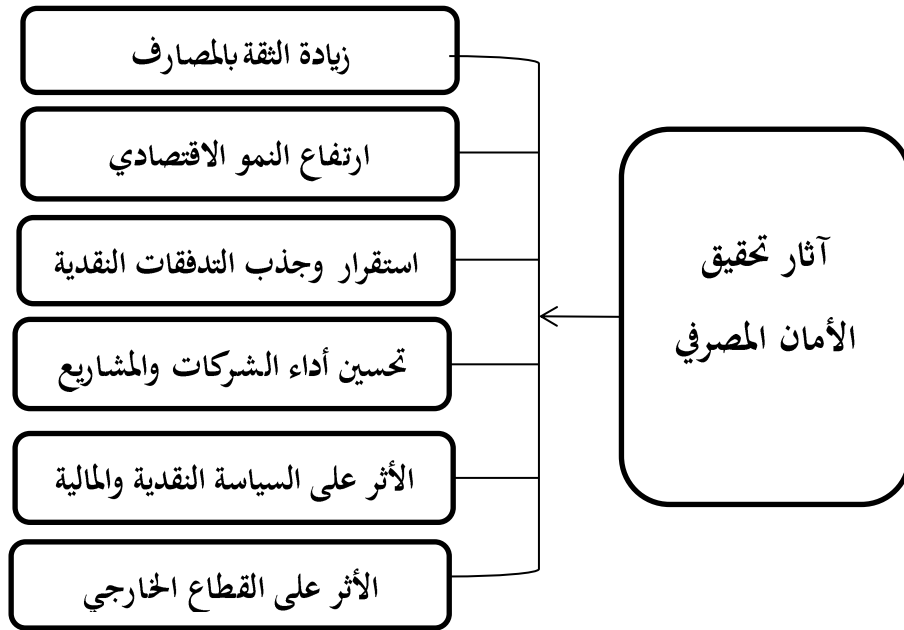
المطلب الثاني: آثار ومظاهر تحقيق الأمان المصرفي

بعد التعرف على ماهية الأمان المصرفي في المصارف التجارية وإبراز الأهمية التي يلعبها كأساس في توفير المكونات الرئيسية لموارد المصارف وبالتالي مدى تلبية المصرف لالتزاماته، سوف نتوسع ضمن هذا المطلب للتعرف على آثار ومظاهر تحقيق المصارف للأمان المصرفي.

أولاً: آثار تحقيق الأمان المصرفي

بعد بلوغ المصارف لمستويات من الأمان المصرفي وتفاديهم بذلك عزوف المودعين عن التعامل مع القطاع المصرفي والذي يعد أساس تمويل الاقتصاد، سوف نتعرف في ما يلي على الآثار المترتبة عن تحقيق الأمان المصرفي، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (02-04): آثار تحقيق الأمان المصرفي



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بلغالم حمزة، بلعزوز بن علي، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري دراسة قياسية (2003-2015)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 1 فيفري 2019، ص 225، ص 226

ويمكن توضيحها ضمن مجموعة من النقاط كالآتي:¹

¹ بلغالم حمزة، بلعزوز بن علي، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري دراسة قياسية (2003-2015)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 1 فيفري 2019، ص 225، ص 226

- **زيادة الثقة بالمصارف:** ويكون ذلك عن طريق تهاافت العملاء والمودعين على الإيداع والادخار في المصارف من خلال اطمئنائهم على استرجاع ودائعهم، وبالتالي زيادة مصادر الأموال في المصارف التي تعتبر من الموارد المهمة لتعبئة القروض وتمويل الاستثمار ما ينجر عنه ارتفاع العوائد في المصارف.
- **ارتفاع النمو الاقتصادي:** يؤدي الأمان المصرفي إلى استقرار الجهاز المصرفي، مما يسمح بزيادة الموارد المالية المتاحة للمصرف الناتجة عن زيادة إيداع وادخار العملاء لمخزائهم في المصرف مما ينجم عنه زياد في تمويل وإقراض المشاريع الاستثمارية ومنه زيادة حجم الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي.
- **استقرار وجذب التدفقات النقدية القصيرة وطويلة الأجل:** نتيجة لتوفر مؤشرات أمان البنوك.
- **تحسين علاقة الجهاز المصرفي المحلي مع المؤسسات الدولية خاصة في مجال التمويل:** إن تحقيق الأمان المصرفي يؤدي إلى وجود نظام مصرفي مستقر قادرا على سداد التزاماته سواء المحلية أو الدولية.
- **تحسين أداء الشركات والمشاريع الممولة من قبل المصارف:** بسب قدرة المصارف على تقديم حجم التمويل اللازم، وخاصة في المراحل الصعبة.
- **الأثر على السياسة النقدية والمالية:** يساهم الأمان المصرفي في تحقيق أهداف السياسة النقدية وعلى رأسها استقرار الأسعار، فإذا مأخذنا في الاعتبار أن الجهاز المصرفي يمثل حلقة مهمة في تحقيق انسجام السياسة النقدية، فإن أي خلل في أحد مؤسساتها سيؤثر سلبا على أهدافها، كما يؤثر الأمان المصرفي على السياسة المالية من خلال ارتفاع حجم الإيرادات في شكل ضرائب على أرباح على المصارف، وانخفاض حجم التكاليف الناجمة عن قيام السلطات المختصة في تسيير شؤون المؤسسات المصرفية.
- **الأثر على القطاع الخارجي:** يؤثر الأمان المصرفي على ميزان المدفوعات من خلال مساهمته في الزيادة من عمليات تصدير المنتجات والخدمات وذلك لسهولة حصول المنشآت المصدرة على التمويل والضمانات اللازمة لتسوية عمليات التصدير، ويساهم في استقرار رؤوس الأموال داخليا مما يكسب الدولة الاحتياطات النقدية بالعملة الصعبة ما ينعكس بصورة ايجابية (فائض) على حساب رأس المال.

ثانيا: مظاهر تحقيق الأمان المصرفي

يشير الأمان المصرفي الى ملائمة رأس المال و متانته أي أنه بمثابة وسادة أو تأمين لاستيعاب أية خسائر ممكن ان تحدث، ومنه حماية مستمرة واستقرار في المركز المالي للمصرف، وفي ما يلي سوف نتوسع في ذكر أبرز مظاهر تحقيق الأمان المصرفي والتي تقسم إلى مظاهر داخلية ومظاهر خارجية:¹

1- المظاهر الداخلية

هي التي لها علاقة بالبيئة الداخلية للمصرف أي استقرار عمليات المصرف الاستغلالية والنتائج الايجابية للتحليل المالي لنشاط المصرف وغيرها وتتمثل في:

- استقرار النسب المالية المستخرجة من تحليل المراكز المالية على فترات متتالية وعلى رأسها نسب السيولة والربحية وجودة الموجودات ما يحقق التوازن في الهيكل المالي للمصرف.
- ارتفاع الأرباح التشغيلية وتحسينها لفترات متتالية واحتمال استمراره لسنوات قادمة، نظرا لقلّة حجم الخسائر التي تلحق بالمصرف من جراء سعيه للحصول على السيولة بتكاليف منخفضة.
- استقرار الإدارة داخليا في ظل الوضعية المالية المريحة للمصرف، نظرا لارتفاع الروح المعنوية للعاملين وتمسكهم بالعمل خاصة في ظل الأرباح المحققة والتي تعود عليهم بالإيجاب في تحسين رواتبهم.
- قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير تؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات ومنتجات المصرف وارتفاع حجم الإيداع فيه، مما ينتج عنه تحسين الموقف التنافسي له في السوق المصرفي.

2- المظاهر الخارجية

نظرا لشمول نشاط المصرف واتساعه ليشمل مختلف أطراف وشرائح المجتمع، نجد أن هناك مظاهر لتحقيق أمان المصارف التجارية ضمن البيئة الخارجية، وتتمثل في:

- الإرتفاع المستمر والواضح في القيمة السوقية لأسهم المصرف المسجلة في بورصة الأوراق المالية.
- زيادة حجم التوظيفات المختلفة المدرة للعوائد.
- استقرار سمعة المصرف مع المتعاملين في سوق النقد.
- التزام المصرف بتسديد مستحققاته الضريبية لمصلحة الضرائب.

¹نسرين محمد طاهر سعدي الحكيم، اثر المخاطرة غير النظامية في درجة الأمان المصرفي (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2007-2019)، مرجع سبق ذكره، ص353

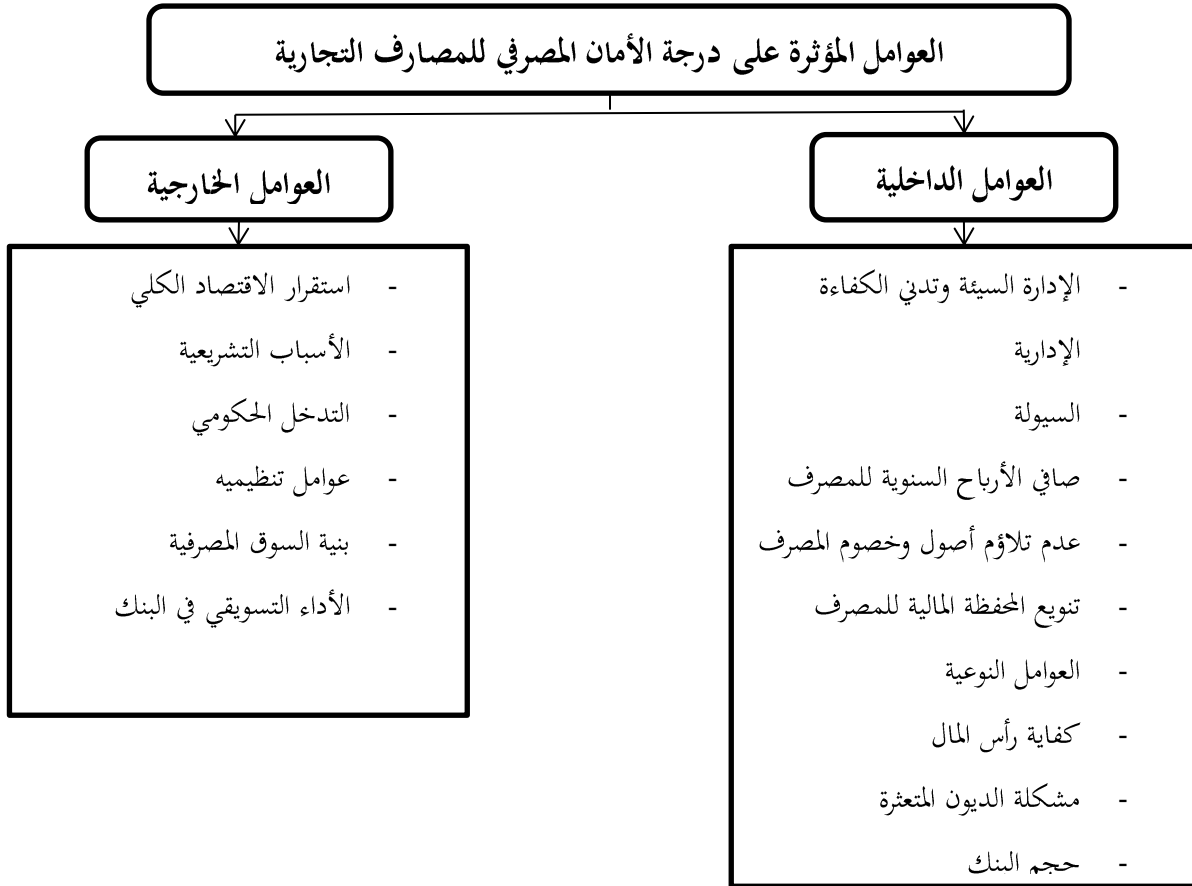
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية

يتطلب تحقيق الأمان المصرفي مستوى عالي من الكفاءة في توفير الموارد المالية واستثمارها بالشكل الذي يحقق توازنا معقولا بين العائد والمخاطرة، وأيضا القدرة على الاستفادة من الفرص التي يتيحها السوق ومواجهة التهديدات الناتجة عن الوضع الاقتصادي السائد، بالإضافة إلى المنافسة وغيرها من العوامل التي تؤثر على درجة الأمان المصرفي، وفي ما يلي سوف نقوم بحصر هذه العوامل ضمن عوامل داخلية وأخرى عوامل خارجية.

أولا: العوامل الداخلية المؤثرة على درجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية

تعتبر العوامل الداخلية عن جل العوامل التي يستطيع المصرف السيطرة عليها لأنها تتعلق بالبيئة الداخلية للمصرف، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل(02-05): العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بلغلم حمزة، بلعزوز بن علي، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري دراسة قياسية (2003-2015)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 1 فيفري 2019، ص 228، ص 229

وفي مايلي تفصيل للعناصر السابقة:¹

- أ- الإدارة السيئة وتدني الكفاءة الإدارية:** إن غياب خصائص الإدارة الكفؤة تساعد في تعرض المصارف للكثير من الصعوبات بسبب ضعف السياسة الائتمانية والاستثمارية وعدم القدرة على تحليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف، مما تنعكس بصورة سلبية على الأمان المصرفي.
- ب- السيولة:** تمكن السيولة المصرف من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطراب إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، لذلك تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن حد أدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات.

¹ بلغلم حمزة، بلعزوز بن علي، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري دراسة قياسية (2003-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 228، ص 229

- ج- **صافي الأرباح السنوية للمصرف:** من خلال تحقيق الأرباح وتعظيمها يتسنى للمصارف المحافظة على استمراريته وبقائها وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق مالكيها وتعزيز ملاءتها وسيولتها، مما يزيد قدرتها على مواجهة المخاطر وكذا الالتزامات في أي وقت.
- د- **عدم تلاؤم أصول وخصوم المصرف:** يقصد به عدم كفاية الأصول لتغطية مخاطر الالتزامات التي يمكن أن يتعرض لها المصرف خاصة الطويلة الأجل منها، وتكون معرض للتعثر بسبب التوسع في منح القروض وإتاحة المصرف سحب الودائع في أي وقت وعدم الاحتفاظ بالسيولة.
- هـ- **تنويع المحفظة المالية للمصرف:** يؤدي تنويع الأصول في المصارف إلى تقليل المخاطر المصرفية من جهة والزيادة في العائد من جهة أخرى، مما يجعل المصرف في وضعية مالية مريحة تسمح له مواجهة الظروف الطارئة التي تحيط به.
- و- **العوامل النوعية:** تتمثل في كل من جودة الخدمات المصرفية وكفاءة العنصر البشري في المصرف من أهم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، خاصة في ظل اشتداد المنافسة بين المصارف وذلك لأن جودة الخدمة المصرفية وكفاءة العنصر البشري وكذلك الأداء التسويقي يؤثر في شعور العميل بالأمان فتتنوع الخدمات المصرفية المقدمة وتطويرها بشكل مستمر ومتطابق مع الوعود والأنشطة الإعلامية التي يروجها المصرف تجعل العميل متمسكا أكثر بالمصرف مما يؤدي بذلك إلى زيادة في عوائد المصرف وهو ما يساعدها مواجهة والصمود أمام المخاطر المصرفية.
- ز- **كفاية رأس المال:** تعتبر الخط الدفاعي الأولى في حماية المصرف من المخاطر المصرفية وحماية أموال المودعين والتقليل من احتمال فشل المصرف بالإضافة إلى المحافظة على مستوى القروض التي يقدمها المصرف خصوصا في الأوقات العصيبة التي يمر بها الاقتصاد.
- ح- **مشكلة الديون المتعثرة:** تؤدي الديون المتعثرة في أي مصرف إلى تجميد جزء كبير من موارده مما يؤدي بذلك إلى إضعاف قدرة استثمارات المصرف ما يؤثر سلبا على ربحيته ومنه على الأمان.
- ط- **حجم البنك:** يعتبر حجم البنك من أهم محددات الأمان المصرفي، وتظهر أهمية حجم البنك ودوره في الأمان المصرفي في النقاط التالية:
- يحصل البنك الكبير على حصة كبيرة في السوق.
 - زيادة موجودات البنك يؤدي إلى زيادة ربحية لدى البنك.

- يستخدم للدلالة على مدى تحقيق البنك لوفرات ناجمة عن زيادة حجمه وانخفاض تكاليفه.¹

ثانياً: العوامل الخارجية المؤثرة على درجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية

تعبّر عن العوامل التي مصدرها البيئة الخارجية العامة والتي لا تقع ضمن نطاق التحكم من طرف المصرف وتتمثل أهم هذه العوامل في:²

- أ- **استقرار الاقتصاد الكلي:** هو من أهم العوامل المساهمة في تحقيق سلامة النظام المصرفي وذلك نتيجة لتأثير هذا الأخير بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي والتضخم، والعجز في الحساب التجاري...)، فالتقلبات في معدات التضخم تعتبر عنصر حاسماً في مقدرة الجهاز المصرفي على القيام بدور الوساطة وخصوصاً منح الائتمان وتوفير السيول كما تأثر طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة على سلامة الجهاز المصرفي، وبذلك لا يمكن تأسيس نظام سليم ومستقر يتمتع بالديمومة ما لم يتم توفير سياسات اقتصاد كلي مستقر تسهم في تطوير المتغيرات الاقتصادية.
- ب- **الأسباب التشريعية:** تتمثل في قصور القوانين التي تحكم أعمال المصارف من حيث عدم شمولها وتغطيتها لكثير من الثغرات التي تظهر في الأعمال المصرفية، والتي لا تساعد في اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب، وإيجاد حلول سريعة قبل تصفية المصرف.
- ج- **التدخل الحكومي:** تلجأ بعض الحكومات إلى التدخل في أعمال المصرف وينظر إليها على أنها الممول الرئيسي للخبزينة العمومية من خلال إقراض القطاع العام بمعدلات كبيرة نتيجة الأداء السيئ للشركات الممولة، مما يجعل المصرف غير قادر على الصمود لأي أزمة كانت.
- د- **عوامل تنظيمية:** عدم وجود كل من رقابة وإشراف مصرفي فعال ونظام محاسبي ناجع وتبني نظام تأمين على الودائع كلها عوامل تؤثر سلباً على درجة الأمان المصرفي، بحيث تكتسي فعالية ونجاعة الأنظمة المحاسبية وأجهزة الرقابة أهمية كبيرة خاصة فيما يتعلق بالإفصاح على الديون المتعثرة، بالإضافة إلى درجة التزام المصرف بالقوانين سواء منها المحلية أو التي لها علاقة بتوصيات دولية من الهيئات العالمية كلجنة الرقابة المصرفية، إلى التقليل من المخاطر المصرفية بأنواعها.

¹ غلام محمد موسى وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في الصناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد 01، العدد 03، الامارات العربية المتحدة، 30 جوان 2013، ص 126

² بلغلام حمزة، بلعزوز بن علي، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري دراسة قياسية (2003-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 229، ص 230

هـ- **بنية السوق المصرفية:** تحت المنافسة الشديدة تتحمل المصارف مخاطر مرتفعة وتكون بكثرة في سوق شديدة المنافسة.

و- **الأداء التسويقي في البنك :** يمثل التسويق البنكي الروح المبدعة لتوليد الإبداع والتحسين والتطوير والامتياز، ويشمل جهودا متعددة يقوم بها رجال التسويق بما يكفل للزبون تدفقا للخدمات المصرفية بسهولة وكفاءة عالية، ويحتل مكانة مهمة في التشكيل الإداري للمصارف نتيجة لمسؤولية مواجهة المشاكل التسويقية التي من أهمها افتتاح فروع جديدة للبنك أو تقديم خدمات بنكية جديدة لزيائنه أو استثمار أمواله في مشروعات معينة تتطلب إجراء دراسة تسويقية، بالإضافة لدراسة رغبات الزبون وضمان استمرار البنك والإشهار لتلك الخدمات والترويج لها.¹

¹ سليمة عبد الله، كمال عايشي، دور تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية في تفعيل النشاط البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بباتنة، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص16

المبحث الثاني: مبادئ ومتطلبات الأمان المصرفي وأهم نماذج قياسه

العمل على تحقيق متطلبات الاستقرار المصرفي ليس بالأمر السهل نظرا لكثرة العوامل المتداخلة والمؤثرة فيه، فهو يمثل مرتبة متقدمة من الأهداف الاقتصادية والتنموية للمصرف، وبناء علاقة قوية مع الزبائن أساسها الثقة والأمان من الأمور الضرورية الواجب توفرها لتحقيق هذا الهدف، وفي ذلك يمكن الاستعانة بجملة من الأدوات والوسائل التي سوف نتطرق إليها ضمن هذا المبحث.

المطلب الأول: مبادئ ومتطلبات تحقيق الأمان المصرفي

يعتمد رفع درجة الأمان المصرفي على مجموعة من الأسس والمتطلبات التي يجب على المصارف التجارية اتباعها وأخذها بعين الاعتبار عند مزاولة نشاطها، لذلك سوف نقوم في ظل هذا المطلب بدراسة كل من مبادئ ومتطلبات تحقيق الأمان المصرفي.

أولا: مبادئ تحقيق الأمان المصرفي

تحقيقا لهدف التنظيم في الإدارة تقوم المصارف عادة بتقسيم عملها إلى عدة أقسام من بينها المالي، المحاسبي، الخدماتي، التسويقي، الإداري... إلخ، وأحد هذه الأقسام يجب أن يخصص لهدف تحقيق الأمان المصرفي، وذلك من خلال أولا وضع مبادئ وأسس واضحة يتبعها المصرف ضمن نشاطه العملي (الاستغلالي) أو الاستثماري، وثانيا معالجة عقبات تحقيق وتفعيل هذه المبادئ والأسس، وأهم هذه المبادئ ما يلي:¹

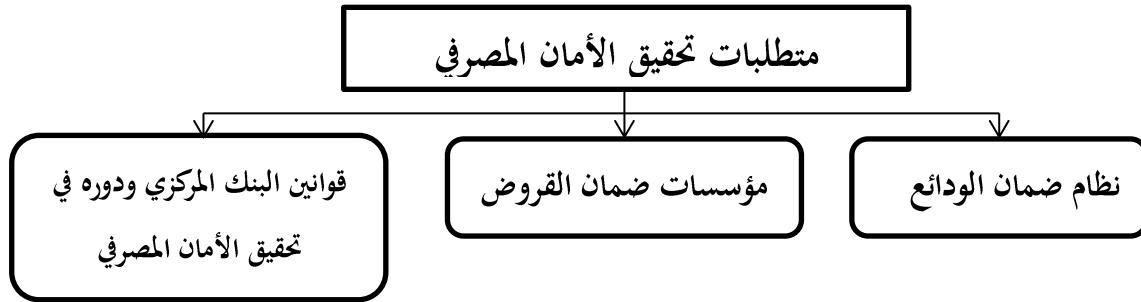
- الرقابة الفعالة على العمليات المصرفية.
- التحكم في مسببات هشاشة القطاع المصرفي.
- وضع قواعد لإدارة المخاطر والصمود أمام الأزمات المصرفية.
- وجود أدوات فعالة لإدارة الأزمات المصرفية ومؤشرات للإنذار المبكر.
- الأمان المصرفي مرتبط بشكل حاسم بسلامة سياسات الاقتصاد الكلي.
- يجب أن يتضمن إطار العمل من أجل تحقيق الأمان المصرفي هياكل لدعم الحوكمة الداخلية، فضلا عن وضع قواعد لإدارة المخاطر المصرفية.

¹علي بن ساحة، محمد بن يوزيان، عبد اللطيف مصيطفي، تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك دراسة حالة البنوك المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 05، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2014، ص123، بتصرف

ثانياً: متطلبات تحقيق الأمان المصرفي:

نظراً لصعوبة تحقيق التوازن بين سمات المصارف التجارية الثلاث، أي توازن بين تلبية متطلبات السيولة وبين خدمة أهداف تحقيق الربحية والتوسع، وكذا تحقيق هدف الأمان المصرفي وحماية المصرف من الاستثمارات التي تنطوي على نسب عالية من المخاطرة، نجد حالياً أنه تم تأسيس العديد من المؤسسات التي تساعد المؤسسات المالية على بلوغ هذه الأهداف وأولها بلوغ هدف الأمان المصرفي، لذلك سنعرض في ما يلي أهم المتطلبات التي يمكن من خلالها تحقيق الأمان المصرفي في المصارف التجارية والتي سوف تشتمل على أنظمة وقوانين ومؤسسات تخدم في جوهرها بلوغ هذا الهدف، وفي ما يلي سوف نقدم شرحاً لكل عنصر من هذه العناصر:

الشكل (02-06): متطلبات تحقيق الأمان المصرفي



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على ليلي عبد الكريم محمد الهاشمي، عمر زيدان عبد الكريم الرفاعي، قياس اثر مخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الريادة للمال والأعمال المجلد 03، العدد 03، العراق، أوت 2022، ص108

1- نظام ضمان الودائع:

إن نظام ضمان الودائع المصرفية يمثل دعامة أساسية في النظام البنكي، إذ بموجب يتم تفعيل دور البنك في الحياة الاقتصادية من حيث خلق الثقة المالية بين الجمهور والبنك والتي بموجبها يستطيع البنك استقطاب أكبر قدر من الموارد المالية قصد تمويل نشاطاتها ودعم الاقتصاد الوطني، وفي ما يلي سوف نقدم أهم النقاط الأساسية التي توضح عمل نظام ضمان الودائع المصرفية حسب التشريع الجزائري:¹

¹ أزوا عبد القادر، نظام ضمان الودائع المصرفية النقدية في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 04، العدد 1، الجزائر، جوان 2016،

- شركة ضمان الودائع المصرفية تتخذ شكل شركة مساهمة إلا أن هدفها تحقيق مصلحة عامة وليست تحقيق الربح، أو من حيث التأسيس حيث ينفرد به البنك المركزي، أو من حيث الاكتتاب الذي يقتصر على البنوك دون غيرها من المؤسسات المالية، وأنه اكتتاب اجباري وليس اختياري.
- نظام الضمان لا يمكن تفعيله ما لم يثبت أن البنك قد توقف عن الدفع.
- محدودية التعويض من حيث الحد الأقصى الذي يجب ألا يتجاوز ستمائة ألف دينار جزائري بغض النظر عن عدد الودائع التي للمودع لدى البنك نفسه ما يؤكد أن النظام لتعويض صغار المدخرين فقط.
- من ما سبق نستنتج أن نظام ضمان الودائع لا يقوم بتقديم التعويضات للمودعين عن الخسائر الناتجة عن فشل مصارفهم فحسب، بل يعتبر نظاما وقائيا فضلا عن وظيفته العلاجية، وبالتالي فإن أهمية هذا النظام في تحقيق الأمان المصرفي تتجسد في التالي:¹

- تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي والتقليل من أثر الأزمات المالية.
- الحد من تعرض خزانة الدولة للخسائر نتيجة انهيار مصرف أو أكثر.
- تدعيم الثقة العامة عبر إيجاد إطار محدد لمعالجة مشاكل الفشل المالي للمصارف من إعسار أو إفلاس.
- يوفر نظام ضمان الودائع مناخ مناسب للمنافسة بين المصارف الجديدة الصغيرة مع المصارف الكبيرة.
- يلعب نظام ضمان الودائع دور وقائي من خلال توفير جو مناسب من الثقة للمودعين في النظام المصرفي من خلال تعويضهم عن الخسائر التي تنتج في حال اخفاق احد المصارف.

2- مؤسسات ضمان القروض:

هي مؤسسات تسهل حصول القطاع الخاص على الائتمان المقدم من المؤسسات المالية والمصرفية، ويتلخص عمل هذه المؤسسات في ما يلي:²

¹ ليلي عبد الكريم محمد الهاشمي، عمر زيدان عبد الكريم الرفاعي، قياس اثر مخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص108

² ليلي عبد الكريم محمد الهاشمي، عمر زيدان عبد الكريم الرفاعي، قياس اثر مخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المرجع نفسه، ص108

- تكون مؤسسات ضمان القروض مدعومة من الحكومة أو من مانحين أو تتكون من قبل مؤسسات القطاع الخاص، من خلال جذب شركاء دوليين أو غيره، و تقوم بتقديم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر القروض الممنوحة من طرف المصارف والمؤسسات المالية تغطية كلية أو جزئية.
- تظهر أهمية هذه المؤسسات من خلال تسهيل حصول المؤسسات التي تفتقر للضمانات على قروض، وذلك راجع لتحفظ المصارف عن تقديم التسهيلات نظرا لمحدودية قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الضمانات اللازمة على القروض.

من ما سبق نستنتج أهمية مثل هذه المؤسسات إذ تتمثل أهم المصاعب التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضعف القدرات المالية والمساهمات الشخصية للمستثمر في حد ذاته وعدم كفاية الضمانات الحقيقية التي يقدمها للبنوك، وهذا ما يساهم في زعزعة ثقة البنوك بالمشاريع التي تعرضها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى وإن كانت هذه المشاريع تشكل موردا هاما لنمو الاقتصاد الوطني وتساهم بشكل مباشر في خلق مناصب الشغل، لذلك تم في الجزائر تأسيس ما يسمى بصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹، والذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعرف على أنه: "مؤسسة عمومية² وضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية³، ويهدف الصندوق إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها"⁴

¹ هالم سليمة، خوني رابح، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 08، الجزائر، 30 أبريل 2015، ص44، ص45

² المادة الأولى، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص13

³ المادة الثانية، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، مرجع سبق ذكره، ص13

⁴ المادة الثالثة، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، مرجع سبق ذكره، ص13

ويعتبر هذا الانجاز انطلاقة حقيقية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي مايلي سنذكر أهم مهام صندوق ضمان القروض والتي لها علاقة بإرساء الأمان المصرفي:¹

- يسعى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إيجاد حلول فعالة فيما يخص إشكاليات التمويل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يعمل على معالجة أهم مشكل تعاني منها هذه المؤسسات والمتمثلة في نقص الضمانات للحصول على التمويل البنكي.
- يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق، إذ يوفر هذا الدور للصندوق ميزة تنافسية في بيئة أعماله، ويضفي عليه أفضلية التقرب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- قوانين البنك المركزي ودوره في تحقيق الأمان المصرفي:

هناك نوعان من أنواع الرقابة التي يخضع لها البنك للتأكد من درجة تحقيقه للأمان المصرفي، الأولى تتمثل في الرقابة الذاتية التي يقوم بها البنك ذاته، التقارير التفصيلية عن مستوى أداء الوحدات الرئيسية للبنك ومن أمثلتها تقارير المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، وتكشف هذه التقارير عن موقف البنك من حيث السيولة، والربحية، ومدى ملائمة الاستثمار في محفظة الأوراق المالية والقروض ومدى نجاح البنك في جذب الودائع، واحتمال تعرض بعض القروض لمخاطر الفشل في استرداد قيمتها كلها أو جزء منها، وبالإضافة إلى ذلك توجد الرقابة غير الذاتية والتي تتمثل في رقابة البنك المركزي، ويعود أحد أسباب رقابة البنك المركزي على نشاط المصارف التجارية إلى اعتبار هذه الأخير البنك المركزي كملجأ أخير في محاولة الوفاء بالتزاماتها في حالات العسر المالي، ما يعبر عن عدم استقرار الوضع المالي للمصرف بل ضعفه في تقدير متطلباته من السيولة، لذلك يأتي هنا دور البنك

¹ هالم سليمة، خوني رابح، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مرجع سبق

ذكره، ص48، ص49

المركزي الوقائي والقبلي والمتمثل في فرض البنك المركزي لنسب احتياطي نقدي قانوني (الزامي) واجب الدفع من طرف المصارف.¹

ويقوم البنك المركزي بإجراءات أخرى وقائية من بينها الرقابة التي يقوم بها مفتش البنك المركزي، وعادة ما تكون زيارتهم للبنك المختص مفاجئة، وتنصرف عملية الفحص التي يقومون بها الى مجالات عديدة من أمثلتها:²

- قيام المفتشين بتقييم جودة القروض والأوراق المالية التي يستثمر فيها البنك أمواله.
- الكشف عن القروض المتعثرة أو التي يحتمل أن تتعثر، والاعراضات التي اتخذت بشأنها.
- التأكد من أن اجراءات منح القروض سليمة وتضمن الاختيار الجيد من بين فرص الاقتراض.
- قياس مدى كفاية رأس المال باعتباره خط دفاع رئيسي لحماية المودعين.
- التأكد أن أموال الناس المودعة في المصرف يتم حمايتها من الافلاس من جانب المصرف.
- تركيز الاحتياطي النقدي القانوني لدى البنك المركزي يوفر للمصارف أرصدة إضافية ويقوي المركز المالي لهذه المصارف، إذ يزيد من قدرتها في الرقابة على الائتمان المصرفي ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض، فضلا عن زيادة قوة النظام المصرفي وثقة الجمهور.

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف جلال حزي وشركاه للتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2006، ص200

² منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، مرجع سبق ذكره، ص200، ص201

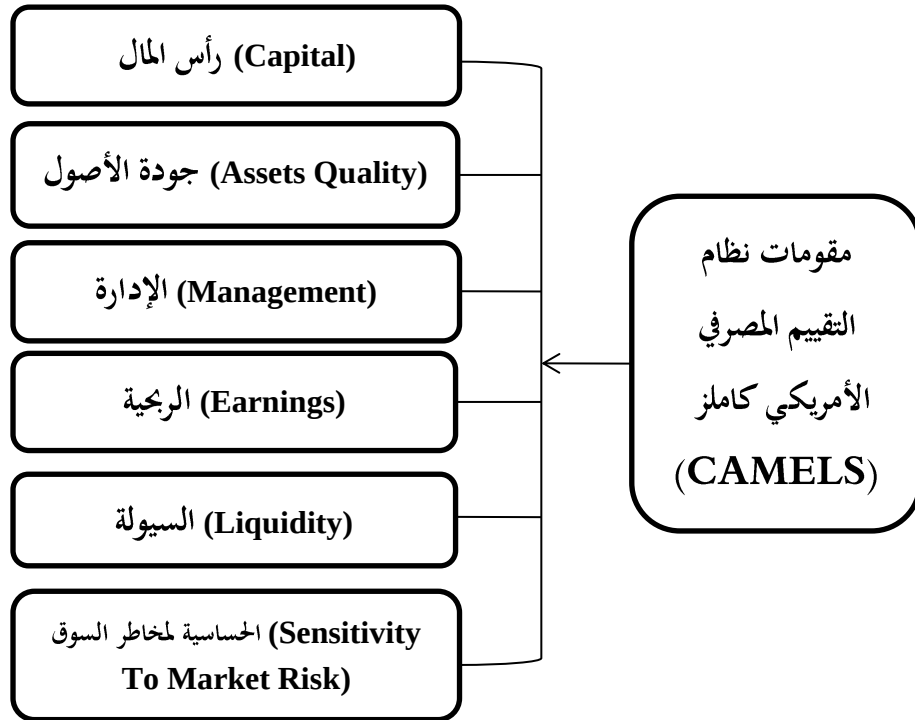
المطلب الثاني: نماذج قياس درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية

يعتبر خطر التوقف عن الوفاء بالالتزامات المؤشر الأول للإفلاس وتوقف النشاط بالنسبة للمصارف التجارية، وبالتالي الفشل في الوصول إلى أهداف المصرف والتي من بينها تحقيق الأمان، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وضع أدوات ووسائل عملية يمكن أن تساعد إدارة المصرف على وجه الخصوص ومختلف الأطراف المتعاملة مع المصرف كالمستثمرين والمقرضين وغيرهم من التنبؤ والكشف المبكر عن حالات سوء الإدارة والفشل المالي.

أولاً: نظام التقييم المصرفي الأمريكي كاملز (CAMELS)

يعطي نظام التقييم كاملز لكل بنك تصنيف مجمع مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية محيطة بظروف البنك المالية والتشغيلية، هذه العناصر تشكل مقومات هذا النظام¹، وهي موضحة في الشكل الموالي:²

الشكل(02-07): مقومات نظام التقييم المصرفي الأمريكي كاملز (CAMELS)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على عصام مهدي عابدين، موسوعة البنوك، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، المجلد

الثاني، 2020، ص215

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر مدخل مالي، الطبعة الأولى، دار إي كتب، لندن، المملكة المتحدة البريطانية، 2018، ص307

² عصام مهدي عابدين، موسوعة البنوك، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، المجلد الثاني، 2020، ص215

إن الغرض من استخدام نظام التقييم (CAMELS) هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر، ولقد أثبت نظام (CAMELS) بأنه أداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية وبشكل موحد، ويتطلب استخدام نظام (CAMELS) للتقييم إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية السابقة الذكر، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من 1 إلى 5 حيث يكون التصنيف (1) الأفضل، والتصنيف (5) الأدنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استنادا إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة¹، كآآتي:

جدول(01-02): درجات التصنيف طبقا لنظام التقييم المصرفي الأمريكي كاملز (CAMELS)

التصنيف رقم 1	قوي
التصنيف رقم	مرضي
التصنيف رقم 2	معقول
التصنيف رقم 3	هامشي (خطر)
التصنيف رقم 4	غير مرضي

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على شوقي بورقبة، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة

الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، 30 جوان 2011، ص 146

والجدول التالي يوضح تصنيفات البنوك تبعا لكل عنصر من عناصر مقومات نظام (CAMELS):

جدول(02-02): تصنيفات البنوك طبقا لكل عنصر من عناصر مقومات نظام (CAMELS)

التصنيف	دلالتة
5-4	وجود مشاكل جدية وهامة في البنك، مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها.
3	مصرف يواجه بعض الصعوبات التي تستدعي إتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ اجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلاقي نقاط الضعف المذكورة.
2-1	بنك سليم بصورة أساسية في معظم النواحي، ويعتبر ذا إدارة راسخة، وقدرته على الصمود أمام

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر مدخل مالي، مرجع سبق ذكره، ص 307، ص 308

التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، إلا أن ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.

المصدر: عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر مدخل مالي، الطبعة الأولى، دار إي كتب، لندن، المملكة المتحدة البريطانية، 2018، ص 308

1- كفاية رأس المال (Capital)

تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر، ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه، ويتوقع من كل بنك أن يحتفظ برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لدى البنك وكذلك إلى مقدرة البنك على تعريف قياس ومراقبة وضبط المخاطر¹، ولذلك تقدمت لجنة بازل خلال عام 1999م ببعض المقترحات التي تنطوي على أفكار جديدة تتمثل في توسيع قاعدة واطار احتساب كفاية رأس المال لتبلي تحقيق أهداف زيادة معدلات الأمان والسلامة ومتانة النظام المالي بالإضافة إلى إدراج العديد من المخاطر التي أفرزتها التطورات الحديثة في العمل المصرفي، وبذلك فإن إجراء تقييم سليم وفق مقومات محددة للعناصر المرتبطة بقضايا رأس المال، سوف يؤدي إلى تصنيف صحيح له ويساهم في دعم عمليات التفتيش.²

2- نوعية (جودة) الأصول (Assets quality)

تعني التحقق من مدى جودة الأصول ونوعيتها والمخاطر التي تواجهها وقدرتها على تحقيق العوائد، وإمكانية استردادها في مواعيدها المتفق عليها، ومدى كفاية الضمانات المقدمة بشأنه، وعدم وجود أصول جامدة أو غير منتجة، وتستخدم عادة مؤشرات للتحقق من نوعية أصول البنك من بينها:

- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
- حجم واتجاهات أجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.
- أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل (الاستثمار بالأوراق المالية الأصول الثابتة والكمبيالات...)³.
- مدى التنوع في أصول البنك.

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر مدخل مالي، مرجع سبق ذكره، ص 309

² علي عبد الله شاهين، بحث أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية حالة دراسية على بنك فلسطين، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، مارس 2005، ص 21

³ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر مدخل مالي، مرجع سبق ذكره، ص 310

- مدى كفاية وملاءمة سياسات منح الائتمان وكذلك وجود سياسة استثمارية ومدى تقيد البنك بها.¹

3- جودة الإدارة (Management)

يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية يمكن من خلالها تقييم جودة إدارة البنك، وتتمثل أساسا في:²

- **الحوكمة:** حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.

- **الموارد البشرية:** يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين.

- **عملية المراقبة والتدقيق:** يقيم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

- **نظام المعلومات:** يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب

- **التخطيط الاستراتيجي:** والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

4- الربحية (Earnings)

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية الأداء، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة محفظة الأصول ويتم قياس فعاليتها من خلال عدة مؤشرات³، بمعنى أنه يتم تقييم الكفاءة المالية للبنوك من خلال مجموع النسب والمؤشرات، ولعل أهم هذه النسب استعمالا هي نسب المردودية من معدل العائد على مجموع الأصول، ومعدل العائد على الأموال الخاصة، حيث يمكن أن يحدد معيار الربحية هدفين أساسيين يتمثلان في مستوى قيمة النتائج وتطوراتها وكذلك نوعية ودقة هذه النتائج.⁴

¹ ودان بو عبد الله، شوشة ميمنة، أثر تطبيق نظام CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة (2010-2014)، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 08، الجزائر، 2017، ص 96

² شوقي بورقية، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 150

³ عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصيطفي، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر حالة بنك CPA/AGB، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 121

⁴ شوقي بورقية، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 151

وهنا يتم تقييم مقدرة إيرادات البنك على مواجهة الخسائر، تدعيم كفاية رأس المال والاتجاه الزمني للإيرادات والمقارنة مع البنوك المماثلة، حيث تسمح هذه العملية بالمقارنة مع معدلات البنوك ومعرفة مدى ثبات إيرادات البنك واستمراريتها ومدى كفاية المخصصات وقدرة إيراداته على تغطية أي نقص فيها.¹

5- السيولة (Liquidity)

عند تقييم سيولة البنك يجب أن تأخذ بالاعتبار المستوى الحالي للسيولة وكذلك الحاجة المستقبلية للسيولة نظرا للاحتياجات التمويلية، بالإضافة إلى مستوى إدارة السيولة لدى البنك مقارنة مع حجم ودرجة تعقيده وحجم المخاطر لديه، وبشكل عام فإن إدارة السيولة لدى البنك يجب أن تكفل أن البنك قادر على الإبقاء على مستوى كاف من السيولة لمقابلة التزاماته وفي الوقت المناسب، وألا يكون على حساب التكلفة أو الاعتماد على مصادر أموال قد لا تكون متوفرة في الظروف الصعبة.²

ويتم تقييم السيولة وإدارة الأموال حسب الفعالية الكلية لإدارة الموجودات والمطلوبات، ومن أهم العناصر التي يتم الأخذ بها، نسب السيولة القانونية ومدى انسجامها مع تعليمات السلطات الرقابية، قدرة البنك على الدخول إلى الأسواق النقدية لتأمين السيولة، وجود خطط طوارئ لديه لمواجهة أي مشاكل في السيولة، مدى التنوع في توظيفات الأموال³، الحالة الاقتصادية السائدة، فإذا كانت انكماش فيفضل الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة، وإذا كانت رواج فإن الطلب على الأموال، سيزداد، مما تنخفض السيولة لديه.⁴

6- الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity To Market Risk)

تتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للبنوك، حيث أنها تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم السندات الحكومية والأجنبية، سندات المؤسسات والمشتقات المالية وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، أسعار الصرف، أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة⁵، كما تعكس الحساسية لمخاطر السوق التغيرات في سعر الفائدة، سعر الصرف، سعر البضائع، أسعار الأسهم التي

¹ ودان بو عبد الله ، شوشة يمينة، أثر تطبيق نظام CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة (2010-2014)، مرجع سبق ذكره، ص97، ص98

² عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر مدخل مالي، مرجع سبق ذكره، ص312

³ خالد أمين عبد الله ، نظام تصنيف البنوك المركزية للبنوك الخاضعة لرقابتها المحلية والأجنبية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 3 و 4، عمان، الأردن، ديسمبر 2011، ص42

⁴ مخلف سليمان، نظام التقييم المصرفي CAMELS، مجلة المحاسب العربي، العدد 11، الجزائر، جويلية 2012، ص 7

⁵ يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2012، ص 209

يمكن أن تؤثر سلبا على الوضع المالي للبنك أو على رأس المال، هذا ويتيح إجراء التقييم الوقوف بدقة على وضع المصرف، وما إذا كان يعاني من مشاكل أو اختلافات، حيث يتم التنبيه إليها لتجنب أوجه القصور واقتراح العلاج.¹

ثانيا: نموذج شيرود (SHERROD) :

يعتبر نموذج SHERROD من النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، وهو يضم ستة مؤشرات مالية لكل منها وزن ترجيحي حسب أهميته النسبية، والتي يمكن صياغتها في الشكل التالي:²

$$Z=17X1+9X2+3.5X3+20X4+1.2X5+0.10X6$$

حيث أن:³

$\frac{\text{إجمالي حقوق المساهمين}}{\text{إجمالي الأصول}} = X3$	$\frac{\text{النقديات}}{\text{إجمالي الأصول}} = X2$	$\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الأصول}} = X1$
$\frac{\text{إجمالي حقوق المساهمين}}{\text{القيم الثابتة المادية}} = X6$	$\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي الالتزامات}} = X5$	$\frac{\text{الأرباح قبل الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}} = X4$

من خلال الأوزان التي أعطيت للنسب نلاحظ أن الوزن الأكبر ربط بنسب السيولة لأن النموذج له هدفين هما قياس مخاطر الائتمان (القروض)، وقياس الفشل المالي أو الاستمرارية، ويستخدم الهدف الأول من طرف البنوك لقياس المخاطر الائتمانية أي مخاطر منح القروض لتمويل المشاريع الاقتصادية، أما الهدف الثاني فيستخدم للتأكد من مبدأ استمرار الشركة في الحياة الاقتصادية، وللتعرف على مدى قدرة الشركة على مزاولة نشاطها مستقبلا، ويجري تقييم درجة الفشل المالي لقيمة (Z) كما يلي:⁴

- إن ارتفعت قيمة المؤشر: يدل على قوة المركز المالي للشركة و مدى إمكانية استمرارها ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة.

- إن انخفضت قيمة المؤشر: تشير إلى عدم إمكانية استمرار الشركة ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة.

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر مدخل مالي، مرجع سبق ذكره، ص312

² رحيش سعيدة، شعيب شنوف، التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجي Sherrod و Kida دراسة عينة من الشركات الجزائرية،

مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، جوان 2019، ص562

³ وليد ناجي الحيايلي، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص120

⁴ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SME Financial، رام الله، فلسطين، 2008، ص102

فهذا النموذج يشكل أداة لمساعدة إدارة المصارف الائتمانية في دراسة المخاطر المحيطة بالقروض الممنوحة، حيث يتم وفق عدد نقاط (Z) تصنيف الشركة إلى فاشلة أو ناجحة طبقاً لخمس فئات كما في الجدول:

جدول (02-03): تصنيف الشركات حسب نموذج (SHERROD)

الفئة	درجة المخاطرة للتعرض للفشل المالي	قيمة (Z) الفاصلة
الاولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الافلاس	$25 \leq Z$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس	$25 > Z \geq 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس	$20 > Z \geq 5$
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الافلاس	$5 > Z \geq -5$
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الافلاس	$Z < -5$

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SME Financial، رام الله، فلسطين، 2008، ص102

ثالثاً: نموذج ألتمان (ALTMAN)

يعد نموذج ALTMAN من أكثر النماذج شيوعاً في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات المالية، قام باختيار مجموعة من النسب المالية (22) نسبة ينتشر استخدامها في الدراسات المالية، واعتبرها أهم المؤشرات المالية التي تشير إلى قدرة المؤسسة أو عدم قدرتها على الاستمرار، ثم قسم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية وهي: السيولة، التمويل الذاتي، الربحية، توازن هيكل التمويل، النشاط¹، ويساعد هذا النموذج على استنباط علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات (النسب المالية)، بالاعتماد أولاً على خمسة نسب مالية معروفة تدرس خمسة متغيرات مستقلة ومتغير تابع يرمز له بالرمز (Z)²، وثانياً على أسلوب التحليل العاملي التمييزي (Multiple Discriminate Analyze)، ويعد نموذج ألتمان نموذج كمي للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات غير الصناعية (المالية)، ويقسم الشركات المدروسة لديه إلى شركات ناجحة وشركات فاشلة كميّاراً للتفريق بين الشركات المفلسة

¹ محمد أبركان، محمد سفير، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج Kida و Altman دراسة على عينة من مؤسسات البناء والاشغال العمومية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، الجزائر، 2020، ص90

² رائد محمد عبدربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص156

والشركات غير المفلسة¹، ويعبر عن هذا النموذج الذي وضعه ألتمان استكمالاً لنموذجه الأول الذي كان قد وضعه عام 1968، بالمعادلة التالية²:

$$Z = 0.012X1 + 0.014X2 + 0.033X3 + 0.006X4 + 0.01X5$$

حيث:

$X1 = \frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$X2 = \frac{\text{رصيد الأرباح المحتجزة في الميزانية}}{\text{إجمالي الأصول}}$	$X3 = \frac{\text{ربح التشغيل (الأرباح) قبل الفوائد والضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}}$
$X4 = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق المساهمين}}{\text{إجمالي الالتزامات}}$	$X5 = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	Z : دليل أو مؤشر الاستمرارية

أما المعاملات والتي هي (0.012، 0.014، 0.033، 0.006، 0.01) فإنها تمثل أوزان متغيرات الدالة وهي تمثل الأهمية النسبية لكل متغير حسب ما توصل إليه ألتمان³، وبموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات إلى ثلاث فئات سنقوم بتلخيصها في جدول توضيحي كما يلي:

جدول (02-04): تصنيفات المشاريع تبعا لنموذج ألتمان (Altman)

قيمة مؤشر (Zscore)	احتمال وقوع الشركة في الفشل المالي
$Z \geq 2.99$	من غير المحتمل التعرض للفشل المالي والشركة في أمان تام (شركة ناجحة)
$Z \leq 1.88$	احتمال كبير للفشل المالي (شركة الفشل)
$2.99 < Z < 1.88$	يصعب التنبؤ بمدى سلامة مركزها المالي، ومن ثم تحتاج الشركة إلى تقييم شامل، وهي تقع في المنطقة الرمادية

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على محمد أبركان، محمد سفير، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج Kida و Altman دراسة على عينة من مؤسسات البناء والاشغال العمومية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، الجزائر، 2020، ص91

¹ زمين محمد غسان، نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، رسالة ماجستير، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2016، ص68

² سلمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2017، ص418

³ مسلم علاوي السعد، محمد حسين منهل، هاشم فوزي العبادي، بطاقة العلامات المتوازنة مدخل للإدارة المستدامة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2013، ص187

رابعاً: نموذج كيدا (Kida)

يعتبر هذا النموذج أحد النماذج الحديثة التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981، ويتكون النموذج من خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية لتحديد قيمة المتغير التابع (Z)¹، يعتمد أسلوب التحليل التمييزي لتصنيف المشاهدات إلى أصناف متوافقة لكي يتم التمييز بين الوحدات الاقتصادية الفاشلة عن الوحدات الاقتصادية غير الفاشلة²، وذلك بموجب المعادلة التالية:

$$Z = 1.042X1 + 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463X4 + 0.271X5$$

حيث:

$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = X3$	$\frac{\text{إجمالي حقوق المساهمين}}{\text{إجمالي الالتزامات}} = X2$	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} = X1$
Z: دليل أو مؤشر الاستمرارية أو يسمى بمؤشر الافلاس.	$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}} = X5$	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}} = X4$

فإذا كانت قيمة (Z) ايجابية فإن الشركة في حال أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت سلبية فإن الشركة محل الدراسة تكون مهددة بالفشل المالي، ولابد من الإشارة إلى أن نموذج كيدا أثبت قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى ما يقارب 95%.³

ويتم الاعتماد على التنبؤ بالفشل المالي للشركات في هذا النموذج حسب قيمة (Z)، كلما كانت النتيجة سالبة كلما كانت احتمالية الفشل اكبر، وكلما اتجهت نحو الموجب كلما زادت الشركة استقراراً، بمعنى:⁴

- إذا كانت قيمة Z وفق هذا النموذج موجبة يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي.
- أما إذا كانت Z سالبة فإن المشروع مهدداً بالفشل المالي.

¹ سلمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، مرجع سبق ذكره، ص 421

² عزت هاني عزت أبوشهاب، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعه الشرق الاوسط، عمان، الأردن، حزيران 2018، ص 47

³ سلمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، المرجع السابق، ص 421

⁴ عزت هاني عزت أبوشهاب، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، المرجع السابق، ص 48

المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأمان المصرفي في المصارف التجارية وتأثير مؤشرات السيولة

المصرفية على درجة الأمان المصرفي

المطلب الأول: مؤشرات قياس درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية

تسعى المصارف الى حماية وتأمين اموال المودعين عن طريق تدعيم رأس ماله واحتياطاته وأرباحه المحتجزة التي تسمى بحقوق الملكية التي تمثل خط الدفاع الاول ضد التي قد يتعرض لها المصرف، وبالنظر لكون اغلب نشاطات المصارف التجارية تمول بأموال المودعين والعملاء فإن اعتبارات الأمان المصرفي تأخذ جانبا مهما من اهتمام هذه المصارف، ومعايير الأمان تعني قدرة رأس المال والاحتياطيات في المصارف التجارية على المساهمة في تمويل نشاط المصارف التجارية، وفي ما يلي سوف نقدم شرح لكل نسبة من هذه النسب:

1- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع

تبين هذه النسبة مدي اعتماد المصرف على حقوق الملكية في رد الودائع إلى أصحابها عند طلبها، وذلك بوصف مصدر الأموال المملوكة مصدر من مصادر التمويل، ويدل ارتفاع هذه النسبة على ارتفاع عنصر الأمان وتوفير الحماية اللازمة لدى المودعين بإمكانية الحصول على ودائعهم بيسر، وبالعكس في حالة الانخفاض، إذ يدل انخفاض هذه النسبة على وجود ضعف في المركز المالي للمصرف، مما يعرض المصرف في المستقبل لخطر الافلاس، وتحسب هذه النسبة كما يلي:¹

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

حيث تشمل حقوق الملكية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حق الملكية (رأس المال والاحتياطيات والأرباح غير موزعة)}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

2- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (الائتمانات):

¹ عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، البورصات والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص203

تظهر لنا هذه النسبة مدى كفاءة المصرف في توظيف الموارد المالية مع مراعاة المخاطر المالية المختلفة التي تتعرض لها استثمارات المصرف في مجال الاقراض والتمويل، إذ تعبر عن مدى تغطية حق الملكية لحجم الاستثمارات ذات المخاطر التي نفذها المصرف، وفي حال تكون فيه النسبة غير جيدة يعني ذلك أن حياة المصرف تكون معرضة للخطر نتيجة سياساته الائتمانية غير المستقرة، والعكس يعبر عن التزام المصرف بالمعايير الملائمة الخاصة بتسيير سياسته الائتمانية وتحقيق أداء ائتماني فعال، وتحسب وفق العلاقة الرياضية التالية:¹

$$100 \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{القروض (الائتمانات)}} = \text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (الائتمانات)}$$

3- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات:

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المصارف التجارية على رأس المال والاحتياطيات في تمويل موجوداتها عند تعرضها إلى المخاطر²، أي أن هذا المؤشر يبين مدى كفاية حقوق المالكين لمواجهة الاستثمارات في الموجودات الثابتة، ويعتبر هذا المؤشر دليل على نوع التمويل الذي يحتاجه البنك مستقبلاً، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني حاجة البنك الى نوعين من الأموال، فالأولى منها أموال طويلة الأجل لاستثمارها في الموجودات الثابتة التي لم تكفي مصادر البنك الذاتية لمواجهتها، والثانية قصيرة الأجل لاستثمارها في الموجودات المتداولة، أما إذا كانت النسبة أكبر من 100% فهذا يعني أن المصادر طويلة الأجل قد أتاحت لمواجهة جميع الاستثمارات مع فائض منه يستثمر في الموجودات المتداولة، ويمكن أن تفسر هذه النسبة أيضاً على أنها كلما ارتفعت دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 8% وهي النسبة التي حددتها لجنة بازل وانخفاضها عن 8% يدل على عدم تمكن المصرف من الموازنة بين السيولة والربحية، وبالتالي عدم المحافظة على سلامة المركز المالي، وتحسب النسبة كما يلي:³

$$100 \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \equiv \text{نسبة حقوق الملكية على إجمالي الموجودات}$$

¹ جودت جعفر خطاب، إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009، ص163،

ص167

² جودت جعفر خطاب، إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص170

³ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص343، ص344

4- نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمارات:

تفيد هذه النسبة في التعرف على قدرة المصرف في مقابلة مخاطر الاستثمار أيا كان نوعها.

ويقصد بالاستثمارات كافة أوجه استخدام أموال المصرف، و التي تشمل أذونات الخزينة + الأوراق المالية + الأوراق التجارية المخصوصة + القروض والسلفيات.

فانخفاض قيمة هذه الاستثمارات لأي سبب يؤثر على حقوق الملكية والتزامات المصرف تجاه الغير، لذلك يمكن من هذه النسبة التعرف على مدى كفاية حقوق الملكية لمقابلة الخسائر المتوقعة والناجمة عم الاستثمار دون المساس بالودائع، وتحسب كما يلي:¹

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمارات} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{100 \times \text{الاستثمارات}}$$

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمارات} = 100 \times \frac{\text{رأس المال + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة}}{\text{أذون الخزينة + أوراق مالية + أوراق تجارية مخصصة + سلفيات وقروض}}$$

5- نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية:

تقيس نسبة رأس المال الخاص إلى الاستثمار في الأوراق المالية هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، ويتم حسابها على النحو الآتي:²

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية} = 100 \times \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الاستثمار في الأوراق المالية}}$$

في حال تكون قيمة حقوق الملكية تفوق او تغطي قيمة إجمالي الاستثمار في الأوراق المالية يعني هذا أن المصرف له القدرة على استيعاب الخسائر الرأسمالية في محفظة الأوراق المالية، وذلك دون أن تمتد آثارها إلى أموال المودعين.³

المطلب الثاني: تأثير مؤشرات السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي

¹عبد الغفار حنفي، رسمية ركي قرياقص، البورصات والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 204

²سكياس محمد الأمين، رأس مال البنوك ودوره في امتصاص المخاطر الائتمانية حالة الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 107

³منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، مرجع سبق ذكره، ص 185، ص 186

بعد أن قمنا في بحثنا هذا بالتوسع في جوانب متعددة للسيولة المصرفية ودرجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية، سوف نقوم في هذا المطلب بالتعرف على تأثير مؤشرات السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي:

أولاً: أهمية إدارة السيولة في التحوط من المخاطر المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي

يعبر توفر السيولة المصرفية عن قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات المالية الواقعة على عاتقه، وتوفر السيولة يعتبر مؤشر حيوي لكفاءة الإدارة في المصرف، إذ يتيح التحكم الجيد في إدارة السيولة للمصارف التجارية بالمحافظة على مركز مالي مستقر، والظهور بمظهر عالي الثقة أمام مختلف الأعوان الاقتصاديين من عملاء سواء مودعين أو مقرضين، وذلك عن طريق الاستجابة السريعة لطلبات سحب الودائع أو طلبات الائتمان (أي الحصول على القروض)، وأمام المساهمين والملاك عن طريق استطاعة المصرف توزيع أرباح مرتفعة، وكذا أمام السلطات الرقابية والإشرافية (البنك المركزي)، وغيرها من الخدمات المصرفية المتنوعة والحديثة التي يسعى المصرف إلى الإيفاء بالتزاماته تجاهها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تظهر أهمية الإدارة الكفؤة للسيولة المصرفية في عدم اضطرار المصرف للاقتراض من المصارف الأخرى أو من البنك المركزي والذي يعتبر الملجأ الأخير للتمويل، حيث تتفادى المصارف اللجوء إليه كمصدر تمويلي ويعود ذلك للخوف من فقدان الثقة والأمان في المصرف وفي كفاءته وقدرته على حسن إدارة السيولة المصرفية، ومدى التزامه بالتعليمات والقوانين المتعلقة بنسب الاحتياطي سواء من ناحية الاحتياطي القانوني أي الاجباري والواجب الدفع وكذلك الاحتياطات الثانوية الأخرى، ما يؤدي إلى التشكيك في امكانيات المصرف سواء الإدارية التنظيمية أو الاستثمارية وفي تحقيقه للاستمرارية في النشاط، لذلك تحاول المصارف عدم اللجوء للبنك المركزي إلا في حالات استثنائية كالأزمات أين تكون مخاطر السيولة المصرفية مرتفعة. كذلك توفر السيولة المصرفية يجنب المصارف من الوقوع في خطر عدم الدفع ومن ثم الإفلاس الناجمة أساساً من انخفاض مستويات الربحية، ذلك أن حسن إدارة السيولة المصرفية وقدرة المصرف على توفير هذه السيولة بسرعة وبأقل تكاليف وارتفاع درجة الثقة والأمان والمعبر عنها بمصطلح الأمان المصرفي هي الأساس لتحقيق سمة الربحية في المصارف التجارية، من خلال سعي المصرف التجاري إلى توجيه السيولة المتوفرة لديه في الاستثمار في المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن، بحيث يتمكن المصرف من سداد الفوائد المستحقة للمودعين والتي تمثل الجانب الأكبر من مصروفات المصرف التجاري، وأيضاً حتى يتمكن من خلال تحقيق هذه الأرباح على تكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم حجم السيولة المتوفر لديه، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال المصرف ومنه ارضاء مختلف الأطراف المتعاملة مع المصرف.

ومنه يمكن القول أن استقرار المصرف والقدرة على توفير السيولة تعتمد بشكل أساسي على الثقة والأمان التي يمنحها المودعين للمصرف عند توكيلهم لأموالهم للمصرف بكل أمان نظرا لتأكدهم من الحصول على فوائد هذه الودائع واسترجاعهم إياها عند الطلب أي ارتفاع درجة الأمان المصرفي والثقة في قدرات المصرف لها علاقة مباشرة بحسن إدارة السيولة، ومنه فإن الأهداف الاستراتيجية للمصرف والتي تتمثل في السيولة والربحية والأمان أهداف متكاملة تخدم بعضها بعضا أي دورة يجب على المصرف فهمها وحسن إدارتها، وللسيولة والأمان المصرفي درجة عالية من الأهمية في تحقيق نظيرتها أي الأرباح.

ثانيا: تأثير مؤشرات السيولة المصرفي في تحقيق درجة الأمان المصرفي:

هنا تقع معضلة حسن إدارة السيولة المصرفية أي في الكيفية التي سيحدد بها المصرف حجم السيولة الواجب الاحتفاظ بها من أجل تفادي مخاطر العسر (التعثر) المالي في الأجل القصير أي توفير جزء من موارده على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من المودعين قد يعجز المصرف المعني عن مواجهته فيما إذا توسع في سياسات الاستثمار والإقراض، أي تحقيق توازن بين السيولة المتوفرة لدى المصرف والسيولة الموجهة للاستثمار، وعليه فإن السيولة سلاح ذو حدين، فإذا زاد حجمها عن الحد المطلوب يعني ذلك أن أموال المصرف معطلة وغير مستغلة أي أموال جامدة قد يؤدي احتفاظ المصرف بكميات واحجام كبيرة منها دون توظيفها إلى انخفاض قيمتها نتيجة لارتفاع مستويات التضخم ومنه انخفاض قيمة العملة أو بسبب ركود وتكشف في اقتصاديات الدولة، ومنه يجد المصرف نفسه محتفظا بسيولة كبيرة منخفضة القيمة لا يستطيع من خلالها تحقيق الهدفين الوفاء بالتزاماته والاستثمار وتحقيق الربحية التي هي جزء مهم ولا يتجزأ وضرورية لاستمرار المصرف، ومن ناحية أخرى فإن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب والكافي سوف يؤدي إلى فقدان عنصر الأمان والثقة في المصرف أي انخفاض درجة الأمان المصرفي سواء من طرف العملاء أو من طرف المساهمين أو السلطات الإشرافية والرقابية، بحيث يجب على المصرف تحقيق توازن بين أهداف جميع الأطراف أي على المصرف عدم توزيع الأرباح بشكل كامل وإنما تحويل جزء كبير من أرباحه إلى احتياطات وأرباح محتجزة لتعزيز حقوق الملكية ومنه رفع مستوى الأمان المصرفي والاستجابة لطلبات العملاء و توزيع ما يكفي من الأرباح للمساهمين حتى لا يكون هناك اعتراض من طرفهم والوقوع في التضارب بين أهداف الملاك وأهداف المسيرين، ومن هنا تبرز صعوبة توقع حركة الأموال وتحديد حجم السيولة اللازمة، لذلك ومن أجل التحكم في تقدير مستوى السيولة فإن المصارف تستند إلى عدد من المؤشرات التي تقيم بها احتياجها ومتطلباتها وكفايتها من السيولة المصرفية.

لذلك يمكن القول أن مؤشرات السيولة المصرفية لها تأثير كبير على درجة الأمان المصرفي، فمن خلالها يستطيع المصرف تقييم حجم السيولة المتوفرة لديه وبالتالي عدم الوقوع في المخاطر أو التحوط منها قبل وقوعها من أجل تحقيق أقل خسائر ممكنة، بمعنى أن استخدام مؤشرات تقييم السيولة المصرفية يسمح للمصرف بتقدير احتياجاته من السيولة وتقييمها ومنه الاحتياط والحذر من المخاطر المصرفية التي قد يواجهها المصرف سواء المخاطر النظامية أو المخاطر غير النظامية، والتي قد تقلل من ربحية المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته في حال عدم معالجتها كمخاطر عملياتها التشغيلية أي المتعلقة بالنشاط الأساسي للمصرف وتتمثل أساسا في مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، المخاطر الخاصة برأس المال، ومخاطر سعر الفائدة، وهو بالضبط تحقيق الأمان المصرفي، فالأمان يعني قدرة رأس المال الممتلك أو ما يعرف بحقوق الملكية في امتصاص مخاطر خسائر الأصول غير المتوقعة، والاستفادة الكاملة من ميزة استخدام مؤشرات السيولة المصرفية تزداد عند توفر موارد بشرية وإطارات مؤهلة في تحليل المخرجات العددية التي مصدرها المؤشرات، وهو ما سيخلق نظام داخلي كفؤ وإشراف على مختلف الخدمات المصرفية المقدمة، وأيضا كفاءة المصرف في الاستفادة من الفرص التي يتيحها السوق ومواجهة التهديدات الناتجة عن الحالة الاقتصادية السائدة، من خلال أخذ مجموعة من التدابير الاحترازية، ما سيعزز ثقة العملاء في المصرف وفي قدرته على الاستجابة لمتطلبات السيولة وخاصة في ظل المخاطر التي تنجم في أوقات الأزمات، وهنا يبرز لنا جليا تأثير استخدام مؤشرات السيولة المصرفي في تحقيق الأمان المصرفي، ومن أبرز المؤشرات في مجال تقييم كفاءة إدارة السيولة لدينا:

1- تأثير نسبة الرصيد النقدي في تحقيق الأمان المصرفي

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية للمصرف سواء تلك الموجودة في الصندوق أو لدى البنك المركزي أو لدى البنوك الأخرى، على الوفاء بالتزامات المالية الواقعة على عاتقه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، والمتمثلة أساسا في القدرة على تلبية طلبات سحب الودائع من طرف العملاء، وفي الوقت ذاته تلبية احتياجاتهم من القروض عن طريق التوسع في منح التسهيلات الائتمانية، وهنا تقع صعوبة إدارة السيولة المصرفية ذلك أن الرصيد النقدي في المصرف التجاري يتأثر بعمليات سحب الودائع والإيداع والتي تعتبر مورد أساسي للسيولة النقدية في المصرف ونظرا لصعوبة التحكم في رغبات العملاء يعمل المصرف على تحقيق توازن عقلائي يحقق هذين الغرضين وهما غرض المحافظة على السيولة وبالتالي المحافظة على ثقة العملاء ودرجة الأمان من خلال عدم التأخر عن تلبية مختلف رغباتهم من جهة وغرض الاستثمار وتحقيق أكبر ربح ممكن من جهة أخرى،

وينشأ ذلك من خلال الرفع من نسبة الرصيد النقدي والتي تقيس التغير في نسبة النقدية المتوفرة كميّار لمعرفة حجم السيولة المتوفرة في المصرف التجاري وتقييم كفايتها بشكل مستمر عبر:

- تقدير احتياجات السيولة والتوفيق بين تلبية احتياجات سحب المودعين والائتمان مما يسمح للمصرف باستغلال الفرص الاستثمارية الممكنة للربح وعدم تفويتها مما يزيد من أرباح المصرف ويدعم مركزه المالي ما يسمح بتفادي مخاطر العسر المالي والوقوع في أزمات مالية ناجمة عن عدم توفر السيولة.
- الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، فزيادة هذه النسبة سيؤدي بالنتيجة إلى قيام المصرف بزيادة منح التسهيلات الائتمانية لريائنه وخلق المزيد من حسابات الودائع من جانب الأفراد والمنظمات.
- قدرة المصرف على دفع الأموال المودعة لأصحابها في أي وقت وتحت أي ظرف ودون ممانعة ما يرفع من ثقة العملاء في استرجاع أموالهم، أي اطمئنان العملاء على استرجاع ودائعهم يؤدي إلى زيادة مصادر الأموال في المصارف التي تعتبر من الموارد المهمة لتعبئة القروض وتمويل الاستثمار، وهو ما ينجر عنه ارتفاع العوائد في المصارف.

2- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في تحقيق الأمان المصرفي

وهي النسبة التي يتم حسابها طبقاً لتعليمات السلطة النقدية (البنك المركزي) والتي تلزم المصرف التجاري بالاحتفاظ لديها بأرصدة دائنة يلجأ إليها في حال تعرضه لعجز مالي، وتعتبر هذه النسبة عن العلاقة بين الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي وقدرة هذه الأرصدة على تغطية مختلف الالتزامات والتي تقترب من صفة الودائع، وتعتبر بمثابة ضمان للمصارف التجارية للحصول على السيولة اللازمة في وقت الحاجة وخاصة في الظروف الاستثنائية وأوقات الأزمات أين يعاني الجهاز المصرفي ككل من أزمة سيولة، وكذا تعبير للمودعين عن ثبات المركز المالي للمصرف وامتلاكه لاحتياطات كافية تسمح لهم باسترداد أموالهم عند الطلب، أي أنه كلما كانت هذه النسبة أكبر كلما زادت درجة الأمان المصرفي وحسابها يعطي صورة للمصرف عن ما إذا كان يحتفظ بنسبة أكبر مما هو مقرر من طرف البنك المركزي وفي هذه الحالة يعتبر تجميد للأموال مما ينعكس سلباً على ربحية المصرف التجاري، لذلك فإن حساب مؤشر الاحتياطي القانوني ومتابعته تسمح للمصارف التجارية من تحديد حجم السيولة الواجب توفرها، بالإضافة إلى التأكد من مواكبتها لمتطلبات السلطة النقدية ومعرفة حجم الاحتياطات الإضافية التي وجب عليها تكوينها، وأيضاً التأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

3- تأثير نسبة السيولة القانونية في تحقيق الأمان المصرفي

تعتبر هذه النسبة عن مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الجارية، وهي العلاقة بين إجمالي احتياطات المصرف الأولية والثانية وإجمالي الودائع، فكلما ارتفعت عمليات الإيداع ترتفع القدرة الائتمانية للمصرف، وأحد استراتيجيات الرفع من ثقة العملاء لإيداع مدخراتهم لدى المصرف تتمثل في تعزيز الاحتياطات ومنه فكلما زادت قدرات إجمالي احتياطات المصرف على تغطية طلبات سحب الودائع والتي تعتبر مصدر تمويل أساسي لمنح القروض كلما زادت درجة الثقة والأمان في المصرف وذلك سواء من ناحية الإيداع أو الاقتراض، ومنه ترتفع تعاملات العملاء مع ذلك المصرف كالرغبة في الحصول على القروض، وهنا يأتي دور كفاءة المصرف على إدارة السيولة المصرفية وقدرته على تحصيل القروض والسلفيات من العملاء وفقا لتواريخ الاستحقاق من أجل ضمان التوافق بين دورة التمويل والاستثمار في المصرف والتوازن بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة، لذلك يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات وأكثرها استخداما في مجال تقييم كفاءة إدارة السيولة، ويسمح للمصرف من الرفع من جودة العملاء عبر غربة عملاءها بالقدر الذي يمكنها من ضمان استرداد القروض والتوسع في منحها ما يرفع من احتياج العملاء لها ويزيد من ثقتهم في قدرات المصرف الائتمانية.

4- تأثير نسبة التوظيف في تحقيق الأمان المصرفي

تعتبر عن مدى قدرة المصرف على تلبية احتياجات العملاء من القروض والسلفيات من خلال استخدام الودائع، وارتفاعها يدل على كفاءة المصرف وقدرته على تحقيق التوافق بين عمليات سحب وإيداع الودائع والاستثمار في منح القروض وبالتالي تحقيق الأمان المصرفي للعملاء، إلا أن لهذه النسبة أثر سلبي في نفس الوقت في حال ارتفاعها عن نسبة (10%) ولا بد أن لا يحدد سقف منح القروض بإجمالي الودائع المحصلة من طرف المصرف وإنما يجب أخذ الحيطة والحذر عند منح القروض وعدم المبالغة في التوظيف وذلك لعدم الوقوع في مخاطر عدم توفر السيولة ما قد يسبب مشاكل التعثر والعسر المالي وشم الافلاس وخسارة ثقة العملاء، لذلك يعتبر حساب نسبة التوظيف ومقارنتها بالنسب المرجعية بمثابة انذار مبكر للمصرف لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة سياسته الائتمانية.

5- تأثير نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع في تحقيق الأمان المصرفي

تقيس هذه النسبة العلاقة بين الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات بالمصرف، وتعتبر الموجودات السائلة إجمالي النقدية المتوفرة لدى المصرف والتي من شأنه استغلالها وإدارتها بكفاءة عالية، بحيث تعني زيادة هذه النسبة أن هناك أرصدة نقدية مجمدة وغير عاملة مما يقلل من ربحية المصرف واستغلاله للفرص الاستثمارية المتاحة في السوق

ما سيعزز من حصته السوقية مقارنة بالمنافسين، ونقص تلك النسبة عن معدلها يعني احتمالية تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي والمتمثلة في مخاطر عدم كفاية السيولة على المدى القصير لمواجهة مختلف الالتزامات مثل السحب المفاجئ من طرف العملاء وغيرها من الأخطار، لذلك يعتبر حساب نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات مؤشر مهم تستعين به المصارف التجارية من أجل التحسين من استراتيجيات إدارة السيولة المصرفية والتوفيق بين حفظ أرصدة احتياطية لمواجهة الالتزامات وبين الاستثمار وتعزيز الأرباح ومنه الرفع من حقوق الملكية ما سيرفع من درجة الأمان المصرفي.

من ما سبق نستنتج أن مؤشرات تقييم السيولة تعتبر مؤشرات بالغة الأهمية ولها درجة تأثير كبيرة على درجة الأمان المصرفي، لذلك هدف المصرف التجاري لا يجب أن يتوقف عند حد حساب هذه النسب ووقوع النتائج ضمن النسب المرجعية، وإنما الاستفادة منها في تقدير مستوى احتياجات ومتطلبات السيولة الخاصة بالمصرف محل الدراسة من جهة وأيضاً انتهاز السياسات الاستثمارية التي من شأنها العودة بالنفع على وضعيته المالية من جهة أخرى، والعمل على تفادي المخاطر والتحوط ضدها وتحقيق أقل نسب من الخسائر، وكذلك عدم تفويت الفرص الممكنة للربح، مما يفيد في تدعيم عامل الثقة والأمان أي زرع الثقة للمودعين والمتعاملين مع المصرف ومنه رفع درجة الأمان المصرفي، وبالتالي لا بد على المصارف أن يتميز تعاملها مع السيولة بالكفاءة والعمل على رفع القدرة على تحليل السوق والاحتياط من الأزمات الممكن الوقوع فيها، وهذا ما يؤدي بدوره إلى الحفاظ على استقرار المركز المالي للمصرف.

خلاصة الفصل الثاني:

استعرضنا في هذا الفصل ضمن المبحث الأول الأدبيات النظرية للأمان المصرفي في المصارف التجارية والتي تضمنت ماهية الأمان المصرفي من حيث التعريف والخصائص والأهمية، من ثم تناولنا آثار تحقيق الأمان المصرفي والتي من أهمها نمو الثقة في المصارف وزيادة التنمية الاقتصادية، من ثم انتقلنا إلى إبراز أهم مظاهر تحقيق الأمان المصرفي والتي انقسمت إلى مظاهر داخلية شملت توازن الهيكل المالي للمصرف واستقرار في نسبه المالية، وأخرى خارجية شملت الإرتفاع المستمر والواضح في القيمة السوقية لأسهم المصرف المسجلة في بورصة الأوراق المالية، واستقرار سمعة المصرف مع المتعاملين معه، من ثم انتقلنا إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية والتي انقسمت بدورها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية، من ثم انتقنا في المبحث الثاني ضمن المطلب الأول إلى دراسة مبادئ تحقيق الأمان المصرفي وأهمها وضع قوانين تحكم عمل الجهاز المصرفي وإنشاء هياكل رقابية، وإجراء دراسات معمقة للسوق المصرفي من أجل محاولة التنبؤ بالفرص التي قد يستفيد منها المصرف وكذا التهديدات الواجب التحوط منها، وكذا متطلبات تحقيق الأمان المصرفي التي انقسمت إلى نظام ضمان الودائع، مؤسسات ضمان القروض، قوانين البنك المركزي، أما في المطلب الثاني فتم إبراز أهم نماذج قياس درجة الأمان المصرفي انقسمت إلى نموذج التقييم الأمريكي كاملز، نموذج شيروود، نموذج ألتمان، نموذج كيدا، وشمل المبحث الثالث ضمن المطلب الأول على أهم مؤشرات قياس الأمان المصرفي في المصارف التجارية والتي تمثلت في (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، نسبة حقوق الملكية إلى القروض (الائتمانات)، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية، نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية)، ومن ثم توصلنا في المطلب الثاني إلى تأثير مؤشرات السيولة المصرفي على درجة الأمان المصرفي.

الفصل الثالث : دراسة
تطبيقية لمؤشرات السيولة
المصرفية وتأثيرها على درجة
الأمان المصرفي

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري لأهم الزوايا المتعلقة بالسيولة المصرفية ودرجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية، ومن أجل تدعيم الخلفية النظرية ارتأينا لعرض دراسة تطبيقية عنها، شملت أولا إجراء دراسة وصفية تحليلية ومالية لكل من مؤشرات تقييم السيولة المصرفية ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي، بالإضافة إلى ذلك تم إجراء دراسة إحصائية تهدف لمعرفة تأثير مؤشرات السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي عبر إتباع طريقة النمذجة القياسية مروراً بدراسة الاستقرارية إلى إجراء سلسلة من الاختبارات الإحصائية التي تترجم العلاقة بين المتغيرات إلى نتائج إحصائية مستخدمين في ذلك برنامج EViews 12، حيث وقع اختيارنا على البنك الخارجي الجزائري (BEA) واستخدمنا في ذلك القوائم المالية للفترة الممتدة من (2010-2021). وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة عن البنك الخارجي الجزائري.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات السيولة المصرفية والأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

المبحث الثالث: النمذجة القياسية لتأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفي على درجة الأمان المصرفي في البنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021).

المبحث الأول: لمحة عن البنك الخارجي الجزائري

يعتبر البنك الخارجي الجزائري أحد أهم البنوك ضمن الجهاز المصرفي الجزائري، لذلك تم تخصيص هذا المبحث لعرض لمحة عن نشأته وأهدافه بالإضافة إلى التعرف على نشاط وكالة البنك الخارجي الجزائري بولاية سوق أهراس.

المطلب الأول: تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري

سوف نعرض ضمن هذا المطلب نشأة البنك الخارجي الجزائري بالإضافة إلى أهم أهدافه.

أولاً: نشأة البنك الخارجي الجزائري

البنك الخارجي الجزائري (BEA) هو بنك تجاري جزائري، تأسس في 1 أكتوبر 1967 (بموجب الأمر 67-204)، ويقع مقره حالياً في 11 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة و سجله التجاري هو 00 ب 0011452، في عام 1970 تم إسناد جميع العمليات المصرفية الأجنبية التي تنفذها أهم الشركات الوطنية في الجزائر إلى البنك الخارجي الجزائري، وفي عام 1989 غير البنك وضعه ليصبح شركة مساهمة مع الحفاظ على نفس الغرض الأولي، وفي عام 2019 زادت BEA رأس مالها من 150 مليار دينار جزائري إلى 230 مليار دينار جزائري وهذه الزيادة في رأس المال هي جزء من استراتيجية التنمية الدولية.¹

ثانياً: أهداف البنك الخارجي الجزائري

تعدد أهداف البنك الخارجي الجزائري كما يلي:²

- الهدف الرئيسي لبنك الجزائر الخارجي هو تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية والمالية للجزائر مع بقية العالم.
- الإنتاج المصرفي وتمويل جميع القطاعات وخاصة المحروقات والصلب والنقل ومواد البناء والخدمات.
- تحقيق الأرباح وخلق الثروة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- التوعية المصرفية عبر تشجيع المواطنين على الاستفادة من الخدمات المصرفية.
- فتح وكالات على مستوى التراب الوطني من أجل تسهيل استفادة المواطنين من الخدمات المصرفية والتي من بينها وكالة سوق أهراس.

¹ www.bea.dz, 04/05/2023, 15 :43

² ibid, 04/05/2023, 15 :58

المطلب الثاني: تقديم عام لوكالة البنك الخارجي الجزائري بولاية سوق أهراس

سوف نعرض ضمن هذا المطلب تقديم عام لوكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس بالإضافة إلى وظائفها الأساسية، وأنواع الودائع التي تقبلها، وإطلالة على نشاطها الائتماني.

أولاً: مدخل لوكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

1- التعريف بوكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

وكالة سوق أهراس فرع من فروع البنك الخارجي الجزائري وتحمل 57 فتح الفرع عام 1992، وتقع في نيج الفاتح من نوفمبر 1954 وهي تابعة للمديرية الجهوية لعناية و مصنفة في الصنف الثاني. تتعامل الوكالة مع كل من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين كالتجار أو المؤسسات خاصة او الشركات عمومية أو الصناديق العمومية ومن امثلتهم شركات التأمين و (ANSEJ, NAFTAL, COSIDER...¹

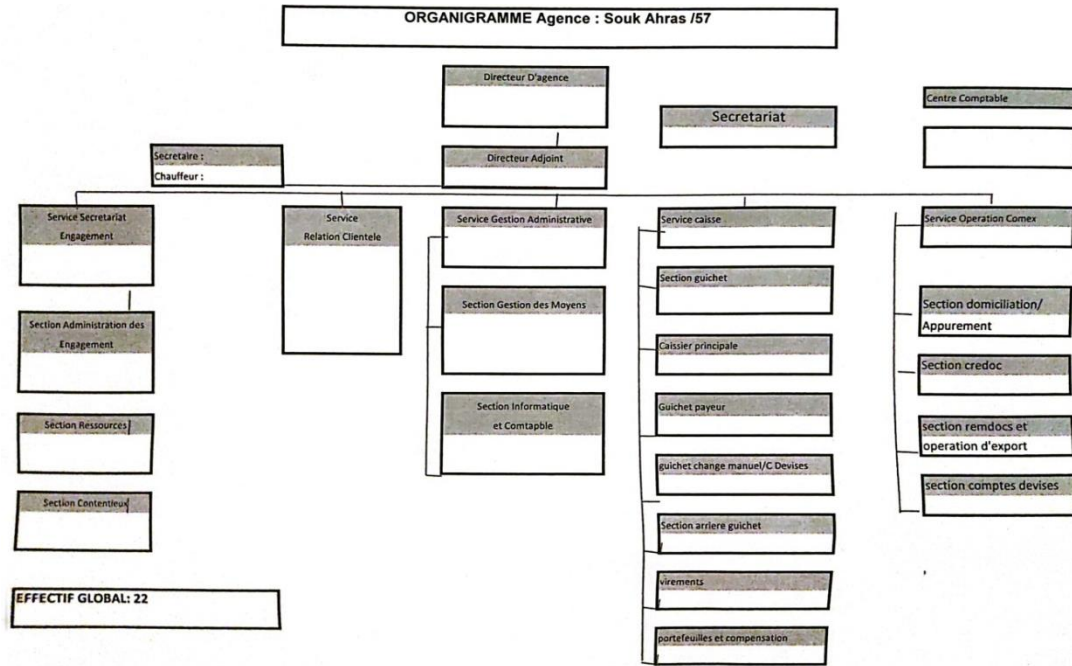
2- التنظيم الإداري لوكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

فيما يلي سوف نعرض الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس والذي يعد انعكاسا للنشاط الاقتصادي للمصرف، حيث يعرض السلم الهرمي للوظائف وأنواعها والعلاقات الموجودة بين المصالح المختلفة كمايلي:

الشكل(03-08): الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

¹مقابلة مع السيد نائب مدير وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)



المصدر: وثائق داخلية للبنك الخارجي الجزائري (وكالة سوق أهراس)

3- شرح مكونات الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

في ما يلي شرح لأهم مكونات الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس:¹

- أ- **مدير الوكالة:** يكون على رأس الهيكل التنظيمي للموكالة، يمنحه العديد من الصلاحيات بالإضافة إلى ما يصاحبها من مسؤوليات لضمان الإدارة السليمة لشؤون الوكالة، وحل المشاكل المستعصية على المستويات الإدارية الدنيا... إلخ
- ب- **المدير المساعد:** تتمثل مهامه في مساعدة مدير الوكالة في أداء مهامه وكذا توجيه الموظفين الرقابة على الأداء الوظيفي لهم.
- ج- **الأمانة العامة:** تولي الشؤون الإدارية في ما يخص استلام وتسليم البريد، وتلقي المكالمات وتنظيم المواعيد.
- د- **مركز المحاسبة:** يتكون من: مصلحة التجارة الخارجية والتي تنفرع إلى: (التوظيف، الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي، الحسابات).

¹ مقابلة مع موظفي مصلحة التعهدات وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

- هـ- **مصلحة الصندوق:** تتكون من: (قسم الشبايك، شباك الدفع، شباك التحويل اليدوي للعملة الصعبة، الشباك الخلفي، التحويلات، المحفظة والمقاصة).
- و- **مصلحة التسيير الإداري:** تتكون من: (قسم تسيير الموارد، قسم الإعلام الآلي والمحاسبة).
- ز- **مصلحة العلاقات مع العملاء.**
- ح- **مصلحة التعهدات:** تتكون من: (القسم الإداري للتعهدات، قسم الموارد، قسم المنازعات).

ثانيا: الوظائف الأساسية لوكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

تقوم وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس بالعديد من الوظائف، من بينها:¹

- 1- **تحويل الأموال على المستوى الداخلي والخارجي:** وتعتبر الهدف الأساسي الذي أسس من أجله المصرف، وتشمل تحويل الأموال للعملاء على المستوى الوطني، والعمل على تسهيل المعاملات التجارية بالعملة الأجنبية ما يدخل ضمن تدعيم التجارة الخارجية.
- 2- **فتح الحسابات:** التي تعتبر مصدر تمويلي هام للمصرف، ومن بينها الحسابات الإسلامية التي تعد من بين المنتجات المصرفية الحديثة التي يقدمها المصرف.
- 3- **قبول الودائع ومنح الائتمان:** يمنح المصرف معدل فائدة متغيرة حسب المدة مثلا معدل فائدة قدره (2%) على ودائع العملاء (للسندات)، وبالمقابل يمنح القروض للمستثمرين بمعدل فائدة أعلى والفرق بينهما يمثل هامش الربح للمصرف.
- 4- **تحصيل وخصم الأوراق التجارية.**
- 5- **التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء.**
- 6- **أما بالنسبة لخدمات خارج الميزانية كتقديم الاعتمادات المستندية أو خطابات الضمان فلا تقوم الوكالات حاليا بتقديمها.**

ثالثا: أنواع الودائع التي تقبلها وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

تنقسم الودائع التي يقدمها المصرف بين:¹

¹مقابلة مع السيدة رئيس مصلحة التعهدات وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

1- الودائع تحت الطلب: وتشمل حسابات العملاء وكذا حسابات أجور العمال.

2- الودائع لأجل: وتشمل:

- دفاتر التوفير والي تمن بينها دفتر التوفير الاسلامي.

- الحسابات لتشغيل الشباب (CNAC, ANGEM, ANSEJ)

رابعا: إطلالة على النشاط الائتماني لوكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

1- أنواع القروض التي تمنحها وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

في ما يلي سوف نقوم بتصنيف القروض التي تقدمها وكالة سوق أهراس للبنك الخارجي الجزائري حسب معياري المدة الزمنية والغرض ضمن الشككين المواليين:²

الجدول (03-05): تصنيف القروض حسب معيار المدة الزمنية:

أنواع القروض	المدة الزمنية
قصيرة الأجل	أقل من السنة وفي بعض الحالات تصل إلى 18 شهر
متوسطة الأجل	من 2 إلى 7 سنوات
طويلة الأجل	من 20 إلى 30 سنة

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مقابلة مع السيد نائب مدير وكالة سوق أهراس للبنك الخارجي الجزائري

الجدول (03-06): تصنيف القروض حسب معيار الغرض:

أنواع القروض	البيان
القرض الاستثماري	موجه لشراء التثبيات المادية كالمعدات والأدوات التقنية ووسائل النقل، ويدخل ضمن القروض متوسطة الأجل.

¹ مقابلة مع السيدة رئيس مصلحة التعهدات وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

² مقابلة مع السيد نائب مدير وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يستخدم لأغراض تخص النشاط الأساسي للمقترض كعمليات دفع أجور العمال، ويدخل ضمن القروض قصيرة الأجل.	القرض الاستغلالي
كبناء أو شراء السكنات، ويدخل ضمن القروض طويلة الأجل.	القرض العقاري
وهو قرض موجه لتمويل شراء ممتلكات جديدة موجهة للاستهلاك، (كالسيارات، المنتجات الإلكترونية والكهرز منزلية، والأثاث... إلخ)، ويدخل ضمن القروض قصيرة الأجل.	القرض الاستهلاكي

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مقابلة مع السيد نائب مدير وكالة سوق أهراس للبنك الخارجي الجزائري

2- أساس اتخاذ قرار منح القرض ضمن وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

في ما يلي كيفية اتخاذ قرار منح القرض على مستوى وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس:¹

- الدراسة: دراسة جدوى المشروع عبر التنبأ بالتدفقات النقدية والعوائد التي يدرها المشروع.
- المنافسة: وتحدد تبعاً لقوى العرض والطلب أي حسب احتياجات السوق.
- مجال اختصاص العميل: ويشمل التأهيل العلمي والتخصص المهني للعميل والذي يدخل ضمن الاعتبار الرئيسية للحصول على القرض.
- الضمانات: وتتضمن (عقود ملكية الأراضي، رهن المعدات، ... إلخ) وزيادتها تعزز من فرص العميل للحصول على القرض.
- المساهمة الشخصية: تدخل ضمن شروط الحصول على القروض الاستثمارية وزيادتها تعزز من فرص العميل للحصول على القرض.²

3- شروط عملية منح الائتمان على مستوى وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

¹ مقابلة مع السيد نائب مدير وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

² مقابلة مع موظفي مصلحة التعهدات وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

تختلف الشروط حسب نوعية النشاط التي يمارسها الزبون، ومتطلبات القرض المعني، وأهمها يتمثل في مايلي:¹

- في حال الأشخاص الطبيعيين: ثبات الوضعية المالية للعميل والدخل الثابت.
 - في حال الأشخاص المعنويين: يتم النظر إلى:
 - التدفقات النقدية التي يديرها المشروع.
 - الشفافية في تقديم القوائم المالية.
 - ثبات المركز المالي.
 - عدم تورط المؤسسة في قضايا الفساد والمنازعات القانونية.
- 4- خطوات عملية منح القرض على مستوى وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

تكون خطوات منح القروض عادة معقدة وفي ما يلي شرح مختصر لأهم الخطوات التي تمر بها عملية منح القرض على مستوى وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس:²

- المقابلة: يعبر من خلالها العميل عن رغبته في الحصول على القرض والأسباب الراجعة لذلك.
- تكوين الملف.
- دراسة الملف.
- اتخاذ القرار النهائي: يتم اتخاذ قرار منح القرض من طرف لجنة القروض على مستوى الوكالة أو المديرية الجهوية أو المديرية العامة وذلك تبعا لمبلغ القرض.
- وضع الضمانات: وتتم هذه العملية في حالة قبول ملف العميل.
- الإذن بمنح القرض.
- وضع الائتمان تحت تصرف العميل.

خامسا: إدارة السيولة المصرفي والأمان المصرفي على مستوى وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس:³

¹مقابلة مع موظفي مصلحة التعهدات وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

²مقابلة مع السيد نائب مدير وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

³من إعداد الباحثة بناء على:

- مقابلة مع موظفي قسم التعهدات بوكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يتم إدارة السيولة المصرفية على مستوى الوكالة بإجراء تدقيق يومي لمدخلات ومخرجات المصرف، بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية بشكل شهري على مستوى قسم المحاسبة وحساب مؤشرات مالية خاصة، مع تأكيد طاقم عمل الوكالة على الاعتماد بشكل أساسي على أموال المودعين من كبار الشركات أو التجار كمصدر تمويلي أساسي لمواجهة الالتزامات المالية الواقعة على عاتق المصرف وخاصة في حالة الأزمات، بالإضافة إلى التزام الوكالة دائما على الاحتفاظ بقدر محدود من السيولة النقدية السائلة على مستوى الوكالة خوفا من التعرض للسرقة واحتراما لتوصيات البنك المركزي، والاحتفاظ بالفوائض في حسابهم الجاري لدى البنك المركزي، كما يقوم البنك المركزي بفرض نسبة توظيف تقدر ب 8% يلزم البنك على احترامها من أجل تفادي الوقوع في مخاطر عدم كفاية السيولة النقدية.

أما بالنسبة للأمان المصرفي فتسعى الوكالة إلى عدم التأخر عن تلبية طلبات سحب الودائع، بالإضافة إلى الدراسة الدقيقة لملفات الاقراض من أجل ضمان التزام العملاء بدفع الأقساط في المواعيد المستحقة، حتى تعزز من درجة الأمان والثقة لدى جميع العملاء، كما تنتهج الوكالة حاليا حملة لتشجيع أفراد المجتمع على ادخار أموالهم على مستوى المصرف وتضمن لهم التزامها برد ودائعهم عند الطلب، أو وضعها في شكل ودائع ادخارية تقدم عليها نسبة من الفوائد، بالإضافة إلى تقديم خدمة الصيرفة الإسلامية عبر امكانية فتح حسابات اسلامية يودع من خلالها العملاء أموالهم في المصرف مع عدم القابلية لسحب هذه الأموال إلا بعد مرور سنة مضافا إليها قيمة من الأرباح.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات السيولة المصرفية والأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يتناول هذا المبحث تحليل مؤشرات السيولة المصرفية والأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2021).

المطلب الأول: تحليل مؤشرات السيولة المصرفية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

سوف نتطرق ضمن هذا المطلب إلى تحليل مؤشرات السيولة المصرفية والمتمثلة في نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف، نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021).

أولاً: تحليل مؤشر الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى وأية أرصدة أخرى، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، المحددة، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الموالية:¹

$$\text{مؤشر الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{الأرصدة لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

1- حساب نسبة الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يشمل بسط نسبة الرصيد النقدي على (النقد في الصندوق + الأرصدة لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى) والمعبر عنها في قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري بالبند 1 ضمن جانب الأصول (صندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية)، في حين يشمل مقام النسبة الودائع وما في حكمها والتي تضم البند 1 والبند 2 والبند 3 والبند 4 ضمن جانب الخصوم أي (بنك الجزائر)، (ديون نحو المؤسسات

¹ حكيم براضية، جعفر محمد، دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 62

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

المالية)، (ديون نحو الزبائن)، (الديون المتمثلة في سند) على التوالي، وفي ما يلي سوف نقوم بحساب نسبة
الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) كما يلي:

الجدول (03-07): نسبة الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2013)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013
البند 1 (أصول)	96114488000,00	118398989906,49	216259372297,30	390351460930,38
البند 1 (خصوم)	0,00	0,00	0,00	0,00
البند 2 (خصوم)	1680836000,00	15461108937,73	15604849323,99	1135406743,04
البند 3 (خصوم)	2016478427000,00	2182602958293,12	1846239125888,33	1679475901848,97
البند 4 (خصوم)	40930452000,00	38759654187,14	40506183346,14	41838931136,29
الودائع وما في حكمها	2059089715000,00	2236823721417,99	1902350158558,46	1722450239728,30
نسبة الرصيد النقدي (%)	5	5	11	23

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج
(EXCEL)

الجدول (03-08): نسبة الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2014-2017)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017
البند 1 (أصول)	517009936048,72	365814996127,37	458780715263,71	749185575988,52
البند 1 (خصوم)	0,00	0,00	55161600000,00	0,00
البند 2 (خصوم)	1953504231,22	1655980034,31	20728868885,73	2268682548,52
البند 3 (خصوم)	2095068384544,79	2074079456466,09	1992943041699,63	2507092282717,40
البند 4 (خصوم)	42418434786,52	43629430673,16	38033422593,89	35521771050,80
الودائع وما في حكمها	2139440323562,53	2119364867173,56	2106866933179,25	2544882736316,72

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

29	22	17	24	نسبة الرصيد النقدي (%)
----	----	----	----	---------------------------

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج
(EXCEL)

الجدول (03-09): نسبة الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2018-2021)

الوحدة: الدينار الجزائري

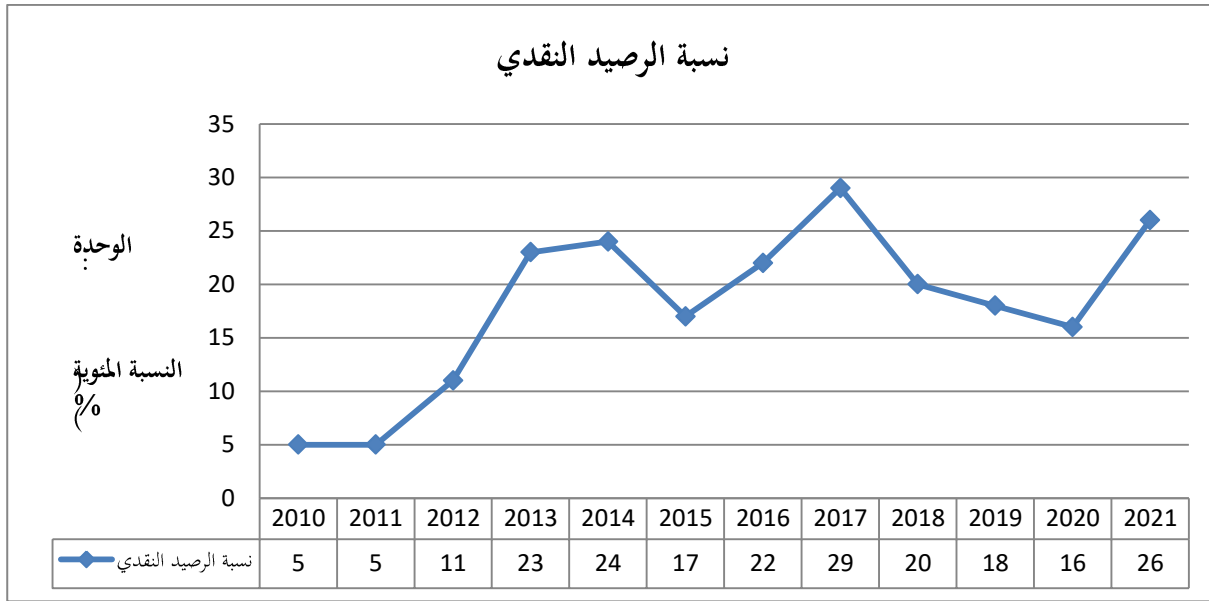
2021	2020	2019	2018	السنوات
894784095834,30	382545276823,99	411980469743,71	512760477594,77	البند 1 (أصول)
357205718222,84	95848447136,06	106762400000,00	0,00	البند 1 (خصوم)
187412638026,87	105596141581,41	1570351502,33	8276131454,91	البند 2 (خصوم)
2874648055798,32	2182656815346,20	2150694367314,99	2565901365667,67	البند 3 (خصوم)
51121856458,88	43672951870,71	38889463678,51	36894440604,91	البند 4 (خصوم)
3470388268506,91	2427774355934,38	2297916582495,83	2611071937727,49	الودائع وما في حكمها
26	16	18	20	نسبة الرصيد النقدي (%)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج
(EXCEL)

2- التمثيل البياني لنسبة الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الشكل (03-09): نسبة الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

التفسير:

نلاحظ من المنحنى أعلاه أن نسبة الرصيد النقدي تعادلت خلال السنتين 2010 و 2011 وبلغت (5%) ما يدل على أن هدف المصرف لا يجب أن يتوقف عند حد الحفاظ على استقرار نسبة الرصيد النقدي وإنما رفعها فكلما ارتفعت هذه النسبة صاحبها ارتفاع في مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في مواعيدها المتفق عليها، ثم شهدت ارتفاعا مستمرا خلال السنوات 2012 و 2013 و 2014 بلغ (11%)، (23%)، (24%) على التوالي، ويعود هذا إلى التوسع في منح التسهيلات الائتمانية ومنه ارتفاع المستفيدين من خدمات منح القروض والائتمان المصرفي ومن أمثلتها (ANSEJ) ما سمح بزيادة عملاء المصرف من خلال زيادة عمليات الإيداع من جانب الأفراد والهيئات بفتح حسابات بنكية جديدة أي ودائع تحت الطلب وغيرها من أنواع الودائع (خلق المزيد من حسابات الودائع) والتي من شأنها أن تزيد من تدفق السيولة لدى المصرف، بالإضافة إلى انتعاش القطاع التجاري وارتفاع المستوى المعيشي نظرا لارتفاع عائدات الجزائر من المحروقات وتعافي قطاع النفط والغاز جزئيا إذ يعد قطاع النفط والغاز هو المصدر الرئيسي للدخل في البلاد، والزيادة التي أقرتها الدولة في الأجور مما أدى إلى زيادة الادخار، ثم شهد تذبذبا بين انخفاض سنة 2015 إذ بلغت نسبة الرصيد النقدي (17%) والذي قد يرجع لزيادة المسحوبات النقدية الناتجة عن التوسع في الائتمان خلال السنوات السابقة، أو

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

لعدم نجاح المشاريع الناشئة ومنه عدم استرداد المصرف لأصل القروض الممنوحة والفوائد وبالتالي عدم توفر سيول للمصرف للوفاء بالتزاماته، ثم ارتفاع خلال السنتين 2016 و 2017 من (22%) إلى (29%) ويعود ذلك إلى إقبال المصرف على الاقتراض من البنك المركزي سنة 2016 ما أدى إلى الرفع من نسبة السيولة المتوفرة، بالإضافة إلى زيادة الأجور والحوافز المالية لبعض القطاعات، وأيضاً شهد المصرف زيادة في رأس المال خلال هذه السنوات قد تكون هذه الزيادة في شكل نقدي وليس عن طريق تجميد الاحتياطات ما سمح بضخ سيولة نقدية للمصرف، وعادت الانخفاض خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 أي (20%)، (18%)، (16%) على التوالي، وذلك بالرغم من الاقتراض من البنك المركزي خلال سنتي 2019 و 2020، ويرجع هذا التدهور إلى التوترات الاضطراب المحيط بالوضع السياسي للجزائر نظراً للحراك وسحب المودعين لأموالهم، إذ أثر انعدام اليقين السياسي في صنع السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية الشاملة التي من شأنها تحقيق الإصلاح المصرفي، بالإضافة إلى أزمة كورونا التي أدت إلى إغلاق أغلب الأنشطة الاقتصادية وافلاسها ما أجبر المودعين على سحب مدخراتهم من المصرف بغرض تلبية الحاجيات الاستهلاكية في ظل الركود، ثم ارتفاع في سنة 2021 بلغ (26%) ما يرجع إلى انتعاش الوضع الاقتصادي للجزائر والخروج من أزمة كورونا وفتح مشاريع مصغرة من طرف الشباب بالإضافة إلى الاستفادة من منحة البطالة أي الرفع من تدفق السيولة في المصارف، كما شهد القطاع الوظيفي اندماج العمال ورفع في الأجور ومنه رفع في القدرة الادخارية عبر الودائع بمختلف أنواعها.

ثانياً: تحليل نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها للبنك الخارجي للفترة (2010-2021)

تقيس نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها (والتي يطلق عليها في بعض المراجع بنسبة توظيف الأموال) قدرة المصرف الائتمانية ومعرفة اتجاهات ذلك الائتمان، كما وتعتبر عن مدى استخدام المصرف للودائع في تلبية حاجات الزبائن من الاستثمارات، وتحسب وفق المعادلة الموالية:¹

¹ صلاح الدين محمد أمين الآمام، رقية عبدالحضر شنيث الخزعلي، تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2013 بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مرجع سبق ذكره، ص 119 (بتصرف)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

$$\text{نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

1- حساب نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها للبنك الخارجي للفترة
(2010-2021)

يشمل بسط نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها والمعبّر عنها في قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري بالبند 2، البند 3، البند 4، البند 5، البند 6 ضمن جانب الأصول (أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات، أصول مالية متاحة للبيع، قروض وديون على المؤسسات المالية، قروض وديون على الزبائن، أصول مالية مقبوضة إلى تاريخ الاستحقاق) على التوالي، في حين يشمل مقام النسبة الودائع وما في حكمها والتي تضم البند 1 والبند 2 والبند 3 والبند 4 ضمن جانب الخصوم أي (بنك الجزائر)، (ديون نحو المؤسسات المالية)، (ديون نحو الزبائن)، (الديون المتمثلة في سند) على التوالي، وفي ما يلي سوف نقوم بحساب نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) كما يلي:

الجدول (03-10): نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها للبنك الخارجي الجزائري للفترة
(2010-2013)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013
البند 2(أصول)	13761161000,00	0,01	0,00	0,00
البند 3(أصول)	34793247000,00	15723509942,18	11719220,00	9342969854,64
البند 4(أصول)	1481962383000,00	1505266031242,50	1139983259293,11	643242639825,49
البند 5(أصول)	434608274000,00	564666803458,62	580656858621,99	751291690340,97
البند 6(أصول)	157881423000,00	219692295520,78	190871591663,14	177174152348,68
إجمالي الاستثمارات	2123006488000,00	2305348640164,09	1911523428798,24	1581051452369,78
البند 1(خصوم)	0,00	0,00	0,00	0,00
البند 2(خصوم)	1680836000,00	15461108937,73	15604849323,99	1135406743,04
البند 3(خصوم)	2016478427000,00	2182602958293,12	1846239125888,33	1679475901848,97

**الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)**

41838931136,29	40506183346,14	38759654187,14	40930452000,00	البند 4 (خصوم)
1722450239728,30	1902350158558,46	2236823721417,99	2059089715000,00	الودائع وما في حكمها
92	100	103	103	نسبة توظيف الأموال (%)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

الجدول (03-11): نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2014-2017)

الوحدة: الدينار الجزائري

2017	2016	2015	2014	السنوات
40858663916,66	46102921604,62	75977416237,67	18795666164,46	البند 2 (أصول)
82969981698,26	88120803157,19	24564952630,24	32236411241,32	البند 3 (أصول)
133685564491,32	90583911657,68	518947756822,39	753788692933,06	البند 4 (أصول)
1825633756063,67	1589151710206,70	1234797639435,82	877652593489,31	البند 5 (أصول)
207627661633,24	236805268019,32	251291422928,43	259323152927,62	البند 6 (أصول)
2290775627803,15	2050764614645,51	2105579188054,55	1941796516755,77	إجمالي الاستثمارات
0,00	55161600000,00	0,00	0,00	البند 1 (خصوم)
2268682548,52	20728868885,73	1655980034,31	1953504231,22	البند 2 (خصوم)
2507092282717,40	1992943041699,63	2074079456466,09	2095068384544,79	البند 3 (خصوم)
35521771050,80	38033422593,89	43629430673,16	42418434786,52	البند 4 (خصوم)
2544882736316,72	2106866933179,25	2119364867173,56	2139440323562,53	الودائع وما في حكمها
90	97	99	91	نسبة توظيف الأموال (%)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الجدول (03-12): نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها للبنك الخارجي الجزائري للفترة
(2018-2021)

الوحدة: الدينار الجزائري

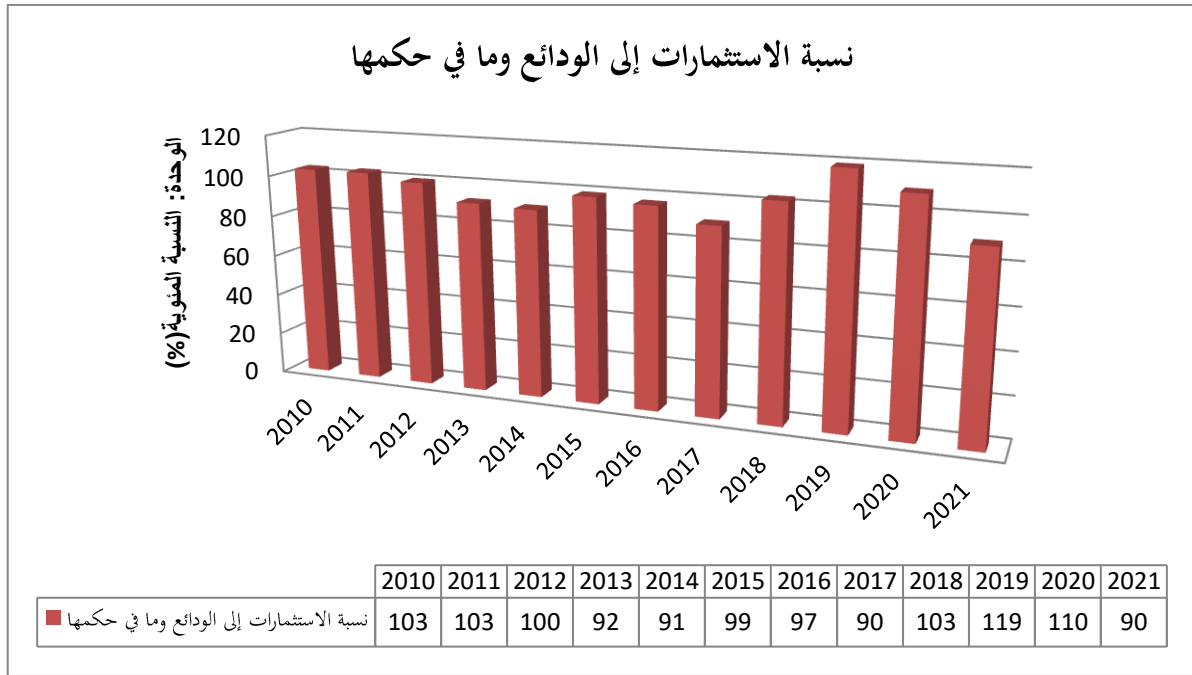
السنوات	2018	2019	2020	2021
البند 2(أصول)	27254346261,84	18487668249,88	15552310576,70	64066365714,86
البند 3(أصول)	48222871932,76	45550792172,77	37208455272,46	803077274894,32
البند 4(أصول)	283434984588,76	243640809682,03	264737807990,56	344659267800,59
البند 5(أصول)	2112245392401,76	2188027270668,74	2114293603801,76	1641238283878,35
البند 6(أصول)	217175782223,78	244296211258,84	242180082628,30	265910824000,73
إجمالي الاستثمارات	2688333377408,90	2740002752032,26	2673972260269,78	3118952016288,85
البند 1(خصوم)	0,00	106762400000,00	95848447136,06	357205718222,84
البند 2(خصوم)	8276131454,91	1570351502,33	105596141581,41	187412638026,87
البند 3(خصوم)	2565901365667,67	2150694367314,99	2182656815346,20	2874648055798,32
البند 4(خصوم)	36894440604,91	38889463678,51	43672951870,71	51121856458,88
الودائع وما في حكمها	2611071937727,49	2297916582495,83	2427774355934,38	3470388268506,91
نسبة توظيف الأموال(%)	103	119	110	90

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج
(EXCEL)

2- التمثيل البياني لنسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها للبنك الخارجي الجزائري للفترة
(2010-2021)

الشكل (03-10): نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها للبنك الخارجي الجزائري للفترة
(2010-2021)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

التفسير:

نلاحظ من المنحنى أعلاه أن نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2021-2010) تتراوح ما بين 90% كحد أدنى و 119% كحد أعلى، فنلاحظ أنها تعادلت خلال سنتي 2010 و 2011 حيث بلغت 103%، ثم انخفضت خلال السنوات 2012، 2013، 2014 إلى 100%، 92%، 91%، ثم ارتفعت قليلا إلى 99% سنة 2015، ثم انخفضت سنتي 2016، 2017 إلى 97% و 90% على التوالي، ثم تدرجت في الارتفاع خلال سنتي 2018 و 2019 إلى 103%، 119% على التوالي، وانخفضت سنتي 2020 و 2021 إلى 110%، 90% على التوالي.

تقيس هذه النسبة مدى إستخدام المصرف للودائع وما في حكمها في الاستثمار سواء من ناحية منح القروض أو أو الاستثمار في الأوراق المالية وباقي انواع الاستثمارات، ففي سنة 2012 اعتمد المصرف بنسبة 100% على الودائع في تمويل الاستثمارات، فمن جهة يدل ارتفاع هذه النسبة على مقدرة المصرف في منح قروض جديدة وقدرته على تنويع محفظة الأوراق المالية باستخدام إجمالي الودائع، ومن جهة أخرى يستخدم المصرف بالإضافة إلى الودائع وما في حكمها مصادر تمويلية أخرى للاستثمارات وهو ما يفسر ارتفاع نسب

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها خلال بعض سنوات الدراسة إلى (103%، 110%، 119%)، ما يعتبر مؤشر إيجابي في حال الاعتماد على حقوق الملكية من أجل الاستثمار ما يدل على الاستقلالية المالية للمصرف وكفاية حقوق الملكية ومؤشر سلبي في حال الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي في الاستثمار ما يدل على اعتماد المصرف على التمويل الخارجي وسوء التسيير للموارد المالية، إلا أن اعتماد المصرف على الودائع وما في حكمها في الاستثمار قد يؤثر على قدرته على الاستجابة لطلبات سحب الأموال من طرف المودعين ما سيؤثر سلباً في موقفه مع العملاء، ما يلزم المصرف بوضع الاستراتيجيات الإدارية والمالية اللازمة لتغطية طلبات السحب ومنح الائتمان والخسائر الناتجة عن الاستثمارات في الأوراق المالية عن طريق تنوع طرق تمويل الاستثمارات وذلك من أجل ضمان القدرة على الوفاء بالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق.

ثالثاً: تحليل نسبة السيولة القانونية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

تعتبر هذه النسبة مقياس لقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية¹، وتعتبر عن مقدرة المصرف في تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقاً لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة²، وتحسب وفق العلاقة الرياضية التالية:³

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية} + \text{الاحتياطات الثانوية}}{\text{إجمالي الودائع (الودائع وما حكمها)}} \times 100$$

3- حساب نسبة السيولة القانونية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يشمل بسط نسبة السيولة القانونية على (الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية) والمعبر عنها في قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري بالبند 15 ضمن جانب الخصوم (الاحتياطات)، في حين يشمل مقام النسبة الودائع وما في حكمها والتي تضم البند 1 والبند 2 والبند 3 والبند 4 ضمن جانب الخصوم أي (بنك

¹ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 24

² حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 107

³ سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 95

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الجزائر)، (ديون نحو المؤسسات المالية)، (ديون نحو الزبائن)، (الديون المتمثلة في سند) على التوالي، وفي ما يلي
سوف نقوم بحساب نسبة السيولة القانونية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) كما يلي:

الجدول (03-13): نسبة السيولة القانونية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2013)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013
بند 15 (خصوم)	81746030000,00	45814685774,62	64574991449,46	56132294831,29
بند 1 (خصوم)	0,00	0,00	0,00	0,00
بند 2 (خصوم)	1680836000,00	15461108937,73	15604849323,99	1135406743,04
بند 3 (خصوم)	2016478427000,00	2182602958293,12	1846239125888,33	1679475901848,97
بند 4 (خصوم)	40930452000,00	38759654187,14	40506183346,14	41838931136,29
الودائع وما في حكمها	2059089715000,00	2236823721417,99	1902350158558,46	1722450239728,30
نسبة السيولة القانونية (%)	4	2	3	3

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج
(EXCEL)

الجدول (03-14): نسبة السيولة القانونية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2014-2017)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017
بند 15 (خصوم)	62064237471,59	76871890294,50	43790555375,07	68362968551,06
بند 1 (خصوم)	0,00	0,00	55161600000,00	0,00
بند 2 (خصوم)	1953504231,22	1655980034,31	20728868885,73	2268682548,52
بند 3 (خصوم)	2095068384544,79	2074079456466,09	1992943041699,63	2507092282717,40
بند 4 (خصوم)	42418434786,52	43629430673,16	38033422593,89	35521771050,80
الودائع وما في حكمها	2139440323562,53	2119364867173,56	2106866933179,25	2544882736316,72

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

نسبة السيولة القانونية (%)	3	4	2	3
-------------------------------	---	---	---	---

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج
(EXCEL)

الجدول (03-15): نسبة السيولة القانونية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2018-2021)

الوحدة: الدينار الجزائري

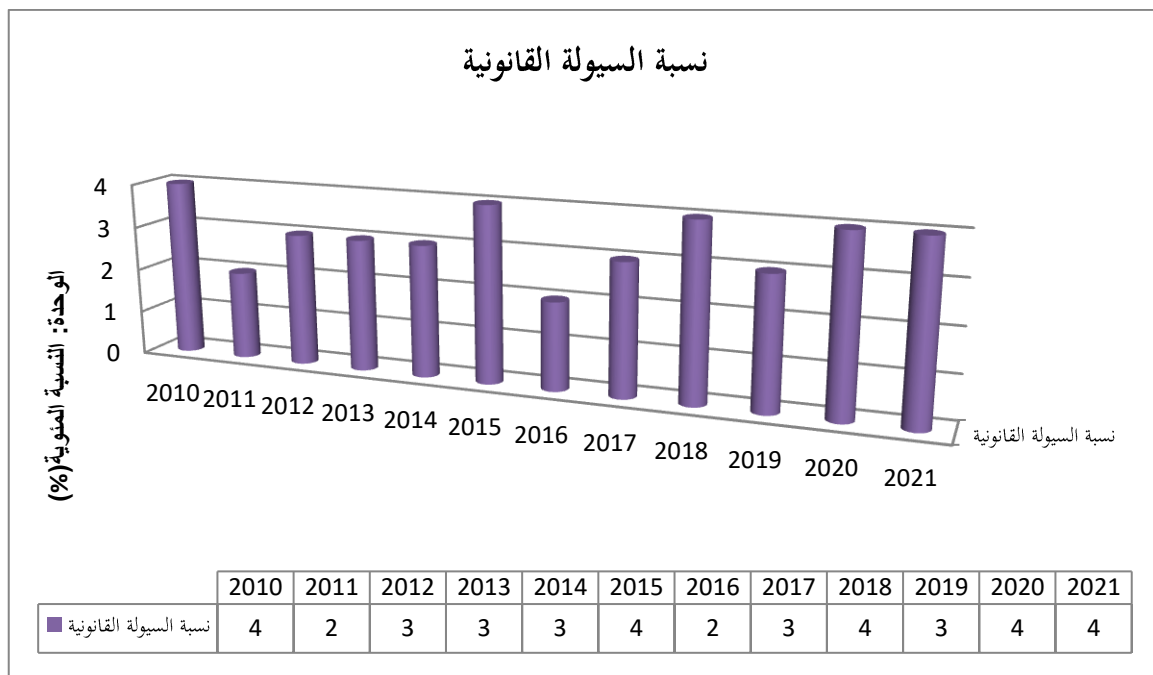
السنوات	2018	2019	2020	2021
بند 15 (خصوم)	100728613487,78	65504223228,43	98052576241,67	148205388842,24
بند 1 (خصوم)	0,00	106762400000,00	95848447136,06	357205718222,84
بند 2 (خصوم)	8276131454,91	1570351502,33	105596141581,41	187412638026,87
بند 3 (خصوم)	2565901365667,67	2150694367314,99	2182656815346,20	2874648055798,32
بند 4 (خصوم)	36894440604,91	38889463678,51	43672951870,71	51121856458,88
الودائع وما في حكمها	2611071937727,49	2297916582495,83	2427774355934,38	3470388268506,91
نسبة السيولة القانونية (%)	4	3	4	4

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج
(EXCEL)

4- التمثيل البياني لنسبة السيولة القانونية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الشكل (03-11): نسبة السيولة القانونية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

التفسير:

نلاحظ من المنحنى أعلاه أن نسبة السيولة القانونية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) منخفضة مقارنة بالنسب المرجعية والتي تقر بأن تتراوح نسبتها ما بين (30% و 35%)، فنلاحظ أنها تتباين بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت 4% سنة 2010، ثم انخفضت لتصل إلى أدنى مستوى لها 2% سنة 2011 يتكرر ذلك خلال سنة 2016، وتشهد استقرار خلال 3 سنوات متتالية من 2011 إلى 2013 لتبقى 3%، ثم ارتفعت سنة 2015 لتبلغ 4%، وتعاود الانخفاض سنة 2016 إلى 2%، ثم ارتفعت قليلا خلال سنتان متتاليتان 2017 و 2018 إلى 3% و 4% على التوالي، لتعاود الانخفاض سنة 2019 إلى 3%، ثم تستقر في 2020 و 2021 وتساوي 4%.

ويفسر انخفاض نسبة السيولة القانونية عن النسب المرجعية في انخفاض قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية الجارية المستحقة على المصرف في جميع الظروف والحالات ودون خسارة في القيمة، لذلك يجب على البنك الخارجي الجزائري رفع مستوى الاحتياطات حتى يستطيع من خلالها ضمان امكانية تغطية اجمالي الودائع خاصة وأنها تعد مصدر تمويلي لمنح الائتمان، كما يعبر انخفاض هذه النسبة كذلك

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

عن عدم كفاءة المصرف في تحصيل القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء وفقا لتواريخ استحقاقها، وعدم جدارته في تحقيق التوازن بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة، لذلك يجب على المصرف إعادة تقويم كفاية السيولة المصرفية ودراسة وتحليل موقف العملاء واستبعاد من يتضح عدم قدرته على رد القرض، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء ومراقبة عمليات السحب والإيداع، ومراقبة مركز العميل بصفة دورية وتقييم سياسة الائتمان وتعديلها إذا اقتضت الضرورة، من أجل التمكن من تحقيق الأرباح ودعم مستوى الاحتياطات.

رابعا: تحليل نسبة التوظيف للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

وهي تشير إلى مدى قدرة البنك على تلبية احتياجات العملاء من خلال استخدام الودائع، فكلما ارتفعت دلت على كفاءته وقدرته على تلبية القروض الإضافية.¹

وتحسب وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلفيات}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

1- حساب نسبة التوظيف للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يشمل بسط نسبة التوظيف على القروض والسلفيات والمعبر عنها في قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري بالبند 4 (قروض وديون على المؤسسات المالية) والبند 5 (قروض وديون على الزبائن) ضمن جانب الأصول، في حين يشمل مقام النسبة على إجمالي الودائع (الودائع وما في حكمها) والتي تضم البند 1 والبند 2 والبند 3 والبند 4 ضمن جانب الخصوم أي (بنك الجزائر)، (ديون نحو المؤسسات المالية)، (ديون نحو الزبائن)، (الديون المتمثلة في سند) على التوالي، وفي ما يلي سوف نقوم بحساب نسبة السيولة القانونية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) كما يلي:

الجدول (03-16): نسبة التوظيف للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2013)

¹ حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص101، ص102

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013
البند 4 (أصول)	1481962383000,00	1505266031242,50	1139983259293,11	643242639825,49
البند 5 (أصول)	434608274000,00	564666803458,62	580656858621,99	751291690340,97
إجمالي القروض	1916570657000,00	2069932834701,12	1720640117915,10	1394534330166,46
البند 1 (خصوم)	0,00	0,00	0,00	0,00
البند 2 (خصوم)	1680836000,00	15461108937,73	15604849323,99	1135406743,04
البند 3 (خصوم)	2016478427000,00	2182602958293,12	1846239125888,33	1679475901848,97
البند 4 (خصوم)	40930452000,00	38759654187,14	40506183346,14	41838931136,29
الودائع وما في حكمها	2059089715000,00	2236823721417,99	1902350158558,46	1722450239728,30
نسبة التوظيف (%)	93	93	90	81

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

الجدول (03-17): نسبة التوظيف للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2014-2017)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017
البند 4 (أصول)	753788692933,06	518947756822,39	90583911657,68	133685564491,32
البند 5 (أصول)	877652593489,31	1234797639435,82	1589151710206,70	1825633756063,67
إجمالي القروض	1631441286422,37	1753745396258,21	1679735621864,38	1959319320554,99
البند 1 (خصوم)	0,00	0,00	55161600000,00	0,00
البند 2 (خصوم)	1953504231,22	1655980034,31	20728868885,73	2268682548,52
البند 3 (خصوم)	2095068384544,79	2074079456466,09	1992943041699,63	2507092282717,40
البند 4 (خصوم)	42418434786,52	43629430673,16	38033422593,89	35521771050,80
الودائع وما في حكمها	2139440323562,53	2119364867173,56	2106866933179,25	2544882736316,72
نسبة	76	83	80	77

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

التوظيف(%)				
------------	--	--	--	--

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج
(EXCEL)

الجدول (03-18): نسبة التوظيف للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2018-2021)

الوحدة: الدينار الجزائري

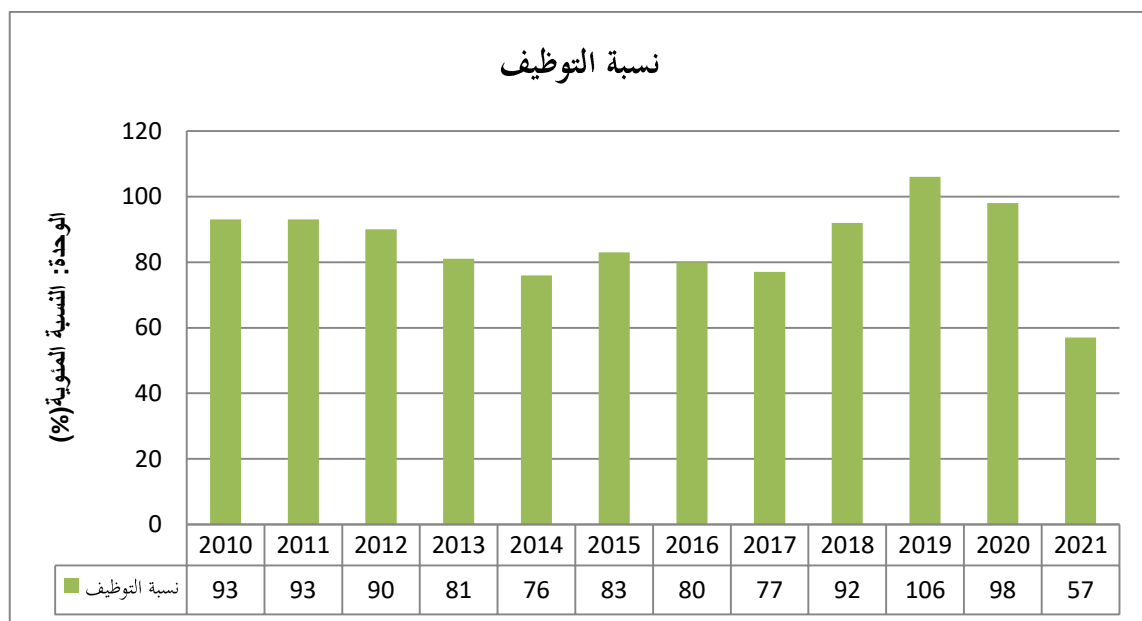
السنوات	2018	2019	2020	2021
البند 4 (أصول)	283434984588,76	243640809682,03	264737807990,56	344659267800,59
البند 5 (أصول)	2112245392401,76	2188027270668,74	2114293603801,76	1641238283878,35
إجمالي القروض	2395680376990,52	2431668080350,77	2379031411792,32	1985897551678,94
البند 1 (خصوم)	0,00	106762400000,00	95848447136,06	357205718222,84
البند 2 (خصوم)	8276131454,91	1570351502,33	105596141581,41	187412638026,87
البند 3 (خصوم)	2565901365667,67	2150694367314,99	2182656815346,20	2874648055798,32
البند 4 (خصوم)	36894440604,91	38889463678,51	43672951870,71	51121856458,88
الودائع وما في حكمها	2611071937727,49	2297916582495,83	2427774355934,38	3470388268506,91
نسبة التوظيف(%)	92	106	98	57

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج
(EXCEL)

2- التمثيل البياني لنسبة التوظيف للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الشكل (03-12): نسبة التوظيف للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

التفسير:

نلاحظ من المنحنى أعلاه أن نسبة التوظيف للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) مرتفعة مقارنة بالنسب المرجعية والتي تقر بأن تبلغ نسبتها حوالي (10%)، فنلاحظ أنها تعادلت خلال سنتي 2010 و 2011 حيث بلغت 93%، ثم تباينت بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة اللاحقة إذ انخفضت سنة 2012 إلى 90% واستمرت في الانخفاض في سنة 2013 وبلغت 81% لتصل سنة 2014 إلى 76%، ثم ارتفعت قليلا إلى 83% سنة 2015، وتعاود الانخفاض سنة 2016 إلى 80% واستمرت في الانخفاض إلى 77% في سنة 2017، ثم تدرجت في الارتفاع خلال سنتي 2018 (92%) لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2019 وتبلغ 106%، ثم انخفضت قليلا سنة 2020 إلى 98%، لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 2021 وتبلغ 57%.

بالرغم من ارتفاع نسبة التوظيف لدى البنك الخارجي الجزائري خلال سنوات الدراسة ما يعبر عن قدرة البنك على تلبية احتياجات العملاء من القروض والسلفيات من خلال توظيف مختلف أنواع الودائع، إلا أن ارتفاعها قد يعتبر مؤشر سلبي عن عدم التزام المصرف بمعايير التناسب بين منح الائتمان أي القروض والقابلية على استردادها من طرف المقترضين في المواعيد المحددة من جهة والقابلية على تلبية طلبات سحب الودائع من جهة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

أخرى، إذ لابد لإدارة المصرف إجراء دراسة تفصيلية للوضعية المالية للعملاء قبل منح القرض وذلك للتأكد من قدرة المقترض على الوفاء به في تاريخ الاستحقاق المحدد ودون تأخير، ثم عدم الإفراط في منح الائتمان من أجل تفادي انخفاض مستوى السيولة عن الحد الكافي واللازم لمواجهة التزاماته تجاه العملاء أو الجهات الدائنة الأخرى، ومنه على المصرف أخذ الحيطة والحذر عند منح هذه القروض، أو تنويع الاستثمارات بين منح الائتمان والتوسع في الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل منخفضة المخاطرة وذات العائد المضمون حتى يضمن كفاية مستوى السيولة المتوفرة لديه، فمن الناحية النظرية تمثل إجمالي ودائع المصرف الحد الأقصى للقروض التي يمكن منحها للعملاء، ولكن من الناحية العملية لابد أن لا تتجاوز نسبة التوظيف حوالي (10%) من الودائع.

خامسا: تحليل نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

تقيس هذه النسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، تعني زيادتها أن هناك أرصدة نقدية غير عاملة مما يقلل العائد النهائي للبنك، ونقص تلك النسبة عن معدلها يعني مواجهة البنك لأخطار عدة، مثل السحب المفاجئ وغيرها من الأخطار، وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة التالية:¹

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

1- حساب نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يشمل بسط نسبة الرصيد النقدي على (النقد في الصندوق + الأرصدة لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى) والمعبر عنها في قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري بالبند 1 ضمن جانب الأصول (صندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية)، في حين يشمل مقام النسبة على إجمالي الموجودات (الأصول)، وفي ما يلي سوف نقوم بحساب نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) كما يلي:

¹ نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الجدول (03-19): نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2013)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013
البند 1 (أصول)	96114488000,00	118398989906,49	216259372297,30	390351460930,38
إجمالي الموجودات	2367626126000,00	2636705516258,94	2307759548231,36	2111443454229,51
نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات (%)	4	4	9	18

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

الجدول (03-20): نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2014-2017)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017
البند 1 (أصول)	517009936048,72	365814996127,37	458780715263,71	749185575988,52
إجمالي الموجودات	2581393491140,22	2602811618703,02	2574006188481,65	3122177721501,37
نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات (%)	20	14	18	24

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

الجدول (03-21): نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2018-2021)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2018	2019	2020	2021
البند 1 (أصول)	512760477594,77	411980469743,71	382545276823,99	894784095834,30
إجمالي الموجودات	3297324991951,42	3262369201869,98	3154689248280,45	4166607176226,45

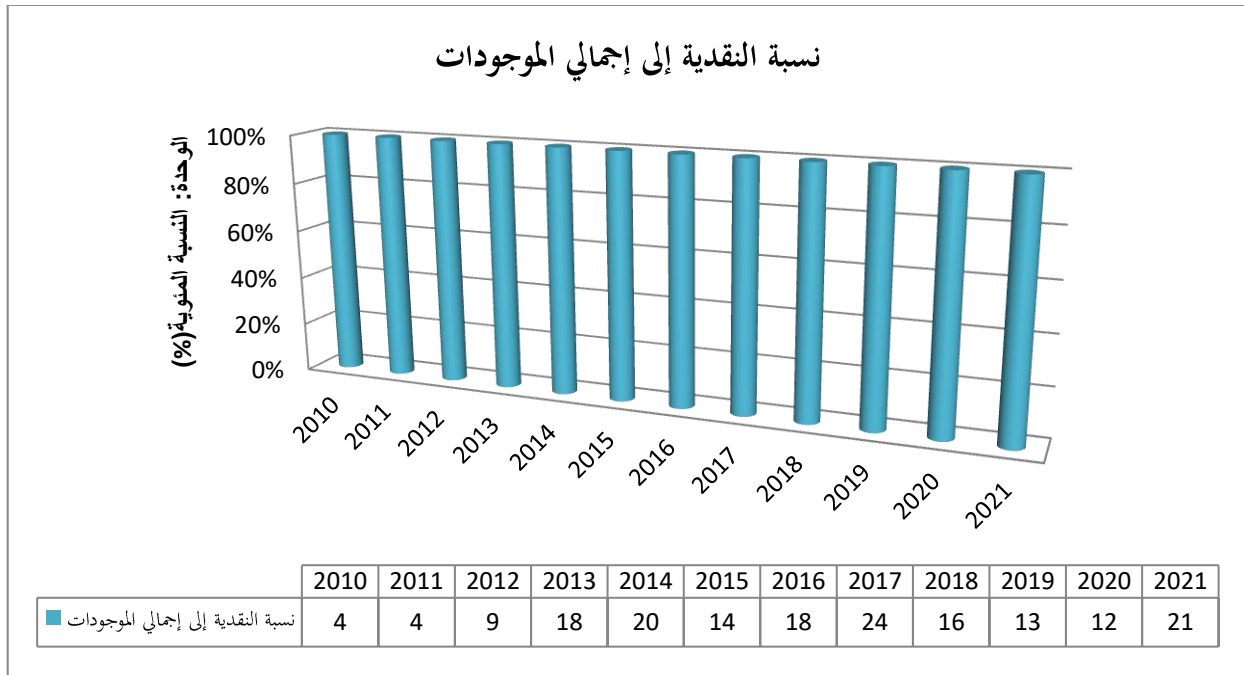
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات (%)	16	13	12	21
---------------------------------------	----	----	----	----

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

2- التمثيل البياني لنسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الشكل (03-13): نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

التفسير:

نلاحظ من المنحنى أعلاه أن نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) تتباين بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة، حيث تعادلت النسبة خلال سنتي 2010 و 2011 وبلغت 4%، ثم تدرجت بالارتفاع خلال السنوات 2012 و 2013 و 2014

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

و2014 وبلغت 9%، 18%، 20% على التوالي، ثم انخفضت سنة 2015 إلى 14%، ثم عرفت ارتفاعا خلال سنتي 2016 و2017 وبلغت 18% و24% على التوالي، لتتدرج بالانخفاض خلال السنوات 2018 و2018 و2019 و2020 إذ بلغت 16% و13% و12% على التوالي، ثم ارتفعت في 2021 وتساوي 21%.

يعني ارتفاع نسبة النقدية (الموجودات السائلة) إلى إجمالي الموجودات، وجود أرصدة نقدية مجمدة وغير عاملة مما يقلل من استفادة المصرف من هذه السيولة النقدية في استثمارها وجعلها مصدر مدر للعائد ما قد يؤثر في نهاية المطاف على ربحيته، أما انخفاضها فهو مؤشر عن تدني مستوى السيولة النقدية المتوفرة لدى المصرف ما يعني مواجهة المصرف لأخطار كعدم القدرة على تلبية احتياجات العملاء مثل التدفق غير المتوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين أي عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم من المصرف وبشكل مفاجئ، في هذه الحالة يضطر المصرف إلى بيع وتسييل بعض موجوداته وبأسعار منخفضة لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة ما يؤثر على درجة ثقة وأمان العملاء في المصرف، كما تظهر آثار نقص السيولة النقدية عندما يبرم المصرف اتفاقيات مع العملاء يطلق عليها بخط الائتمان تقتضي قابلية العملاء على سحب مبالغ بحدود معينة وقد يصدف أن يكون هناك عدد كبير من المقترضين يرغبون بالاستفادة من سحب هذه الأموال خلال مدة زمنية قصيرة مما يؤثر سلبا على موقف المصرف أمام العملاء في حال عدم القدرة للاستجابة لمثل هذه الالتزامات، بالإضافة إلى ذلك قد يؤثر انخفاض مستوى السيولة عن الحد المطلوب على المركز التنافسي للمصرف وقدرته على الاستفادة من الفرض التي يتيحها السوق والتي تتطلب اتخاذ قرارات واجراءات سريعة من أجل تحويلها إلى نقاط قوة، وغيرها من الأخطار التي قد تمس كل من النشاطات داخل الميزانية وكذلك النشاطات خارج الميزانية للمصرف، وعليه بذلك الاستفادة من حساب وتحليل هذه المؤشرات في إعداد سياسات شاملة للسيولة لتحقيق توازن بين ارتفاعها وانخفاضها بما يخدم مصالحه واحتياجاته.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

سوف نتطرق ضمن هذا المطلب إلى تحليل مؤشرات الأمان المصرفي والمتمثلة في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (الائتمانات)، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات، نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021).

أولاً: تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية في رد الودائع إلى أصحابها عند طلبها، وذلك بوصف مصدر الأموال المملوكة مصدر من مصادر التمويل، وتحسب هذه النسبة كما يلي:¹

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

1- حساب نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يشمل بسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع على حقوق الملكية (رأس المال، الاحتياطات، الأرباح الموزعة) والمعبر عنها في قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري بالبند 13، البند 14، البند 15 ضمن جانب الخصوم (رأس المال، العلاوات المتعلقة برأس المال، الاحتياطات) على التوالي، في حين يشمل مقام النسبة الودائع وما في حكمها والتي تضم البند 1 والبند 2 والبند 3 والبند 4 ضمن جانب الخصوم أي (بنك الجزائر)، (ديون نحو المؤسسات المالية)، (ديون نحو الزبائن)، (الديون المتمثلة في سند) على التوالي، وفي ما يلي سوف نقوم بحساب نسبة الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) كما يلي:

الجدول (03-22): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2013)

¹ عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، البورصات والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 203

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الوحدة: الدينار الجزائري

2013	2012	2011	2010	السنوات
100000000000,00	760000000000,00	760000000000,00	245000000000,00	البند 13(خصوم)
0,00	0,00	0,00	0,00	البند 14(خصوم)
56132294831,29	64574991449,46	45814685774,62	81746030000,00	البند 15(خصوم)
156132294831,29	140574991449,46	121814685774,62	106246030000,00	حقوق الملكية
0,00	0,00	0,00	0,00	البند 1(خصوم)
1135406743,04	15604849323,99	15461108937,73	1680836000,00	البند 2(خصوم)
1679475901848,97	1846239125888,33	2182602958293,12	2016478427000,00	البند 3(خصوم)
41838931136,29	40506183346,14	38759654187,14	40930452000,00	البند 4(خصوم)
1722450239728,30	1902350158558,46	2236823721417,99	2059089715000,00	الودائع وما في حكمها
9	7	5	5	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع(%)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

الجدول (03-23): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2014-2017)

الوحدة: الدينار الجزائري

2017	2016	2015	2014	السنوات
150000000000,00	150000000000,00	100000000000,00	100000000000,00	البند 13(خصوم)
0,00	0,00	0,00	0,00	البند 14(خصوم)
68362968551,06	43790555375,07	76871890294,50	62064237471,59	البند 15(خصوم)
218362968551,06	193790555375,07	176871890294,50	162064237471,59	حقوق الملكية
0,00	55161600000,00	0,00	0,00	البند 1(خصوم)
2268682548,52	20728868885,73	1655980034,31	1953504231,22	البند 2(خصوم)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

2507092282717,40	1992943041699,63	2074079456466,09	2095068384544,79	البند 3(خصوم)
35521771050,80	38033422593,89	43629430673,16	42418434786,52	البند 4(خصوم)
2544882736316,72	2106866933179,25	2119364867173,56	2139440323562,53	الودائع وما في حكمها
9	9	8	8	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع(%)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

الجدول (03-24): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2018-2021)

الوحدة: الدينار الجزائري

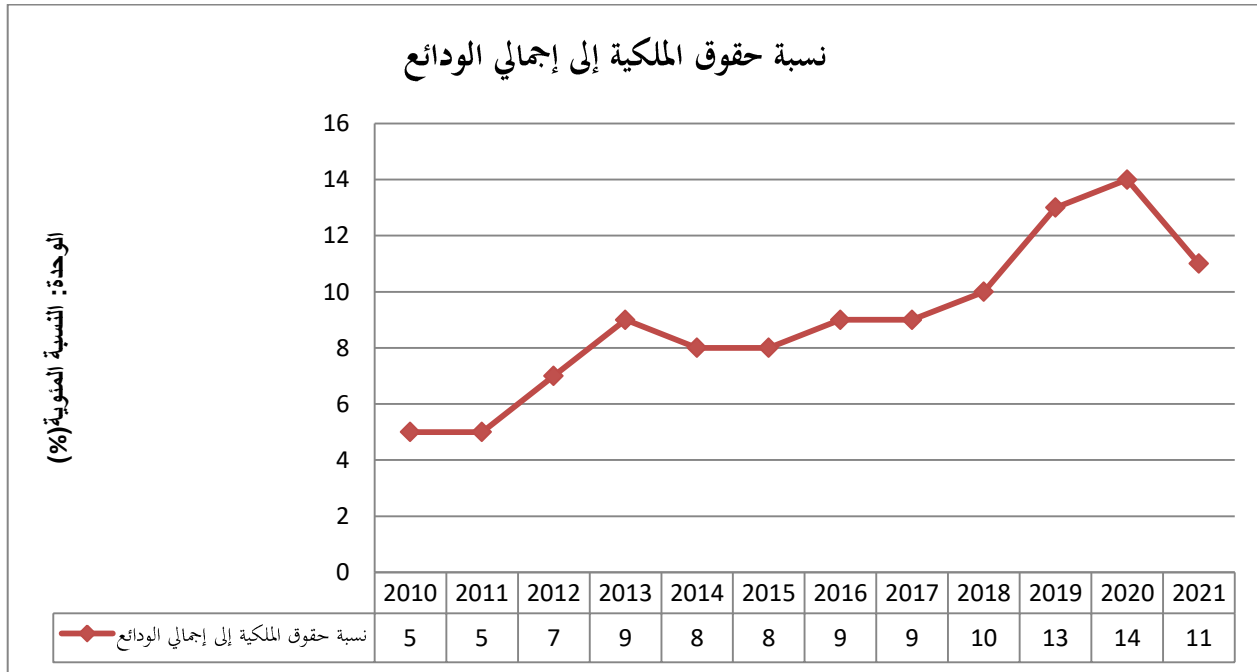
2021	2020	2019	2018	السنوات
230000000000,00	230000000000,00	230000000000,00	150000000000,00	البند 13(خصوم)
0,00	0,00	0,00	0,00	البند 14(خصوم)
148205388842,24	98052576241,67	65504223228,43	100728613487,78	البند 15(خصوم)
378205388842,24	328052576241,67	295504223228,43	250728613487,78	حقوق الملكية
357205718222,84	95848447136,06	106762400000,00	0,00	البند 1(خصوم)
187412638026,87	105596141581,41	1570351502,33	8276131454,91	البند 2(خصوم)
2874648055798,32	2182656815346,20	2150694367314,99	2565901365667,67	البند 3(خصوم)
51121856458,88	43672951870,71	38889463678,51	36894440604,91	البند 4(خصوم)
3470388268506,91	2427774355934,38	2297916582495,83	2611071937727,49	الودائع وما في حكمها
11	14	13	10	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع(%)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

2- التمثيل البياني لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الشكل (03-14): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

التفسير:

نلاحظ من المنحنى أعلاه أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) تتراوح ما بين 5% كحد أدنى و14% كحد أعلى، حيث تعادلت النسبة خلال سنتي 2010 و2011 وبلغت 5%، ثم تدرجت بالارتفاع خلال سنتي 2012 و2013 وبلغت 7%، 9% على التوالي، ثم انخفضت سنتي 2014 و2015 إلى 8%، ثم ارتفعت إلى 9% خلال سنتي 2016 و2017، ثم عرفت ارتفاعا خلال السنوات 2018، 2019، 2020 وقدرت ب 10%، 13%، 14% على التوالي، ثم انخفضت قليلا سنة 2021 وقدرت ب 11%.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يتبين لنا من خلال المنحنى أعلاه سعي المصرف لرفع نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع عبر سنوات الدراسة، ذلك أن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة وقدرة المصرف على رد الودائع من إجمالي حقوق الملكية ما سينعكس على ارتفاع عنصر الأمان و الحماية لدى المودعين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح، ويعزز الثقة لديهم في مقدرة المصرف على رد ودائعهم بيسر عند الطلب أو في الموعد المتفق عليه، كما تعد حقوق الملكية مصدر للتمويل والنمو لذلك يسعى المصرف لتعزيز كفايتها من أجل ضمان القدرة على مقابلة مخاطر الائتمان ومقابلة مخاطر السوق التي قد يتعرض لها ويتم ذلك عبر تنويع مجالات الاستثمار في المصرف لرفع مستوى الربحية وتقسيمها ما بين إعادة الاستثمار و رفع رأس المال والاحتياطات، وبالعكس في حالة انخفاض هذه النسبة ما يعني وجود ضعف في الإدارة المالية للمصرف ما قد يعرضه في المستقبل لخطر الافلاس والفشل المالي.

ثانيا: تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (الائتمانات) للبنك الخارجي للفترة (2010-2021):

تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية حق الملكية لحجم الاستثمارات ذات المخاطر التي نفذها المصرف، وحسب وفق العلاقة الرياضية التالية:¹

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (الائتمانات)} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{القروض (الائتمانات)}} \times 100$$

1- حساب نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (الائتمانات) للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يشمل بسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع على حقوق الملكية (رأس المال، الاحتياطات، الأرباح الموزعة) والمعبر عنها في قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري بالبند 13، البند 14، البند 15 ضمن جانب الخصوم (رأس المال، العلاوات المتعلقة برأس المال، الاحتياطات) على التوالي، في حين يشمل مقام النسبة على القروض والسلفيات والمعبر عنها في قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري بالبند 4 (قروض وديون على

¹ جودت جعفر خطاب، إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص163، ص167

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

المؤسسات المالية) والبند 5 (قروض وديون على الزبائن) ضمن جانب الأصول، وفي ما يلي سوف نقوم بحساب نسبة الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) كما يلي:

الجدول (03-25): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (الائتمانات) للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2013)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013
البند 13(خصوم)	24500000000,00	76000000000,00	76000000000,00	100000000000,00
البند 14(خصوم)	0,00	0,00	0,00	0,00
البند 15(خصوم)	81746030000,00	45814685774,62	64574991449,46	56132294831,29
حقوق الملكية	106246030000,00	121814685774,62	140574991449,46	156132294831,29
البند 4(أصول)	1481962383000,00	1505266031242,50	1139983259293,11	643242639825,49
البند 5(أصول)	434608274000,00	564666803458,62	580656858621,99	751291690340,97
إجمالي القروض	1916570657000,00	2069932834701,12	1720640117915,10	1394534330166,46
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض(%)	6	6	8	11

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

الجدول (03-26): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (الائتمانات) للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2014-2017)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017
البند 13(خصوم)	100000000000,00	100000000000,00	150000000000,00	150000000000,00
البند 14(خصوم)	0,00	0,00	0,00	0,00
البند 15(خصوم)	62064237471,59	76871890294,50	43790555375,07	68362968551,06

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك

الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

218362968551,06	193790555375,07	176871890294,50	162064237471,59	حقوق الملكية
133685564491,32	90583911657,68	518947756822,39	753788692933,06	البند 4(أصول)
1825633756063,67	1589151710206,70	1234797639435,82	877652593489,31	البند 5(أصول)
1959319320554,99	1679735621864,38	1753745396258,21	1631441286422,37	إجمالي القروض
11	12	10	10	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض(%)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج

(EXCEL)

الجدول (03-27): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (الائتمانات) للبنك الخارجي الجزائري للفترة

(2018-2021)

الوحدة: الدينار الجزائري

2021	2020	2019	2018	السنوات
230000000000,00	230000000000,00	230000000000,00	150000000000,00	البند 13(خصوم)
0,00	0,00	0,00	0,00	البند 14(خصوم)
148205388842,24	98052576241,67	65504223228,43	100728613487,78	البند 15(خصوم)
378205388842,24	328052576241,67	295504223228,43	250728613487,78	حقوق الملكية
344659267800,59	264737807990,56	243640809682,03	283434984588,76	البند 4(أصول)
1641238283878,35	2114293603801,76	2188027270668,74	2112245392401,76	البند 5(أصول)
1985897551678,94	2379031411792,32	2431668080350,77	2395680376990,52	إجمالي القروض
19	14	12	10	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض(%)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج

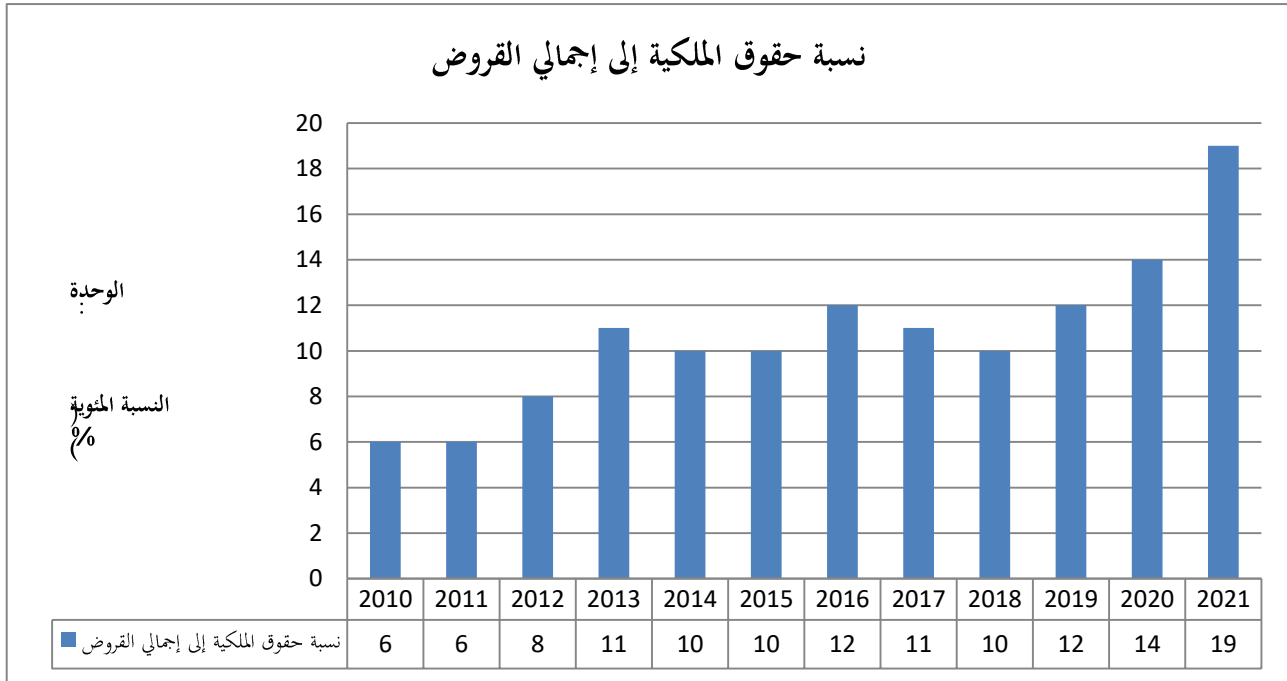
(EXCEL)

2- التمثيل البياني لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (الائتمانات) للبنك الخارجي الجزائري

للفترة (2010-2021)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الشكل (03-15): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (الائتمانات) للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

التفسير:

نلاحظ من المنحنى أعلاه أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) تتراوح ما بين 6% كحد أدنى و19% كحد أعلى، حيث تعادلت النسبة خلال سنتي 2010 و2011 وبلغت 6%، ثم تدرجت بالارتفاع خلال سنتي 2012 و2013 وبلغت 8%، 11% على التوالي، ثم تعادلت النسبة مجددا خلال سنتي 2014 و2015 وقدرت ب 10%، ثم ارتفعت إلى 12% خلال سنة 2016، ثم انخفضت قليلا خلال السنوات 2017، 2018 من 11% إلى 10%، ثم عرفت ارتفاعا خلال السنوات 2019، 2020، و2021 قدر ب 12%، 14%، 19% على التوالي.

يتبين لنا من المنحنى أعلاه أن المصرف يعمل على رفع هذه النسبة خلال سنوات الدراسة الأخيرة خاصة وأن ارتفاعها يعبر عن تغطية حقوق الملكية المتمثلة في رأس المال، العلاوات المتعلقة برأس المال، والاحتياطات

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

للاستثمارات في مجال الاقراض والتمويل والتزامه بتطبيق القيود والمعايير الخاصة بمنح الائتمان، وكفاءته في توظيف الموارد المالية مع مراعاة المخاطر الائتمانية التي تنشأ بسبب إقدام المصرف على تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة دون ضمانات كافية من طرف الزبون يضمن من خلالها المصرف استرجاعه لأصل القرض والفوائد، ومنه يتحمل المصرف خسائر عدة تؤثر على الحفاظ على مركزه المالي، ما يعني ان حياة المصرف تكون معرضة للخطر نتيجة سياساته الائتمانية غير المستقرة، والعمل على رفع هذه النسبة هو مؤشر للتحسين في تسيير السياسات الائتمانية ورفع لإجراءات الرقابة وتحقيق أداء ائتماني فعال.

ثالثا: تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المصارف التجارية على رأس المال والاحتياطيات في تمويل موجوداتها عند تعرضها إلى المخاطر¹، وتحسب النسبة كما يلي:²

$$\text{نسبة حقوق الملكية على إجمالي الموجودات} \equiv \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

1- حساب نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يشمل بسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على حقوق الملكية (رأس المال، الاحتياطيات، الأرباح الموزعة) والمعبر عنها في قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري بالبند 13، البند 14، البند 15 ضمن جانب الخصوم (رأس المال، العلاوات المتعلقة برأس المال، الاحتياطيات) على التوالي، في حين يشمل مقام النسبة على إجمالي الموجودات (الأصول)، وفي ما يلي سوف نقوم بحساب نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) كما يلي:

الجدول (03-28): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2013)

¹ جودت جعفر خطاب، إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 170

² مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 343، ص 344

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013
البند 13(خصوم)	24500000000,00	76000000000,00	76000000000,00	100000000000,00
البند 14(خصوم)	0,00	0,00	0,00	0,00
البند 15(خصوم)	81746030000,00	45814685774,62	64574991449,46	56132294831,29
حقوق الملكية	106246030000,00	121814685774,62	140574991449,46	156132294831,29
إجمالي الموجودات	2367626126000,00	2636705516258,94	2307759548231,36	2111443454229,51
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (%)	4	5	6	7

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

الجدول (03-29): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2014-2017)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017
البند 13(خصوم)	100000000000,00	100000000000,00	150000000000,00	150000000000,00
البند 14(خصوم)	0,00	0,00	0,00	0,00
البند 15(خصوم)	62064237471,59	76871890294,50	43790555375,07	68362968551,06
حقوق الملكية	162064237471,59	176871890294,50	193790555375,07	218362968551,06
إجمالي الموجودات	2581393491140,22	2602811618703,02	2574006188481,65	3122177721501,37
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (%)	6	7	8	7

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الجدول (03-30): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2018-
2021)

الوحدة: الدينار الجزائري

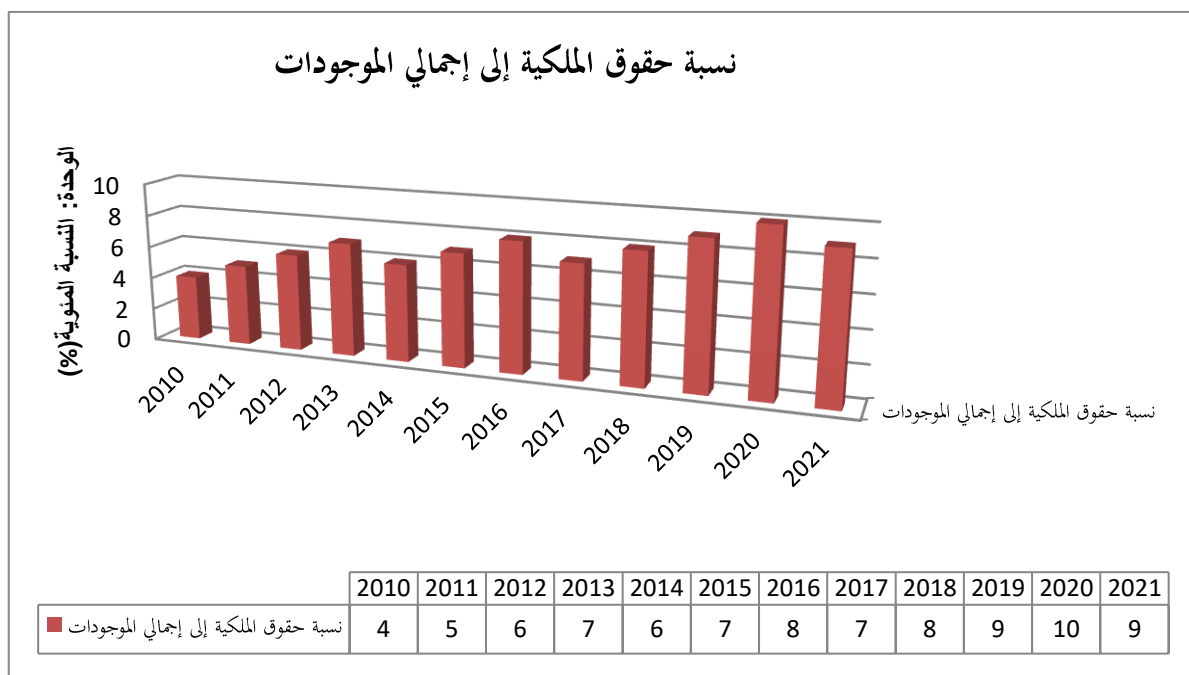
السنوات	2018	2019	2020	2021
البند 13 (خصوم)	150000000000,00	230000000000,00	230000000000,00	230000000000,00
البند 14 (خصوم)	0,00	0,00	0,00	0,00
البند 15 (خصوم)	100728613487,78	65504223228,43	98052576241,67	148205388842,24
حقوق الملكية	250728613487,78	295504223228,43	328052576241,67	378205388842,24
إجمالي الموجودات	3297324991951,42	3262369201869,98	3154689248280,45	4166607176226,45
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (%)	8	9	10	9

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج
(EXCEL)

2- التمثيل البياني لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة
(2010-2021)

الشكل (03-16): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-
2021)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)



التفسير:

نلاحظ من المنحنى أعلاه أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي للفترة (2010-2021) تأخذ مسارا تصاعديا خلال معظم سنوات الدراسة، وتتراوح ما بين 5% كحد أدنى و10% كحد أعلى، حيث أخذت النسبة تتزايد عبر السنوات 2010، 2011، 2012، 2013 وبلغت 4%، 5%، 6%، 7% على التوالي، ثم انخفضت قليلا سنة 2014 إلى 6%، ثم ارتفعت مجددا سنة 2015 و2016 إلى 7% و8% على التوالي، لتتخفض قليلا سنة 2017 إلى 7%، ثم ترتفع مجددا خلال السنوات 2018، 2019، 2020 إلى 8%، 9%، 10% على التوالي، ثم تنخفض سنة 2021 إلى 9%.

يتبين لنا توجه البنك الخارجي إلى الرفع من نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات عبر سنوات الدراسة، ذلك أنها تعبر عن المدى الذي يذهب إليه المصرف في الاعتماد على حقوق الملكية كمصدر تمويلي ذاتي لإجمالي الموجودات وهنا لدينا حالتين؛ إذا ارتفعت عن نسبة 100% فهذا يعني أن مصادر البنك الذاتية والمتمثلة في حقوق الملكية والتي تعد مصدر تمويلي طويل الأجل قد أتاحت لمواجهة جميع الاستثمارات الثابتة مع وجود فائض مالي خصص للاستثمار في الموجودات المتداولة، أما إذا كانت أقل من نسبة 100% فهذا يعني حاجة المصرف لنوعين من التمويل الأول طويل الأجل وآخر قصير الأجل مما يجبر المصرف هنا إلى اللجوء لمصادر تمويلية خارجية للوفاء بالتزاماته أي الاعتماد على أموال الغير والتي من أهمها أموال المودعين والذين

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يصعب التحكم في رغباتهم ما يعني احتمالية مواجهة مخاطر قد تؤثر على سلامة مركزه المالي، ونظرا لصعوبة الموازنة بين السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل وصعوبة التنبأ باحتياجات المصرف المستقبلية والقدرة على التخطيط لها بالإضافة إلى تخصيص موارد ضخمة لمواجهة الالتزامات طويلة الأجل حددت لجنة بازل نسبة 8% كنسبة مرجعية تستدل بها الإدارة المالية للمصارف، وفي حالة البنك الخارجي الجزائري فقد بلغت النسبة ما يساوي ويفوق 8% في 5 سنوات من سنوات الدراسة، 4 منها كانت في السنوات الأخيرة ما يدل على استقرار إدارة المصرف وكفاءتها في تحديد وتسيير والتخطيط لمواجهة التزاماتها المالية في المواعيد المحددة، في حين تذبذبت النسبة بين 4% و 7% خلال السنوات الأولى للدراسة ما يدل على عدم تمكن المصرف حينها من الموازنة بين هدي السيولة والربحية وتدعيم حقوق الملكية والتي تعد مظهر من مظاهر ارتفاع درجة الأمان المصرفي وخط الدفاع الأول والجدار الواقي للمصرف.

رابعا: تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

تفيد هذه النسبة في التعرف على قدرة المصرف في مقابلة مخاطر الاستثمار أيا كان نوعها، لذلك يمكن من هذه النسبة التعرف على مدى كفاية حقوق الملكية لمقابلة الخسائر المتوقعة والناجمة عن الاستثمار دون المساس بالودائع، وتحسب كما يلي:¹

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمارات} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{100 \times \text{الاستثمارات}}$$

1- حساب نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يشمل بسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات على حقوق الملكية (رأس المال، الاحتياطات، الأرباح الموزعة) والمعبر عنها في قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري بالبند 13، البند 14، البند 15 ضمن جانب الخصوم (رأس المال، العلاوات المتعلقة برأس المال، الاحتياطات) على التوالي، في حين يشمل مقام النسبة على إجمالي الاستثمارات والمعبر عنها في قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري بالبند 2، البند 3، البند 4، البند

¹عبد الغفار حنفي، رسمية ركي قرياقص، البورصات والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 204

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

5، البند 6 ضمن جانب الأصول (أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات، أصول مالية متاحة للبيع، قروض وديون على المؤسسات المالية، قروض وديون على الزبائن، أصول مالية مقبوضة إلى تاريخ الاستحقاق) على التوالي، وفي ما يلي سوف نقوم بحساب نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) كما يلي:

الجدول (03-31): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2013)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنو	2010	2011	2012	2013
البند 13(خصوم)	24500000000,00	76000000000,00	76000000000,00	100000000000,00
البند 14(خصوم)	0,00	0,00	0,00	0,00
البند 15(خصوم)	81746030000,00	45814685774,62	64574991449,46	56132294831,29
حقوق الملكية	106246030000,00	121814685774,62	140574991449,46	156132294831,29
البند 2(أصول)	13761161000,00	0,01	0,00	0,00
البند 3(أصول)	34793247000,00	15723509942,18	11719220,00	9342969854,64
البند 4(أصول)	1481962383000,00	1505266031242,50	1139983259293,11	643242639825,49
البند 5(أصول)	434608274000,00	564666803458,62	580656858621,99	751291690340,97
البند 6(أصول)	157881423000,00	219692295520,78	190871591663,14	177174152348,68
إجمالي الاستثمارات	2123006488000,00	2305348640164,09	1911523428798,24	1581051452369,78
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات(%)	5	5	7	10

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

الجدول (03-32) نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2014-2017)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017
البند 13(خصوم)	100000000000,00	100000000000,00	150000000000,00	150000000000,00
البند 14(خصوم)	0,00	0,00	0,00	0,00
البند 15(خصوم)	62064237471,59	76871890294,50	43790555375,07	68362968551,06
حقوق الملكية	162064237471,59	176871890294,50	193790555375,07	218362968551,06
البند 2(أصول)	18795666164,46	75977416237,67	46102921604,62	40858663916,66
البند 3(أصول)	32236411241,32	24564952630,24	88120803157,19	82969981698,26
البند 4(أصول)	753788692933,06	518947756822,39	90583911657,68	133685564491,32
البند 5(أصول)	877652593489,31	1234797639435,82	1589151710206,70	1825633756063,67
البند 6(أصول)	259323152927,62	251291422928,43	236805268019,32	207627661633,24
إجمالي الاستثمارات	1941796516755,77	2105579188054,55	2050764614645,51	2290775627803,15
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات(%)	8	8	9	10

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالاعتماد على برنامج
(EXCEL)

الجدول (03-33): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2018-
2021)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2018	2019	2020	2021
البند 13(خصوم)	150000000000,00	230000000000,00	230000000000,00	230000000000,00
البند 14(خصوم)	0,00	0,00	0,00	0,00
البند 15(خصوم)	100728613487,78	65504223228,43	98052576241,67	148205388842,24
حقوق الملكية	250728613487,78	295504223228,43	328052576241,67	378205388842,24
البند 2(أصول)	27254346261,84	18487668249,88	15552310576,70	64066365714,86
البند 3(أصول)	48222871932,76	45550792172,77	37208455272,46	803077274894,32

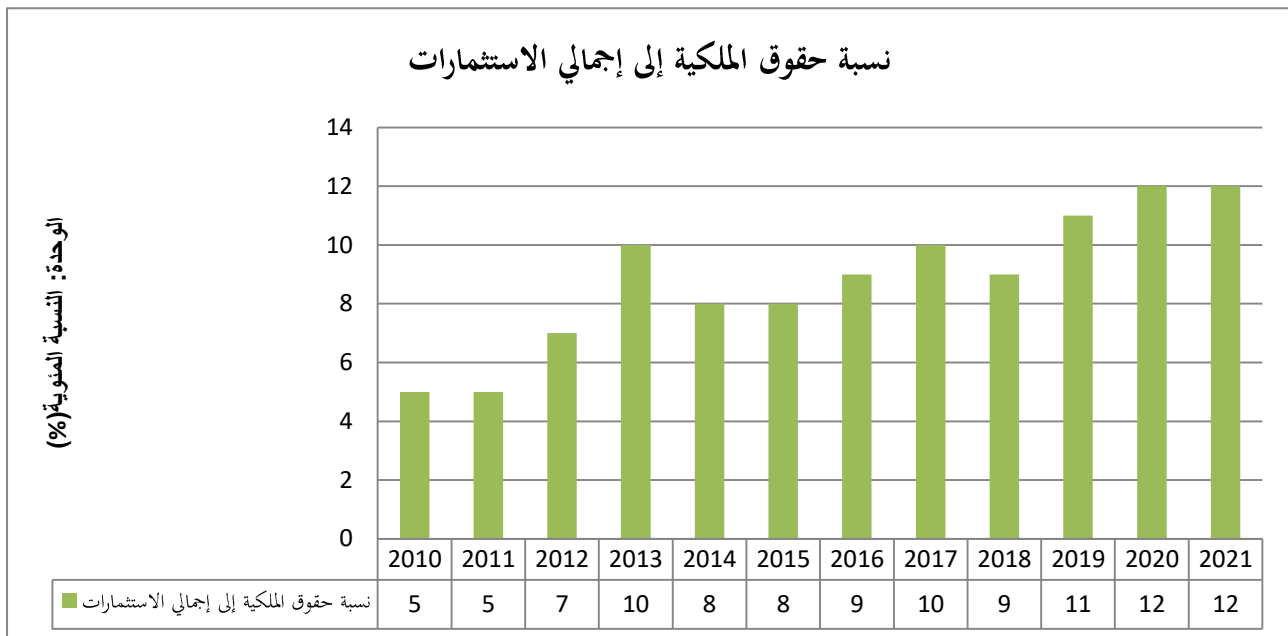
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

344659267800,59	264737807990,56	243640809682,03	283434984588,76	البند 4(أصول)
1641238283878,35	2114293603801,76	2188027270668,74	2112245392401,76	البند 5(أصول)
265910824000,73	242180082628,30	244296211258,84	217175782223,78	البند 6(أصول)
3118952016288,85	2673972260269,78	2740002752032,26	2688333377408,90	إجمالي الاستثمارات
12	12	11	9	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات(%)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج
(EXCEL)

2- التمثيل البياني لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات للبنك الخارجي الجزائري للفترة
(2010-2021)

الشكل (03-17): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-
2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج
(EXCEL)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

التفسير:

نلاحظ من المنحنى أعلاه أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) تتراوح ما بين 5% كحد أدنى و 12% كحد أعلى، حيث شهدت ثباتا خلال سنتي 2010 و 2011 وبلغت 5%، ثم أخذت النسبة تتزايد عبر السنوات 2012، 2013 وبلغت 7% و 10% على التوالي، ثم استقرت مرة أخرى عند نسبة 8% خلال سنتي 2014 و 2015، ثم ارتفعت مجددا سنتي 2016 و 2017 إلى 9% و 10% على التوالي، وانخفضت قليلا سنة 2018 إلى 9%، لترتفع مجددا خلال سنة 2019 إلى 11%، وثبتت عند 12% سنتي 2020 و 2021.

تفيد هذه النسبة في التعرف على مدى قدرة حقوق الملكية على مواجهة إجمالي المخاطر الناتجة عن الاستثمارات، وتعتبر عن العلاقة بين مدى إقدام المصرف على الاستثمار وتحقيق هدف الربحية والذي يعتبر مصدرا أساسيا في الرفع من حقوق الملكية، وبين مدى كفاية هذه الأخيرة في تغطية الخسائر الناجمة عن الاستثمارات ومواجهة الالتزامات دون المساس بالودائع و التسبب في مخاطر عدم القدرة على الاستجابة لطلبات سحب المودعين، والبنك الخارجي الجزائري قام عبر سنوات الدراسة بالرفع من حقوق الملكية عبر كل من رأس المال والاحتياطيات ما انعكس على النتائج المتوصل إليها، إذ قام البنك بالرفع في رأس المال والاحتياطيات سنتي 2013 و 2017 ما انعكس على نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات إيجابا وارتفعت إلى نسبة 10%، وقام سنة 2019 بالرفع مجددا في رأس المال ما سمح ببلوغ نسبة 11%، ثم رفع من الاحتياطيات سنتي 2020 و 2021 ما أدى إلى بلوغ نسبة 12%، ومنه كل ما أقدم المصرف على تنويع استثماراته وأوجه استخدام أمواله زادت احتمالية تحقيق الأرباح والتي يذهب جزء منها لتدعيم حقوق الملكية، وانخفاض الاستثمارات بالمصرف يؤدي إلى عدم تدفق السيولة والعوائد ما يؤثر سلبا على حقوق الملكية ويتسبب في عدم القدرة على مقابلة الالتزامات تجاه الغير.

خامسا: تحليل نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

تقيس نسبة رأس المال الخاص إلى الاستثمار في الأوراق المالية هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، ويتم حسابها على النحو الآتي:¹

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الاستثمار في الأوراق المالية}} \times 100$$

1- حساب نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يشمل بسط نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية على رأس المال الممتلك والمعبر عنه في قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري بالبند 13 ضمن جانب الخصوم (رأس المال)، في حين يشمل مقام النسبة على إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية والمعبر عنها في قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري بالبند 2، البند 3، البند 6 ضمن جانب الأصول (أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات، أصول مالية متاحة للبيع، أصول مالية مقبوضة إلى تاريخ الاستحقاق) على التوالي، وفي ما يلي سوف نقوم بحساب نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) كما يلي:

الجدول (03-34): نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2013)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013
البند 13(خصوم)	24500000000,00	76000000000,00	76000000000,00	100000000000,00
البند 2(أصول)	13761161000,00	0,01	0,00	0,00
البند 3(أصول)	34793247000,00	15723509942,18	11719220,00	9342969854,64
البند 6(أصول)	157881423000,00	219692295520,78	190871591663,14	177174152348,68
مجموع الاستثمار في الأوراق المالية	206435831000,00	235415805462,97	190883310883,14	186517122203,32
نسبة رأس المال الممتلك	12	32	40	54

¹كياس محمد الأمين، رأس مال البنوك ودوره في امتصاص المخاطر الائتمانية حالة الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 107

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

				إلى مجموع الاستثمار في الأوراق المالية(%)
--	--	--	--	---

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

الجدول (03-35): نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2014-2017)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017
البند 13(خصوم)	100000000000,00	100000000000,00	150000000000,00	150000000000,00
البند 2(أصول)	18795666164,46	75977416237,67	46102921604,62	40858663916,66
البند 3(أصول)	32236411241,32	24564952630,24	88120803157,19	82969981698,26
البند 6(أصول)	259323152927,62	251291422928,43	236805268019,32	207627661633,24
مجموع الاستثمار في الأوراق المالية	310355230333,40	351833791796,34	371028992781,13	331456307248,16
نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الاستثمار في الأوراق المالية(%)	32	28	40	45

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

الجدول (03-36): نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2018-2021)

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2018	2019	2020	2021
البند 13(خصوم)	150000000000,00	230000000000,00	230000000000,00	230000000000,00

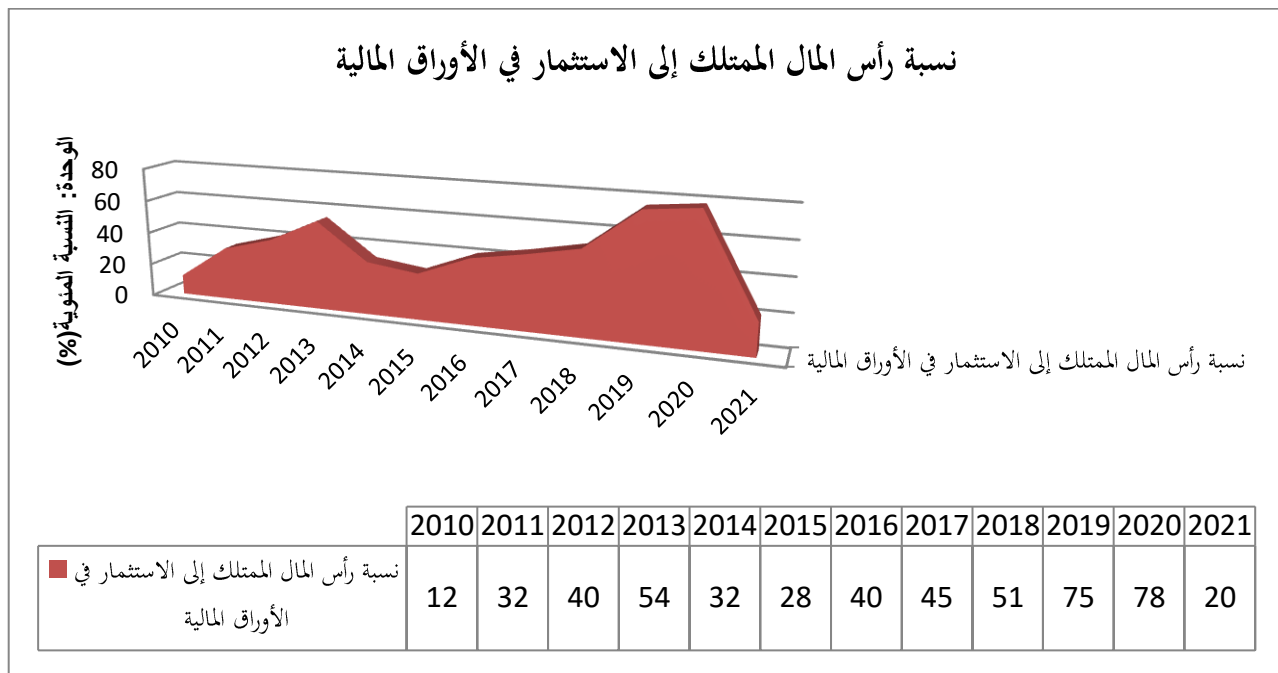
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

64066365714,86	15552310576,70	18487668249,88	27254346261,84	البند 2(أصول)
803077274894,32	37208455272,46	45550792172,77	48222871932,76	البند 3(أصول)
265910824000,73	242180082628,30	244296211258,84	217175782223,78	البند 6(أصول)
1133054464609,91	294940848477,46	308334671681,49	292653000418,38	مجموع الاستثمار في الأوراق المالية
20	78	75	51	نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الاستثمار في الأوراق المالية(%)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

2- التمثيل البياني لنسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك الخارجي
الجزائري للفترة (2010-2021)

الشكل (03-18): نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)



الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوائم الميزانية المالية للبنك الخارجي الجزائري بالإعتماد على برنامج (EXCEL)

التفسير:

نلاحظ من المنحنى أعلاه أن نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) تتراوح ما بين 12% كحد أدنى و78% كحد أعلى، حيث أخذت النسبة تتزايد عبر السنوات 2010، 2011، 2012، 2013 وبلغت 12%، 32%، 40%، 54% على التوالي، ثم انخفضت خلال سنتي 2014 و2015 إلى 32% ثم إلى 28%، ثم ارتفعت تدريجيا خلال السنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 إلى 40%، 45%، 51%، 75%، 78% على التوالي، لتتخفص سنة 2021 إلى 20%.

تعبر هذه النسبة عن قدرة رأس المال الممتلك على تغطية الخسائر الناجمة عن الاستثمار في الأوراق المالية وكلما ارتفعت دل ذلك على قدرة وقابلية المصرف على استيعاب الخسائر الرأسمالية في محفظة الأوراق المالية، وذلك دون أن تمتد آثارها إلى أموال المودعين لتعويض الخسائر، نلاحظ أنه خلال السنوات التي قام فيها المصرف التجاري برفع رأس المال أي خلال السنوات (2011، 2013، 2016، 2019) ارتفع هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية من 12% في 2010 إلى 32% في 2011، ثم من 40% في 2012 إلى 54% في 2013، ثم من 28% في 2015 إلى 40% في 2016، ثم من 51% في 2018 إلى 75% في 2019، ما يعكس ضرورة التزام المصرف بتنويع الاستثمارات في الأوراق المالية بين (أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات، أصول مالية متاحة للبيع، أصول مالية مقبوضة إلى تاريخ الاستحقاق) لتحقيق أقل حجم من الخسائر، ثم لضمان عدم انقطاع السيولة لديه نتيجة لخسارة محققة ضمن نوع معين من الاستثمارات في الأوراق المالية، بالإضافة إلى عدم الاضطرار لتسييل بعض موجوداته أو استخدام أموال المودعين التي قد يطلب سحبها من أجل الوفاء بالتزاماته المالية، وانخفاضها قد يجعل المصرف في خطر تعثر مالي ويؤدي فقدان ثقة وأمان العملاء.

المبحث الثاني: النمذجة القياسية لتأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفي على درجة الأمان

المصرفي في البنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يقع على عاتق المصارف التجارية تحقيق الكفاءة في إدارة السيولة المصرفية عبر تحديد حجم السيولة الواجب توفرها، ويتم ذلك عن طريق استخدام مؤشرات تقييم السيولة المصرفية التي يمكن من خلالها الحكم على مدى كفاية السيولة النقدية، فارتفاع هذه الأخيرة عن الحد المطلوب يعني أن أموال المصرف مجمدة وغير مستغلة ما سينعكس بشكل سلبي على استغلال الفرص الاستثمارية ومنه تحقيق المصرف لهدف الربحية، ومن ناحية أخرى يؤدي انخفاضها عن الحد المطلوب والكافي إلى فقدان عنصر الأمان والثقة في المصرف، والذي يتم قياسه عبر مؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي.

المطلب الأول: اختبارات النمذجة القياسية لتأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفي على درجة الأمان المصرفي

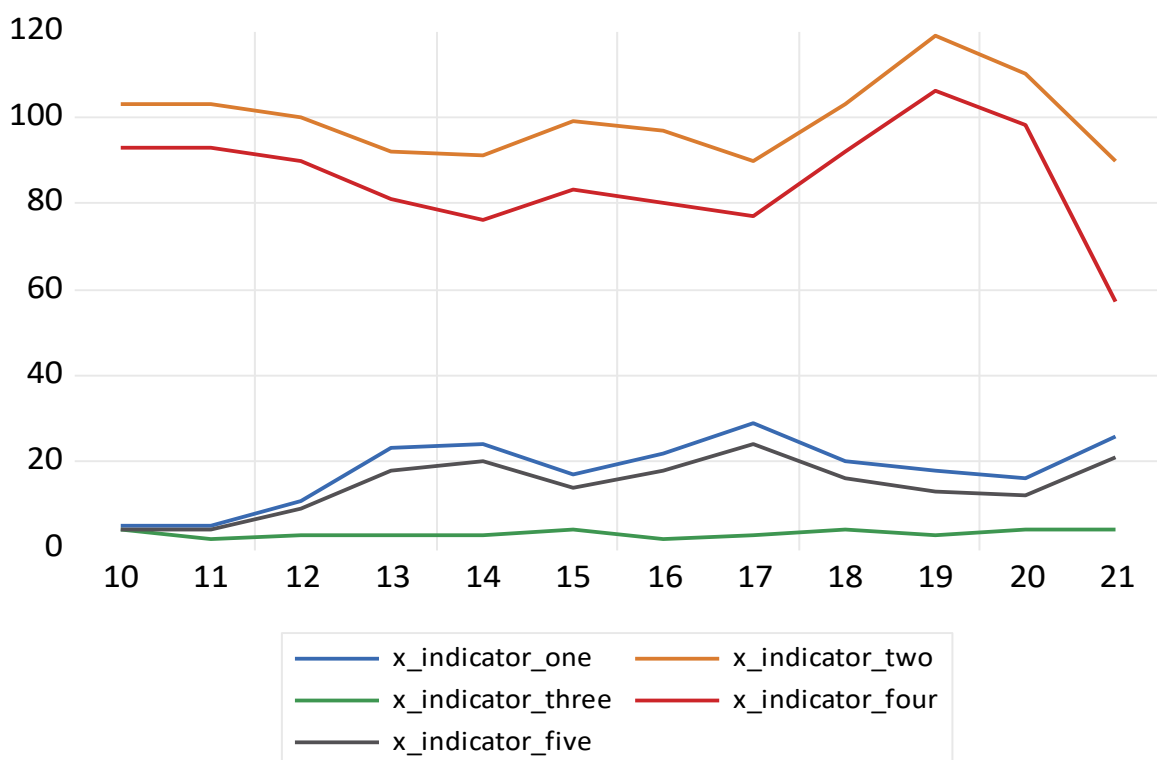
في البنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الهدف من هذا المبحث هو محاولة تحديد العلاقة التي تربط بين السيولة المصرفية (X) عبر مؤشرات تقييم السيولة المصرفية والتي تمثل المتغيرات المستقلة ونرمز لها بالرمز [مؤشر الرصيد النقدي (X_1)، مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها (X_2)، مؤشر السيولة القانونية (X_3)، مؤشر التوظيف (X_4)، مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات (X_5)]، والأمان المصرفي (Y) عبر مؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي الذي تمثل المتغيرات التابعة ونرمز لها بالرمز [مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (Y_1)، مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (Y_2)، مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (Y_3)، مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات (Y_4)، مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية (Y_5)]، وذلك في البنك الخارجي الجزائري (BEA) خلال الفترة (2010-2021)، باستخدام أسلوب النمذجة القياسية لمعادلة الانحدار الخطي البسيط والتي تحدد العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع متغير مستقل بعلاقة يمكن كتابتها على شكل نموذج، وإتباع جميع الخطوات المتعلقة بعملية التقدير الإحصائي للوصول إلى كتابة معادلة خط الانحدار الخطي البسيط.

أولاً: عرض السلاسل الزمنية لمؤشرات تقييم السيولة المصرفية (X) ودرجة الأمان المصرفي (Y):

1- عرض السلاسل الزمنية لمؤشرات تقييم السيولة المصرفية (X) للبنك الخارجي الجزائري (2010-2021)

الشكل (03-19): السلاسل الزمنية لتطور مؤشرات تقييم السيولة المصرفية (X) للبنك الخارجي الجزائري
(2010-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)
وباستعمال برنامج (EViews)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن (x_indicator_two) والذي يمثل مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها و (x_indicator_four) الذي يمثل مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات يشهدان مسارا متناسبا ويمكن تفسير هذا التناسب إلى كون الودائع وما في حكمها مصدر تمويلي أساسي بالنسبة للمصرف فارتفاعها يؤدي بالضرورة إلى توظيفها وإلا غدت أموالا مجمدة وغير مستغلة ويتم ذلك عبر توجيهها نحو الاستثمار ما يسمح بدوره من تحقيق هدف الربحية وتفادي مخاطر عدم كفاية الأرصدة النقدية لدية والتي قد تلزمه إلى تسهيل بعض موجوداته كمصدر للسيولة ومنه عدم الحفاظ على ممتلكاته، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ

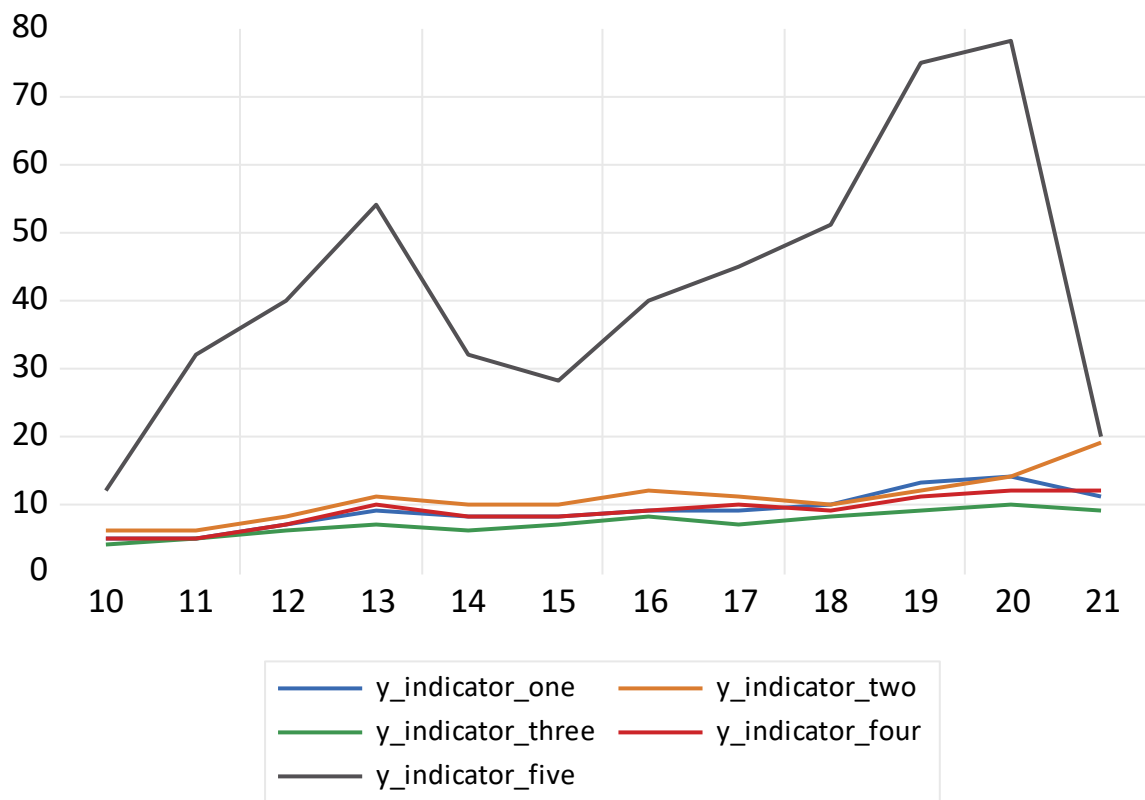
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

وجود مسار تصاعدي لكل من (x_indicator_one) والذي يمثل مؤشر الرصيد النقدي أي الأرصدة النقدية إلى الودائع وما في حكمها، و (x_indicator_five) والذي يمثل مؤشر التوظيف أي العلاقة بين القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع فارتفاع إجمالي الودائع يعبر عن إقبال المودعين على ادخار أموالهم لدى المصرف ما يسمح لهذا الأخير بزيادة قدره على الاستجابة لطلبات منح الائتمان بالإضافة إلى احتمالية توجيه جزء من هذه الأرباح إما مباشرة للأرصدة النقدية أو تجميدها عبر تدعيم كفاية أحد مكونات حقوق الملكية أي (الاحتياطات) والذي يشكل الجدار الواقي الأول للمصرف في حال التعرض للمخاطر المصرفية وهو ما تم حسابه عبر مؤشر السيولة القانونية (x_indicator_three) والذي يمثل العلاقة بين الاحتياطات وإجمالي الودائع وانخفاضه مقارنة بالنسب الأخرى يعكس توجه المصرف نحو إعادة استثمار الأرباح أو توزيعها بدلا من من تدعيم كفاية حقوق الملكية.

2- عرض السلاسل الزمنية لمؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (Y) للبنك الخارجي الجزائري (2010-2021)

الشكل (03-20): السلاسل الزمنية لتطور مؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (Y) للبنك الخارجي الجزائري (2010-2021)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن ($y_indicator_one$) و ($y_indicator_two$) و ($y_indicator_three$) و ($y_indicator_four$) والتي تمثل مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات على التوالي تشهد مسارا متناسبا ما عدا ($y_indicator_two$) أي مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض الذي يتوجه نحو الارتفاع في السنوات الأخيرة ما يمكن تفسيره بأن قدرة المصرف على مواجهة مخاطر الاستثمارات أو مخاطر الحاجة إلى السيولة في تلبية طلبات سحب الودائع أو طلبات الائتمان أو تغطية إجمالي الموجودات متكافئة نوعا ما، في حين يشهد ($y_indicator_four$) والذي يمثل مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية ارتفاعا خلال جميع سنوات الدراسة ثم انخفاضا شديدا خلال السنة الأخير للدراسة.

ثانيا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمؤشرات تقييم السيولة المصرفية (x) ودرجة الأمان المصرفي (y):

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يقال أن السلسلة الزمنية مستقرة إذا لم يكن لها اتجاه إلى أعلى أو إلى أسفل في المعدل عبر الزمن، بحيث تتميز هذه السلسلة بالخصائص الإحصائية التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن.
- ثبات تباين القيم عبر الزمن.
- التغير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحتسب عنده التغير.

ويتم إجراء اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية حتى لا تكون نتائج التقدير زائفة خصوصا إذا كان الغرض من الدراسة هو بناء نماذج الانحدار البسيط أو المتعدد، وهناك العديد من الاختبارات المعتمد لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية نذكر منها:

- طريقة الرسم البياني لقيم السلسلة الزمنية.
- طريقة رسم معاملات دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACF) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF).
- طريقة الاختبارات الإحصائية للكشف عن الاستقرار مثل اختبار (ADF)، اختبار (PP) واختبار (KPSS).¹

1- اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF)

يمكن إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) وهو الاختبار الذي يقدمه برنامج (EViews)، بحيث نضع الفرضيتين:²

(H_0) : السلسلة الزمنية لها جذر وحدة أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وتقبل هذه الفرضية لما تكون:

¹ سليمان بن بوزيد، النمذجة القياسية لتأثير حجم الودائع على الأداء الائتماني للبنوك التجارية دراسة حالة SGN الجزائر خلال الفترة 2002-

2015، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 3، 2012، ص 70

² سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص 225

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

– القيمة الإحصائية (ADF test Statistics) المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية الحرجة بمعنى

$$T_{(Stat)} > T_{(Stat \alpha\%)}$$

– القيمة المطلقة للقيمة الإحصائية (ADF test Statistics) المحسوبة أقل من القيمة الإحصائية

$$|T_{(Stat)}| < |T_{(Stat \alpha\%)}|$$

– لما تكون قيمة مستوى المعنوية (Prob) أكبر من مستوى المعنوية الحرج (0,05).

(H_1): السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة، وتقبل هذه الفرضية لما تكون:

– القيمة الإحصائية (ADF test Statistics) المحسوبة أقل من القيمة الإحصائية الحرجة بمعنى

$$T_{(Stat)} < T_{(Stat \alpha\%)}$$

– القيمة المطلقة للقيمة الإحصائية (ADF test Statistics) المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية

$$|T_{(Stat)}| > |T_{(Stat \alpha\%)}|$$

– لما تكون قيمة مستوى المعنوية (Prob) أقل من مستوى المعنوية الحرج (0,05).

أ. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير السيولة المصرفية (X) باستخدام اختبار ADF

سوف نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير السيولة المصرفية عبر اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمؤشرات تقييم السيولة المصرفية للبنك الخارجي الجزائري (BEA) للفترة (2010-2021) حيث:

X_1 : مؤشر الرصيد النقدي.

X_2 : مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها.

X_3 : مؤشر السيولة القانونية.

X_4 : مؤشر التوظيف.

X_5 : مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات.

أ-1 اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر الرصيد النقدي (x_1)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الجدول (03-37): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر الرصيد النقدي (x_1)

مؤشر الرصيد النقدي (x_1)					
البيان	مستوى المعنوية الخرج (α)	القيمة الاحصائية الحرجة	القيمة الاحصائية المحسوبة (ADF)	مستوى المعنوية (Prob)	القرار الاحصائي
الاختبار عند قيم السلسلة	5%	-1.977738	0.181159	0.7195	غير مستقرة
الاختبار عند الفرق الأول	5%	-1.988198	-2.808178	0.0108	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)
وباستعمال برنامج (EViews)

نلاحظ أن قيمة ADF test statistic المحسوبة والمساوية للقيمة (-2.808178) أقل من القيمة
الإحصائية الحرجة والمساوية للقيمة (-1.988198) بمعنى :

$$T_{(Stat)} = -2.808178 < T_{(Stat \alpha\%)} = -1.988198, \text{ ومنه نرفض فرضية العدم } H_0 \text{ ونقبل الفرضية}$$

البديلة H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة وهو ما يؤكد أن القيمة المطلقة للقيمة الإحصائية
(ADF test Statistics) المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية الحرجة أي

$$|T_{(Stat)}| = 2.808178 > |T_{(Stat \alpha\%)}| = 1.988198, \text{ و قيمة مستوى المعنوية (Prob) المساوية}$$

للقيمة (0.0108) أقل من مستوى المعنوية الحرج ($\alpha=0,05$) أي $\alpha=5\%$ $\text{Prob} = 0.0108 < \alpha$ ، بمعنى
أن السلسلة الزمنية لمؤشر الرصيد النقدي (x_1) مستقرة عند الفرق الأول.

أ-2- اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها (x_2)

الجدول (03-38): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في
حكمها (x_2)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها (x_2)					
البيان	مستوى المعنوية الخرج (α)	القيمة الاحصائية الدرجة	القيمة الاحصائية المحسوبة (ADF)	مستوى المعنوية (Prob)	القرار الاحصائي
الاختبار عند قيم السلسلة	5%	-3.212696	-3.920627	0.0174	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

نلاحظ أن قيمة ADF test statistic المحسوبة والمساوية للقيمة (-3.920627) أقل من القيمة الإحصائية الدرجة والمساوية للقيمة (-3.212696) بمعنى :

$T_{(Stat)} = -3.920627 < T_{(Stat \alpha\%)} = -3.212696$ ، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة وهو ما يؤكد أن القيمة المطلقة للقيمة الإحصائية (ADF test Statistics) المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية الدرجة أي

$|T_{(Stat)}| = 3.920627 > |T_{(Stat \alpha\%)}| = 3.212696$ ، و قيمة مستوى المعنوية (Prob)

المساوية للقيمة (0.0174) أقل من مستوى المعنوية الخرج ($\alpha=0,05$) أي Prob=

$0.0174 < \alpha=5\%$ ، بمعنى أن السلسلة الزمنية مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها (x_2) مستقرة عند قيم السلسلة.

أ-3 اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر السيولة القانونية (x_3)

الجدول (03-39): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر السيولة القانونية (x_3)

مؤشر السيولة القانونية (x_3)					
البيان	مستوى المعنوية الخرج (α)	القيمة الاحصائية الدرجة	القيمة الاحصائية المحسوبة	مستوى المعنوية (Prob)	القرار الاحصائي

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

		(ADF)			
الاختبار عند قيم السلسلة	5%	-3.175352	-3.839880	0.0176	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

نلاحظ أن قيمة ADF test statistic المحسوبة والمساوية للقيمة (-3.839880) أقل من القيمة الإحصائية الحرجة والمساوية للقيمة (-3.175352) بمعنى :

$T_{(Stat)} = -3.839880 < T_{(Stat \alpha\%)} = -3.175352$ ، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة وهو ما يؤكد أن القيمة المطلقة للقيمة الإحصائية (ADF test Statistics) المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية الحرجة أي

$|T_{(Stat)}| = 3.839880 > |T_{(Stat \alpha\%)}| = 3.175352$ ، و قيمة مستوى المعنوية (Prob) المساوية للقيمة (0.0176) أقل من مستوى المعنوية الحرج (0.05) أي $\alpha = 5\%$ $\alpha = 0.05$ ، بمعنى أن السلسلة الزمنية مؤشر السيولة القانونية (x_3) مستقرة عند قيم السلسلة.

أ-4 اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (x_4)

الجدول (03-40): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (x_4)

مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (x_4)					
البيان	مستوى المعنوية الحرج (α)	القيمة الاحصائية الحرجة	القيمة الاحصائية المحسوبة (ADF)	مستوى المعنوية (Prob)	القرار الاحصائي
الاختبار عند قيم السلسلة	5%	-3.212696	-4.174011	0.0119	مستقرة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

نلاحظ أن قيمة ADF test statistic المحسوبة والمساوية للقيمة (-4.174011) أقل من القيمة الإحصائية الحرجة والمساوية للقيمة (-3.212696) بمعنى :

$T_{(Stat)} = -4.174011 < T_{(Stat \alpha\%)} = -3.212696$ ، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة وهو ما يؤكد أن القيمة المطلقة للقيمة الإحصائية (ADF test Statistics) المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية الحرجة أي

$|T_{(Stat)}| = 4.174011 > |T_{(Stat \alpha\%)}| = 3.212696$ ، وقيمة مستوى المعنوية (Prob) المساوية للقيمة (0.0119) أقل من مستوى المعنوية الحرج ($\alpha=0,05$) أي $\alpha=5\%$ $Prob=0.0119$ ، بمعنى أن السلسلة الزمنية مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (x_4) مستقرة عند قيم السلسلة.

أ-5- اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات (x_5)

الجدول (03-41): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات (x_5)

مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات (x_5)					
البيان	مستوى المعنوية الحرج (α)	القيمة الاحصائية الحرجة	القيمة الاحصائية المحسوبة (ADF)	مستوى المعنوية (Prob)	القرار الاحصائي
الاختبار عند قيم السلسلة	5%	-1.977738	0.121224	0.7008	غير مستقرة
الاختبار عند الفرق الأول	5%	-4.246503	-4.814951	0.0280	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

نلاحظ أن قيمة ADF test statistic المحسوبة والمساوية للقيمة (-4.814951) أقل من القيمة الإحصائية الحرجة والمساوية للقيمة (-4.246503) بمعنى :

$T_{(Stat)} = -4.814951 < T_{(Stat \alpha\%)} = -4.246503$ ، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة وهو ما يؤكد أن القيمة المطلقة للقيمة الإحصائية (ADF test Statistics) المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية الحرجة أي

$|T_{(Stat)}| = 4.814951 > |T_{(Stat \alpha\%)}| = 4.246503$ ، وقيمة مستوى المعنوية (Prob) المساوية للقيمة (0.0280) أقل من مستوى المعنوية الحرج (0.05) أي $\alpha = 5\%$ $\alpha = 0.05$ ، بمعنى أن السلسلة الزمنية مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها (X_2) مستقرة عند الفرق الأول.

ب. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير الأمان المصرفي (Y) باستخدام اختبار ADF

سوف نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير الأمان المصرفي عبر اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري (BEA) للفترة (2010-2021) حيث:

y_1 : مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع.

y_2 : مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض.

y_3 : مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات.

y_4 : مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات.

y_5 : مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية.

ب-1- اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (y_1)

الجدول (03-42): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (y_1)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (y_1)					
البيان	مستوى المعنوية الخرج (α)	القيمة الاحصائية الدرجة	القيمة الاحصائية المحسوبة (ADF)	مستوى المعنوية (Prob)	القرار الاحصائي
الاختبار عند قيم السلسلة	5%	-4.008157	-4.235445	0.0375	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

نلاحظ أن قيمة ADF test statistic المحسوبة والمساوية للقيمة (-4.235445) أقل من القيمة الإحصائية الحرجة والمساوية للقيمة (-4.008157) بمعنى :

$$T_{(Stat)} = -4.235445 < T_{(Stat \alpha\%)} = -4.008157$$

البديلة H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة وهو ما يؤكد أن القيمة المطلقة للقيمة الإحصائية (ADF test Statistics) المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية الحرجة أي

$$|T_{(Stat)}| = 4.235445 > |T_{(Stat \alpha\%)}| = 4.008157$$

للقيمة (0.0375) أقل من مستوى المعنوية الحرج (0.05) أي $\alpha = 5\%$ $\text{Prob} = 0.0375 < \alpha$ ، بمعنى أن السلسلة الزمنية مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (y_1) مستقرة عند قيم السلسلة.

ب-2- اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (y_2)

الجدول (03-43): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (y_2)

مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (y_2)					
البيان	مستوى المعنوية الخرج (α)	القيمة الاحصائية الدرجة	القيمة الاحصائية المحسوبة (ADF)	مستوى المعنوية (Prob)	القرار الاحصائي

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الاختبار عند قيم السلسلة	5%	-1.977738	2.071814	0.9839	غير مستقرة
الاختبار عند الفرق الأول	5%	-1.982344	-1.170284	0.2042	غير مستقرة
الاختبار عند الفرق الثاني	5%	-2.006292	1.105713	0.9094	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)
وباستعمال برنامج (EViews)

نلاحظ أن قيمة ADF test statistic المحسوبة والمساوية للقيمة (1.105713) أكبر من القيمة
الإحصائية الحرجة والمساوية للقيمة (-2.006292) بمعنى :

$T_{(Stat)} = 1.105713 > T_{(Stat \alpha\%)} = -2.006292$ ، ومنه نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل فرضية
العدم H_0 أي أن السلسلة الزمنية لها جذر وحدة وهو ما يؤكد أن القيمة المطلقة للقيمة الإحصائية ADF
(test Statistics) المحسوبة أقل من القيمة الإحصائية الحرجة أي

$|T_{(Stat)}| = 1.105713 < |T_{(Stat \alpha\%)}| = 2.006292$ ، و قيمة مستوى المعنوية (Prob) المساوية
للقيمة (0.9094) أكبر من مستوى المعنوية الحرج (0.05) أي $\alpha = 0.05$ ، $Prob = 0.9094 > \alpha = 5\%$ ، بمعنى
أن السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (y_2) غير مستقرة.

● نظرا لعدم استقرارية مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (y_2) ضمن اختبار ديكي فولر المطور

(ADF) لذلك تم الاستعانة باختبار دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACP) والجزئي (PACF)

والذي ينص على أنه يمكن إجراء اختبار لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي ككل، ويتم ذلك من خلال
اختبار (Ljung & Gox) وهو الاختبار الوحيد الذي يقدمه برنامج (EViews) وذلك بالاعتماد
بالاعتماد على قيم الإحصائية (Q-Stat)، حيث نضع الفرضيتين:¹

¹ سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 224

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

(H₀): معاملات دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACF) والجزئي (PACF) مساوية للصفر بمعنى أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وتقبل هذه الفرضية لما تكون القيمة الإحصائية (Q-Stat) المحسوبة أقل من القيمة الإحصائية (X²-Stat) الجدولية.

(H₁): معاملات دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACP) والجزئي (PACF) تختلف جوهريا عن الصفر بمعنى أن السلسلة الزمنية مستقرة، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (Q-Stat) المحسوبة أكبر من قيمة الإحصائية (X²-Stat) الجدولية.

بحيث تستخرج القيمة الإحصائية (X²-Stat) الجدولية من جدول توزيع (X²) بدرجة حرية تساوي أكبر مقدار للتأخير حيث في هذه الحالة مقدار التأخير يساوي القيمة 11، وبمستوى معنوية ($\alpha=0.05$)، وبالرجوع إلى الجدول نجد أن قيمة الإحصائية (X²-Stat) الجدولية هي 19.675، وبعد إجراء

الاختبار تم

التوصل إلى Date: 05/19/23 Time: 21:08
Sample: 2010 2021
Included observations: 12
التالية:

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	النتائج
الشكل (03)-			1 0.473	0.473	3.4160	0.065	
			2 0.146	-0.100	3.7735	0.152	
			3 0.010	-0.025	3.7752	0.287	
(21): اختبار			4 0.070	0.116	3.8773	0.423	
			5 0.027	-0.067	3.8949	0.565	
استقرارية			6 -0.098	-0.127	4.1647	0.654	
			7 -0.047	0.096	4.2397	0.752	
السلسلة الزمنية			8 -0.068	-0.103	4.4333	0.816	
			9 -0.323	-0.381	10.290	0.328	
حقوق الملكية			10 -0.401	-0.087	23.792	0.008	
			11 -0.288	-0.025	37.689	0.000	لمؤشر

إلى إجمالي القروض (y₂) باستخدام باختبار دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACF) والجزئي (PACF)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)
وباستعمال برنامج (EViews)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الإحصائية (Q-Stat) المحسوبة بالنسبة لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (y_2) والمساوية للقيمة 37.689 أكبر من القيمة الإحصائية (X^2 -Stat) الجدولية المساوية للقيمة 19,675، وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل فرضية البديل (H_1) أي أن معاملات دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACF) والجزئي (PACF) تختلف جوهريا عن الصفر، بمعنى أن السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (y_2) هي سلسلة مستقرة عند قيم السلسلة.

ب-3- اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (y_3)

الجدول (03-44): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (y_3)

مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (y_3)					
البيان	مستوى المعنوية الحرج (α)	القيمة الاحصائية الدرجة	القيمة الاحصائية المحسوبة (ADF)	مستوى المعنوية (Prob)	القرار الاحصائي
الاختبار عند قيم السلسلة	5%	-1.977738	1.148157	0.9230	غير مستقرة
الاختبار عند الفرق الأول	5%	-3.320969	-4.041452	0.0196	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)
وباستعمال برنامج (EViews)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

نلاحظ أن قيمة ADF test statistic المحسوبة والمساوية للقيمة (-4.041452) أقل من القيمة الإحصائية الحرجة والمساوية للقيمة (-3.320969) بمعنى :

$T_{(Stat)} = -4.041452 < T_{(Stat \alpha\%)} = -3.320969$ ، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة وهو ما يؤكد أن القيمة المطلقة للقيمة الإحصائية (ADF test Statistics) المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية الحرجة أي

$|T_{(Stat)}| = 4.041452 > |T_{(Stat \alpha\%)}| = 3.320969$ ، و قيمة مستوى المعنوية (Prob) المساوية للقيمة (0.0196) أقل من مستوى المعنوية الحرج (0.05) أي $\alpha = 0.05$ ، $Prob = 0.0196 < \alpha = 5\%$ ، بمعنى أن السلسلة الزمنية مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (y3) مستقرة عند الفرق الأول.

ب-4- اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات (y4)

الجدول (03-45): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات (y4)

مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات (y4)					
البيان	مستوى المعنوية الحرج (α)	القيمة الاحصائية الحرجة	القيمة الاحصائية المحسوبة (ADF)	مستوى المعنوية (Prob)	القرار الاحصائي
الاختبار عند قيم السلسلة	5%	-1.977738	1.074275	0.9137	غير مستقرة
الاختبار عند الفرق الأول	5%	-1.982344	-3.000000	0.0070	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

نلاحظ أن قيمة ADF test statistic المحسوبة والمساوية للقيمة (-3.000000) أقل من القيمة الإحصائية الحرجة والمساوية للقيمة (-1.982344) بمعنى :

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

$T_{(Stat)} = -3.000000 < T_{(Stat \alpha\%)} = -1.982344$ ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة وهو ما يؤكد أن القيمة المطلقة للقيمة الإحصائية (ADF test Statistics) المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية الحرجة أي

$|T_{(Stat)}| = 3.000000 > |T_{(Stat \alpha\%)}| = 1.982344$ ، وقيمة مستوى المعنوية (Prob) المساوية للقيمة (0.0070) أقل من مستوى المعنوية الحرج ($\alpha=0,05$) أي $\alpha=5\%$ $Prob=0.0070$ ، بمعنى أن السلسلة الزمنية مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات (y_4) مستقرة عند الفرق الأول.

ب-5- اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية (y_5)

الجدول (03-46): اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية (y_5)

مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية (y_5)					
البيان	مستوى المعنوية الحرج (α)	القيمة الاحصائية الحرجة	القيمة الاحصائية المحسوبة (ADF)	مستوى المعنوية (Prob)	القرار الاحصائي
الاختبار عند قيم السلسلة	5%	-1.977738	-0.704888	0.3882	غير مستقرة
الاختبار عند الفرق الأول	5%	-1.988198	-2.214534	0.0329	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

نلاحظ أن قيمة ADF test statistic المحسوبة والمساوية للقيمة (-2.214534) أقل من القيمة الإحصائية الحرجة والمساوية للقيمة (-1.988198) بمعنى :

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الفرضية H_0 ونقبل الفرضية $T_{(Stat)} = -2.214534 < T_{(Stat \alpha\%)} = -1.988198$ ومنه نرفض فرضية العدم

البديلة H_1 أي أن السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة وهو ما يؤكد أن القيمة المطلقة للقيمة الإحصائية

(ADF test Statistics) المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية الحرجة أي

للقمة (0.0329) أقل من مستوى المعنوية الحرج (0.05) أي $\alpha = 5\%$ ، وقيمة مستوى المعنوية (Prob) المساوية

للقمة (0.0329) أقل من مستوى المعنوية الحرج (0.05) أي $\alpha = 5\%$ ، بمعنى

أن السلسلة الزمنية مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية (y5) مستقرة عند الفرق الأول.

• يمكن تلخيص نتائج اختبارات الاستقرار لكل من مؤشرات تقييم السيولة المصرفية (المتغيرات

المستقلة) ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (المتغيرات التابعة) في الجداول الموالية:

الجدول (03-47): نتائج اختبار الاستقرار لمؤشرات تقييم السيولة المصرفية (X)

مؤشرات تقييم السيولة المصرفية (X)	نتائج اختبار الاستقرار
مؤشر الرصيد النقدي (x_1)	مستقرة عند الفرق الأول
مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها (x_2)	مستقرة عند قيم السلسلة
مؤشر السيولة القانونية (x_3)	مستقرة عند قيم السلسلة
مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (x_4)	مستقرة عند قيم السلسلة
مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات (x_5)	مستقرة عند الفرق الأول

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

وباستعمال برنامج (EViews)

الجدول (03-48): نتائج اختبار الاستقرار لمؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (Y)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

مؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (Y)	نتائج اختبار الاستقرار
مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (y_1)	مستقرة عند قيم السلسلة
مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (y_2)	مستقرة عند قيم السلسلة
مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (y_3)	مستقرة عند الفرق الأول
مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات (y_4)	مستقرة عند الفرق الأول
مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية (y_5)	مستقرة عند الفرق الأول

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

إنطلاقاً من النتائج السابقة يمكن دراسة تأثير المتغيرات المستقلة (X_1, X_2, X_3, X_4, X_5) على المتغيرات التابعة (y_1, y_2, y_3, y_4, y_5) عبر التوليفات التالية:

➤ توليفات السلاسل الزمنية المستقرة عند قيم السلسلة هي:

- (y_1, x_2): ندرس من خلال هذه التوليفة تأثير المتغير المستقل (x_2) على المتغير التابع (y_1)
- (y_1, x_3): ندرس من خلال هذه التوليفة تأثير المتغير المستقل (x_3) على المتغير التابع (y_1)
- (y_1, x_4): ندرس من خلال هذه التوليفة تأثير المتغير المستقل (x_4) على المتغير التابع (y_1)
- (y_2, x_2): ندرس من خلال هذه التوليفة تأثير المتغير المستقل (x_2) على المتغير التابع (y_2)
- (y_2, x_3): ندرس من خلال هذه التوليفة تأثير المتغير المستقل (x_3) على المتغير التابع (y_2)
- (y_2, x_4): ندرس من خلال هذه التوليفة تأثير المتغير المستقل (x_4) على المتغير التابع (y_2)

➤ توليفات السلاسل الزمنية المستقرة عند الفرق الأول:

- (y_3, x_1) : ندرس من خلال هذه التوليفة تأثير المتغير المستقل (x_1) على المتغير التابع (y_3)
- (y_3, x_5) : ندرس من خلال هذه التوليفة تأثير المتغير المستقل (x_5) على المتغير التابع (y_3)
- (y_4, x_1) : ندرس من خلال هذه التوليفة تأثير المتغير المستقل (x_1) على المتغير التابع (y_4)
- (y_4, x_5) : ندرس من خلال هذه التوليفة تأثير المتغير المستقل (x_5) على المتغير التابع (y_4)
- (y_5, x_1) : ندرس من خلال هذه التوليفة تأثير المتغير المستقل (x_1) على المتغير التابع (y_5)
- (y_5, x_5) : ندرس من خلال هذه التوليفة تأثير المتغير المستقل (x_5) على المتغير التابع (y_5)

ثالثا : تحديد درجة التباطؤ للسلاسل الزمنية للمتغيرين (X) و (Y)

نعمد في تحديد درجة التباطؤ للسلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة أي مؤشرات تقييم السيولة المصرفية والمتغيرات التابعة أي مؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي بالاعتماد على معيار (Akaike) ومعيار (Schwarz) بحيث أن درجة التباطؤ توافق أقل قيمة للمعيارين السابقين¹، وفي حال التضارب تم أخذ قيم معيار (Schwarz) كأولوية لتحديد درجة التباطؤ، وفي مايلي سنقوم بتقسيم عملية تحديد درجة التباطؤ حسب المعادلات التي تم التوصل إليها بناء على اخبار استقرارية السلاسل الزمنية، والتي توصلنا من خلالها إلى نوعين من النتائج وهي معادلات مستقرة عند قيم السلسلة ومعادلات مستقرة عند الفرق الأول كما يلي:

1- تحديد درجة التباطؤ للسلاسل الزمنية المستقرة عند قيم السلسلة:

أ. تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزميتين (Y_1, X_2)

الشكل (03-22): نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزميتين (y_1, x_2)

¹ Akaike, H. (1974). A new look at the statistical model identification. IEEE Transactions on Automatic Control, 19(6), 716-723

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

Information Criteria by Rank and Model

Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Rank or	No Intercept	Intercept	Intercept	Intercept	Intercept
No. of CEs	No Trend	No Trend	No Trend	Trend	Trend
Log Likelihood by Rank (rows) and Model (columns)					
0	-51.51885	-51.51885	-50.58558	-50.58558	-47.56983
1	-43.83213	-42.70874	-42.10782	-38.12596	-37.97381
2	-43.73374	-37.94543	-37.94543	-32.72008	-32.72008
Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	11.10377	11.10377	11.31712	11.31712	11.11397
1	10.36643	10.34175	10.42156	9.825193	9.994762
2	11.14675	10.38909	10.38909	9.744016	9.744016*
Schwarz Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	11.22480	11.22480	11.49867	11.49867	11.35603
1	10.60849	10.61408	10.72415	10.15804*	10.35786
2	11.50985	10.81270	10.81270	10.22815	10.22815

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

يتبين من الشكل أعلاه أن درجة التباطؤ (I_2) توافق أقل قيمة لمعيار (Akaike) و درجة التباطؤ (I_1) توافق أقل قيمة لمعيار (Schwarz) لذلك نأخذ بمعيار (Schwarz).

ب. تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_1, x_3)

الشكل (03-23): نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_1, x_3)

Information Criteria by Rank and Model

Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Rank or	No Intercept	Intercept	Intercept	Intercept	Intercept
No. of CEs	No Trend	No Trend	No Trend	Trend	Trend
Log Likelihood by Rank (rows) and Model (columns)					
0	-31.33058	-31.33058	-30.50394	-30.50394	-29.92863
1	-26.18607	-21.78904	-21.02242	-5.726700	-5.597630
2	-25.75274	-19.28211	-19.28211	-1.751280	-1.751280
Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	7.066116	7.066116	7.300789	7.300789	7.585725
1	6.837214	6.157809	6.204484	3.345340*	3.519526
2	7.550547	6.656422	6.656422	3.550256	3.550256
Schwarz Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	7.187150	7.187150	7.482340	7.482340	7.827793
1	7.079283	6.430136	6.507069	3.678184*	3.882628
2	7.913650	7.080041	7.080041	4.034392	4.034392

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يتبين من الشكل أعلاه أن درجة التباطؤ (I_1) توافقت أقل قيمة لمعيار (Akaike) لمعيار (Schwarz).

ج. تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_1, x_4)

الشكل (03-24): نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_1, x_4)

Information Criteria by Rank and Model					
Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Rank or No. of CEs	No Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept Trend	Intercept Trend
Log Likelihood by Rank (rows) and Model (columns)					
0	-54.03209	-54.03209	-52.43106	-52.43106	-47.64686
1	-44.70618	-44.70534	-44.65718	-42.18436	-41.08847
2	-44.55453	-38.71650	-38.71650	-36.24359	-36.24359
Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	11.60642	11.60642	11.68621	11.68621	11.12937
1	10.54124	10.74107	10.93144	10.63687	10.61769
2	11.31091	10.54330	10.54330	10.44872*	10.44872*
Schwarz Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	11.72745	11.72745	11.86776	11.86776	11.37144
1	10.78330*	11.01340	11.23402	10.96972	10.98080
2	11.67401	10.96692	10.96692	10.93285	10.93285

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

وباستعمال برنامج (EViews)

يتبين من الشكل أعلاه أن درجة التباطؤ (I_2) توافقت أقل قيمة لمعيار (Akaike) و درجة التباطؤ (I_1) توافقت أقل قيمة لمعيار (Schwarz) لذلك نأخذ بمعيار (Schwarz).

د. تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_2, x_2)

الشكل (03-25): نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_2, x_2)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

Information Criteria by Rank and Model

Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Rank or No. of CEs	No Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept Trend	Intercept Trend
Log Likelihood by Rank (rows) and Model (columns)					
0	-54.10773	-54.10773	-49.52694	-49.52694	-49.26903
1	-49.30308	-47.84861	-43.62945	-42.43469	-42.39619
2	-49.06506	-43.56520	-43.56520	-40.42294	-40.42294
Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	11.62155	11.62155	11.10539	11.10539	11.45381
1	11.46062	11.36972	10.72589	10.68694*	10.87924
2	12.21301	11.51304	11.51304	11.28459	11.28459
Schwarz Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	11.74258	11.74258	11.28694	11.28694	11.69587
1	11.70268	11.64205	11.02848	11.01978*	11.24234
2	12.57611	11.93666	11.93666	11.76872	11.76872

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

يتبين من الشكل أعلاه أن درجة التباطؤ (I_1) توافقت أقل قيمة لمعيار (Akaike) لمعيار (Schwarz).

هـ. تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_2, x_3)

الشكل (03-26): نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_2, x_3)

Information Criteria by Rank and Model

Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Rank or No. of CEs	No Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept Trend	Intercept Trend
Log Likelihood by Rank (rows) and Model (columns)					
0	-33.10032	-33.10032	-31.32724	-31.32724	-31.00020
1	-29.02976	-24.86058	-23.14004	-23.06669	-22.74241
2	-27.44399	-23.13906	-23.13906	-21.26424	-21.26424
Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	7.420064	7.420064	7.465448	7.465448	7.800040
1	7.405952	6.772117	6.628007*	6.813339	6.948483
2	7.888798	7.427813	7.427813	7.452848	7.452848
Schwarz Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	7.541098	7.541098	7.646999	7.646999	8.042108
1	7.648020	7.044443	6.930592*	7.146182	7.311585
2	8.251900	7.851432	7.851432	7.936984	7.936984

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

يتبين من الشكل أعلاه أن درجة التباطؤ (I_1) توافق أقل قيمة لمعيار (Akaike) لمعيار (Schwarz).

و. تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_2, x_4)

الشكل (03-27): نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_2, x_4)

Information Criteria by Rank and Model					
Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Rank or	No Intercept	Intercept	Intercept	Intercept	Intercept
No. of CEs	No Trend	No Trend	No Trend	Trend	Trend
Log Likelihood by Rank (rows) and Model (columns)					
0	-55.19087	-55.19087	-50.25238	-50.25238	-47.55000
1	-47.38590	-47.34014	-44.81572	-44.31588	-42.66228
2	-47.38126	-41.90382	-41.90382	-40.57206	-40.57206
Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	11.83817	11.83817	11.25048	11.25048	11.11000
1	11.07718	11.26803	10.96314	11.06318	10.93246*
2	11.87625	11.18076	11.18076	11.31441	11.31441
Schwarz Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	11.95921	11.95921	11.43203	11.43203	11.35207
1	11.31925	11.54036	11.26573*	11.39602	11.29556
2	12.23935	11.60438	11.60438	11.79855	11.79855

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

يتبين من الشكل أعلاه أن درجة التباطؤ (I_1) توافق أقل قيمة لمعيار (Akaike) لمعيار (Schwarz).

2- تحديد درجة التباطؤ للسلاسل الزمنية المستقرة عند الفرق الأول:

أ- تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_3, x_1)

الشكل (03-28): نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_3, x_1)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

Information Criteria by Rank and Model

Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Rank or	No Intercept	Intercept	Intercept	Intercept	Intercept
No. of CEs	No Trend	No Trend	No Trend	Trend	Trend
Log Likelihood by Rank (rows) and Model (columns)					
0	-42.59081	-42.59081	-39.70916	-39.70916	-37.05358
1	-39.66180	-36.24749	-34.55304	-33.99788	-33.54842
2	-38.77591	-33.36694	-33.36694	-30.67666	-30.67666
Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	9.318163	9.318163	9.141832	9.141832	9.010716
1	9.532360	9.049497	8.910609*	8.999575	9.109684
2	10.15518	9.473388	9.473388	9.335332	9.335332
Schwarz Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	9.439197	9.439197	9.323383	9.323383	9.252784
1	9.774428	9.321824	9.213194*	9.332419	9.472786
2	10.51828	9.897007	9.897007	9.819468	9.819468

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)
وباستعمال برنامج (EViews)

يتبين من الشكل أعلاه أن درجة التباطؤ (I_1) توافق أقل قيمة لمعيار (Akaike) ومعيار (Schwarz)، كما أن الافتراض يساوي 3 والذي سوف يستخدم ضمن اعدادات اختبار التكامل المشترك.

ب- تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_3, x_5)

الشكل (03-29): نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_3, x_5)

Information Criteria by Rank and Model

Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Rank or	No Intercept	Intercept	Intercept	Intercept	Intercept
No. of CEs	No Trend	No Trend	No Trend	Trend	Trend
Log Likelihood by Rank (rows) and Model (columns)					
0	-40.20826	-40.20826	-36.92581	-36.92581	-34.07954
1	-36.92693	-33.25717	-31.50254	-31.10213	-30.90824
2	-36.15801	-30.18201	-30.18201	-27.98386	-27.98386
Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	8.841652	8.841652	8.585162	8.585162	8.415908
1	8.985387	8.451434	8.300508*	8.420426	8.581647
2	9.631602	8.836402	8.836402	8.796773	8.796773
Schwarz Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	8.962686	8.962686	8.766713	8.766713	8.657976
1	9.227455	8.723761	8.603093*	8.753269	8.944750
2	9.994704	9.260021	9.260021	9.280909	9.280909

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

يتبين من الشكل أعلاه أن درجة التباطؤ (I_1) توافق أقل قيمة لمعيار (Akaike) ومعيار (Schwarz)، كما أن الافتراض يساوي 3 والذي سوف يستخدم ضمن اعدادات اختبار التكامل المشترك.

ج. تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_4, x_1)

الشكل (03-30): نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_4, x_1)

Information Criteria by Rank and Model					
Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Rank or No. of CEs	No Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept Trend	Intercept Trend
Log Likelihood by Rank (rows) and Model (columns)					
0	-48.03156	-48.03156	-46.39999	-46.39999	-44.35615
1	-45.25994	-42.27952	-41.49836	-40.06777	-39.85861
2	-44.38155	-40.08318	-40.08318	-37.49976	-37.49976
Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	10.40631	10.40631	10.48000	10.48000	10.47123
1	10.65199	10.25590	10.29967	10.21355*	10.37172
2	11.27631	10.81664	10.81664	10.69995	10.69995
Schwarz Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	10.52735*	10.52735*	10.66155	10.66155	10.71330
1	10.89406	10.52823	10.60226	10.54640	10.73482
2	11.63941	11.24026	11.24026	11.18409	11.18409

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

يتبين من الشكل أعلاه أن درجة التباطؤ (I_1) توافق أقل قيمة لمعيار (Akaike) و درجة التباطؤ (I_0) توافق أقل قيمة لمعيار (Schwarz) لذلك نأخذ بمعيار (Schwarz)، كما أن الافتراض يساوي 1 والذي سوف يستخدم ضمن اعدادات اختبار التكامل المشترك.

د. تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_4, x_5)

الشكل (03-31): نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (y_4, x_5)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

Information Criteria by Rank and Model

Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Rank or No. of CEs	No Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept Trend	Intercept Trend
Log Likelihood by Rank (rows) and Model (columns)					
0	-46.86652	-46.86652	-45.19570	-45.19570	-43.45092
1	-44.10479	-41.15793	-40.35054	-38.84588	-38.79016
2	-43.22290	-38.85682	-38.85682	-36.24329	-36.24329
Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	10.17330	10.17330	10.23914	10.23914	10.29018
1	10.42096	10.03159	10.07011	9.969175*	10.15803
2	11.04458	10.57136	10.57136	10.44866	10.44866
Schwarz Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	10.29434*	10.29434*	10.42069	10.42069	10.53225
1	10.66303	10.30391	10.37269	10.30202	10.52113
2	11.40768	10.99498	10.99498	10.93279	10.93279

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

يتبين من الشكل أعلاه أن درجة التباطؤ (I_1) توافق أقل قيمة لمعيار (Akaike) و درجة التباطؤ (I_0) توافق أقل قيمة لمعيار (Schwarz) لذلك نأخذ بمعيار (Schwarz)، كما أن الافتراض يساوي 1 وكذا 2 والذي سوف يستخدم ضمن اعدادات اختبار التكامل المشترك.

هـ - تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنية (y_5, x_1)

الشكل (03-32): نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنية (y_5, y_1)

Information Criteria by Rank and Model

Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Rank or No. of CEs	No Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept Trend	Intercept Trend
Log Likelihood by Rank (rows) and Model (columns)					
0	-77.28139	-77.28139	-77.16196	-77.16196	-74.20766
1	-71.86348	-71.40361	-71.30001	-71.00073	-68.27596
2	-71.81208	-67.61234	-67.61234	-66.01455	-66.01455
Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	16.25628	16.25628	16.63239	16.63239	16.44153
1	15.97270*	16.08072	16.26000	16.40015	16.05519
2	16.76242	16.32247	16.32247	16.40291	16.40291
Schwarz Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	16.37731	16.37731	16.81394	16.81394	16.68360
1	16.21476*	16.35305	16.56259	16.73299	16.41829
2	17.12552	16.74609	16.74609	16.88705	16.88705

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

يتبين من الشكل أعلاه أن درجة التباطؤ (I_1) توافق أقل قيمة لمعيار (Akaike) ومعيار (Schwarz)، كما أن الافتراض يساوي 1 والذي سوف يستخدم ضمن اعدادات اختبار التكامل المشترك.

و- تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنية (y_5, x_5)

الشكل (03-33): نتائج تحديد درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنية (y_5, x_5)

Information Criteria by Rank and Model					
Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Rank or No. of CEs	No Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept Trend	Intercept Trend
Log Likelihood by Rank (rows) and Model (columns)					
0	-75.16092	-75.16092	-75.08841	-75.08841	-71.91426
1	-69.78233	-69.04896	-68.98411	-68.88624	-66.40995
2	-69.70920	-65.38747	-65.38747	-64.18179	-64.18179
Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	15.83218	15.83218	16.21768	16.21768	15.98285
1	15.55647*	15.60979	15.79682	15.97725	15.68199
2	16.34184	15.87749	15.87749	16.03636	16.03636
Schwarz Criteria by Rank (rows) and Model (columns)					
0	15.95322	15.95322	16.39923	16.39923	16.22492
1	15.79853*	15.88212	16.09941	16.31009	16.04509
2	16.70494	16.30111	16.30111	16.52049	16.52049

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

يتبين من الشكل أعلاه أن درجة التباطؤ (I_1) توافق أقل قيمة لمعيار (Akaike) ومعيار (Schwarz)، كما أن الافتراض يساوي 1 والذي سوف يستخدم ضمن اعدادات اختبار التكامل المشترك.

رابعاً: اختبار التكامل المشترك (Johanson Julius) بين مؤشرات تقييم السيولة المصرفية (X) وتقييم الأمان المصرفي (Y)

الهدف من هذا الاختبار أنه يقيس العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، بمعنى انه بناء على نموذج التقدير المبني على أساس سلوك السلاسل الزمنية للمتغيرات يمكن دراسة العلاقة في المدى القصير، ولكن لا

يمكن التأكيد من وجود هذه العلاقة في المدى الطويل وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في ترجمة النتائج الإحصائية المتحصل عليها من خلال نموذج التقدير، وللقيام باختبار التكامل المشترك (Johansen & Julius) بين أي متغيرين أو أكثر لابد من توفر شرطين أساسيين هما:¹

– استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة في غير قيمها بمعنى أن تكون مستقرة عند الفرق الأول أو عند الفرق الثاني.

– بالإضافة إلى ضرورة أن تكون السلاسل الزمنية قيد الدراسة لها نفس درجة التباطؤ.

حيث اقترح الباحثان (Johansen & Julius) طريقتين لاختبار التكامل المشترك هما:

- طريقة اختبار الأثر Trace test والتي تفترض في الفرضية البديلة وجود متجه تكامل مشترك واحد بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل تساوي الواحد ($q=1$).
- وطريقة القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigen value test) والتي تفترض في الفرضية البديلة وجود متجه تكامل مشترك واحد على الأقل بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل أكبر أو تساوي الواحد ($q \geq 1$).

وبالنسبة لهذه الدراسة سبق وأن توصلنا إلى أن المتغيرات التابعة (y_1) و (y_2) والتي نريد دراسة أثر المتغيرات

المستقلة (x_2, x_3, x_4) عليها مستقرة عند قيم السلسلة ومنه لا يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك عليها. x^2

ذلك أنه لا يتم إجراء اختبار التكامل المشترك (Cointegration test) على سلسلة زمنية مستقرة عند قيمها فإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند قيمها (stationary at level) فذلك يعني أنها لا تحتاج إلى إجراء اختبار التكامل المشترك باعتبار أن السلاسل الزمنية المستقرة عند قيمها لا تظهر اتجاهها أو أنماطا منهجية بمرور الوقت أي لا تظهر السلاسل الزمنية المستقرة عند قيمها اتجاهات طويلة الأجل والذي يعتبر الهدف من تم تصميم اختبارات التكامل المشترك، إذ أعد هذا الأخير للكشف عن العلاقات طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة عند قيمها أي عند الفرق الأول (stationary at first difference) أو

¹ Erik Hjalmarsson, Pär Österholm, Testing for Cointegration Using the Johansen Methodology When Variables are Near-Integrated, IMF working paper, 2007, p04-05

الثاني (stationary at first difference)، بمعنى أنه يستخدم للتحقق مما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأمد (cointegration) بين سلسلتين زمنيتين غير مستقرتين عند قيمهما، فإذا تم تحديد وجود علاقة التكامل المشترك، فإن ذلك يشير إلى وجود توازن طويل الأمد بين السلسلتين واستجابة مشتركة للصدمات¹. في هذه الحالة يمكن متابعة عملية التحليل باستخدام تقنيات إحصائية أخرى بحيث تكون مناسبة للسلاسل الثابتة الثابتة عند قيمها ودون إجراء اختبار التكامل المشترك، ومنه سنقوم مباشرة بإجراء اختبار السببية لجرانجر وتقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط للسلاسل الزمنية المستقرة عند قيمها، باعتبار أن الانحدار الخطي البسيط هو أسلوب إحصائي يستخدم لنمذجة العلاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل متعددة بغض النظر عن مستوى الاستقرار، وباعتبار أنه يمكننا إجراء اختبار سببية جرانجر على سلسلة زمنية ثابتة عند قيمها فقد تم تصميم اختبار سببية جرانجر لفحص العلاقة السببية بين متغيرين من متغيرات التسلسل الزمنية حتى إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند قيمها باعتبار أن هذا لا يعني أن المتغيرات ليست مرتبطة سببياً، ومنه لا يزال من الممكن تطبيق اختبار جرانجر السببية للتحقيق في السببية الاتجاهية بين المتغيرات².

أما باقي المتغيرات التابعة (y_3, y_4, y_5) والمتغيرات المستقلة (x_1, x_5) مستقرة عند الفرق الأول، وقد سبق تحديد درجة التباطؤ الخاصة بالسلاسل الزمنية للمتغيرات، ومنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك عليها بالاعتماد على برنامج (EViews).

1- اختبار التكامل المشترك بطريقة اختبار الأثر: (Trace test)

للقيام بهذا الاختبار نضع الفرضيتين³:

¹ Johansen, S. (1988). Statistical analysis of cointegration vectors in Gaussian vector autoregressive models. Journal of Economic Dynamics and Control, 12(2-3), 235-242

² Granger, C. W. J. (1969). Investigating causal relations by econometric models and cross-spectral methods. Econometrica, 37(3), 428-429

³ Johansen, S. (1991). Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models. Econometrica, 59(6), 1555-1557

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

(H_0): لا يوجد متجهة تكامل مشترك بين المتغيرين في المدى الطويل بمعنى أن ($q=0$)، وتقبل هذه الفرضية

لما تكون قيمة الإحصائية (Trace Statistic) المحسوبة أقل من القيمة الإحصائية الحرجة (Critical Value)، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية (α) أكبر من 0.05.

(H_1): يوجد متجهة تكامل مشترك وحيد بين المتغيرين في المدى الطويل بمعنى أن ($q=1$)، وتقبل هذه

الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (Trace Statistic) المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية الحرجة (Critical Value)، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية (α) أقل من 0.05.

أ. تحديد التكامل المشترك بين المتغيرات بطريقة اختبار الأثر (Trace Test):

الجدول (03-49): نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرات بطريقة اختبار الأثر (Trace Test)

القرار الاحصائي	مستوى المعنوية (Prob)	الاحصائية الحرجة (Critical Value 0.05)	احصائية الأثر (Trace Statistic)	القيمة الحدية	
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.1269	15.49471	12.68445	متجه تكاملي واحد (None)	(y ₃ , x ₁)
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.1235	3.841465	2.372210	متجهين تكامليين (At most 1)	
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.0981	15.49471	13.48760	متجه تكاملي واحد (None)	(y ₃ , x ₅)
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.1041	3.841465	2.641056	متجهين تكامليين (At most 1)	
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.2962	12.32090	7.300020	متجه تكاملي واحد (None)	(y ₄ , x ₁)
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.2176	4.129906	1.756776	متجهين تكامليين (At most 1)	

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

مشارك بين المتغيرين				most 1)	
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.2974	12.32090	7.287231	متجه تكاملي واحد (None)	(y ₄ , x ₅)
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.2165	4.129906	1.763783	متجهين تكامليين (At most 1)	
يوجد متجه تكامل مشترك	0.0137	15.49471	19.09925	متجه تكاملي واحد (None)	(y ₅ , x ₁)
يوجد متجه تكامل مشترك	0.0066	3.841465	7.375341	متجهين تكامليين (At most 1)	
يوجد متجه تكامل مشترك	0.0122	15.49471	19.40188	متجه تكاملي واحد (None)	(y ₅ , x ₅)
يوجد متجه تكامل مشترك	0.0073	3.841465	7.193284	متجهين تكامليين (At most 1)	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

القرار الإحصائي:

- بالنسبة للمتغيرات: [(y₃, x₁), (y₃, x₅), (y₄, x₁), (y₄, x₅)]

نلاحظ أن قيمة (Trace statistic) المحسوبة أقل من القيمة الإحصائية الحرجة (Critical Value) ومنه نقبل فرضية العدم H₀ ونرفض الفرضية البديلة H₁ أي أنه لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين في المدى الطويل، وهو ما تؤكدته قيمة مستوى المعنوية الأكبر من (α=0.05).

- بالنسبة لـ (y₅, x₁): نلاحظ أن قيمة (Trace statistic) المحسوبة المساوية للقيمة (19.09925) عند متجه تكاملي واحد (None) أكبر من القيمة الإحصائية الحرجة (Critical Value) المساوية للقيمة (15.49471) وقيمة (Trace statistic) المحسوبة المساوية للقيمة (7.375341) عند متجهين تكامليين (At most 1) أكبر من القيمة الإحصائية

- الدرجة (Critical Value) المساوية للقيمة (3.841465) ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أنه يوجد متجهة تكامل مشترك بين المتغيرين (y_5, x_1) في المدى الطويل وذلك عند متجه تكاملي واحد (None) وعند متجهين تكامليين (At most 1)، وهو ما تؤكد قيمة مستوى المعنوية المساوية للقيمة (0.0137) و (0.006) الأقل من $(\alpha=0.05)$.
 - بالنسبة ل (y_5, x_5) : نلاحظ أن قيمة (Trace statistic) المحسوبة المساوية للقيمة (19.40188) عند متجه تكاملي واحد (None) أكبر من القيمة الإحصائية الدرجة (Critical Value) المساوية للقيمة (15.49471) وقيمة (Trace statistic) المحسوبة المساوية للقيمة (7.193284) عند متجهين تكامليين (At most 1) أكبر من القيمة الإحصائية الدرجة (Critical Value) المساوية للقيمة (3.841465) ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أنه يوجد متجهة تكامل مشترك بين المتغيرين (y_5, x_1) في المدى الطويل وذلك عند متجه تكاملي واحد (None) وعند متجهين تكامليين (At most 1)، وهو ما تؤكد قيمة مستوى المعنوية المساوية للقيمة (0.0122) و (0.0073) الأقل من $(\alpha=0.05)$.
- بناءً على ما سبق يمكن القول أنه بطريقة اختبار الأثر (Trace Test) يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين (y_5, x_1) أي بين مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية ومؤشر الرصيد النقدي و (y_5, x_5) أي بين مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية و مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات في المدى الطويل للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2010-2021).

2- اختبار التكامل المشترك بطريقة القيمة الحدية العظمى (Maximum Eigen value test)

للقيام بهذا الاختبار نضع الفرضيتين¹:

¹ Johansen, op, cité, 1565-1568

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

(H_0): لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين في المدى الطويل بمعنى أن ($q=0$)، و تقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (Maximum Eigen value Statistics) المحسوبة أقل من القيمة الإحصائية الحرجة (Critical Value)، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية (α) أكبر من 0,05.

(H_1): يوجد على الأقل متجه تكامل مشترك واحد على الأقل بين المتغيرين في المدى الطويل بمعنى أن ($q=1$) وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (Maximum Eigen value) المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية الحرجة (Critical Value)، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية (α) أقل من ($\alpha=0.05$).

أ. تحديد التكامل المشترك بين المتغيرات بطريقة اختبار الأثر (Maximum Eigen value):

الجدول (03-50): نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرات بطريقة القيمة الحدية العظمى (Maximum Eigen value)

القرار الإحصائي	مستوى المعنوية (Prob)	الاحصائية الحرجة (Critical Value 0.05)	الاحصائية الحدية العظمى (Maximum Eigen value)	القيمة الحدية	
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.1922	14.26460	10.31224	متجه تكاملي واحد (None)	(y ₃ , x ₁)
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.1235	3.841465	2.372210	متجهين تكامليين (At most 1)	
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.0981	15.49471	13.48760	متجه تكاملي واحد (None)	(y ₃ , x ₅)

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.1041	3.841465	2.641056	متجهين تكامليين (At most 1)	
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.4046	11.22480	5.543244	متجه تكاملي واحد (None)	(y ₄ , x ₁)
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.2176	4.129906	1.756776	متجهين تكامليين (At most 1)	
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.4071	11.22480	5.523448	متجه تكاملي واحد (None)	(y ₄ , x ₅)
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.2165	4.129906	1.763783	متجهين تكامليين (At most 1)	
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.1214	14.26460	11.72391	متجه تكاملي واحد (None)	(y ₅ , x ₁)
يوجد متجهة تكامل مشترك	0.0066	3.841465	7.375341	متجهين تكامليين (At most 1)	
لا يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين	0.1030	14.26460	12.20860	متجه تكاملي واحد (None)	(y ₅ , x ₅)
يوجد متجهة تكامل مشترك	0.0073	3.841465	7.193284	متجهين تكامليين (At most 1)	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

➤ القرار الاحصائي:

• بالنسبة للمتغيرات: [(y₃, x₁), (y₃, x₅), (y₄, x₁), (y₄, x₅)]

نلاحظ أن قيمة (Maximum Eigen value) المحسوبة أقل من القيمة الإحصائية الحرجة (Critical Value) ومنه نقبل فرضية العدم H₀ ونرفض الفرضية البديلة H₁ أي أنه لا يوجد متجهة تكامل مشترك بين المتغيرين في المدى الطويل، وهو ما تؤكد قيمة مستوى المعنوية الأكبر من (α=0.05).

- بالنسبة ل(y_5, x_1): نلاحظ أن قيمة (Maximum Eigen value) المحسوبة المساوية للقيمة (7.375341) أكبر من القيمة الإحصائية الحرجة (Critical Value) المساوية للقيمة (3.841465) ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أنه يوجد متجهة تكامل مشترك بين المتغيرين (y_5, x_1) في المدى الطويل وذلك عند متجهين تكامليين (At most 1)، وهو ما تؤكد قيمة مستوى المعنوية المساوية للقيمة (0.0066) الأقل من ($\alpha=0.05$).
 - بالنسبة ل(y_5, x_5): نلاحظ أن قيمة (Maximum Eigen value) المحسوبة المساوية للقيمة (7.193284) أكبر من القيمة الإحصائية الحرجة (Critical Value) المساوية للقيمة (3.841465) ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أنه يوجد متجهة تكامل مشترك بين المتغيرين (y_5, x_1) في المدى الطويل وذلك عند متجهين تكامليين (At most 1)، وهو ما تؤكد قيمة مستوى المعنوية المساوية للقيمة (0.0073) الأقل من ($\alpha=0.05$).
- بناءً على ما سبق يمكن القول أنه بطريقة القيمة الحدية العظمى (Maximum Eigen value) يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين (y_5, x_1) أي بين مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية ومؤشر الرصيد النقدي و(y_5, x_5) أي بين مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية و مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات في المدى الطويل للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2010-2021).

خامسا: اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (x_n, y_n)

اختبار سببية جرانجر هو طريقة إحصائية تستخدم لتحديد العلاقة السببية بين متغيري السلاسل الزمنية. تم تقديمه بواسطة Clive Granger في عام 1969 وأصبح منذ ذلك الحين أداة مستخدمة على نطاق واسع في الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية.

وفقا لـ (Granger 1980) فإن الفكرة الأساسية وراء اختبار Granger للسببية هي أنه إذا كان المتغير X يمكن أن يساعد في التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير Y بما يتجاوز ما يمكن توقعه بالقيم السابقة لـ Y وحدها، فيمكننا القول أن X Granger عبارة أخرى تحتوي القيم السابقة لـ X على معلومات تعمل على تحسين التنبؤ بـ Y ، مما يشير إلى وجود علاقة سببية محتملة، بعبارة أخرى يتضمن اختبار سببية جرانجر تقدير نموذجين للانحدار: أحدهما يحتوي فقط على القيم المتأخرة لـ Y التي تتنبأ بالقيمة الحالية لـ Y ،

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

ونموذج آخر مع القيم المتأخرة لكل من X و Y للتنبؤ بالقيمة الحالية Y_t من خلال مقارنة الأداء التنبؤي للنموذجين باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

ومن المهم أن نلاحظ أن اختبار سببية جرانجر لا يؤسس علاقة سببية نهائية بالمعنى الدقيق للكلمة ، ولكنه يوفر دليلا إحصائيا للسببية بناء على القوة التنبؤية للمتغيرات. علاوة على ذلك ، ينبغي الحرص على مراعاة العوامل الأخرى ومعرفة المجال عند تفسير النتائج.

من المهم أن نلاحظ أن اختبار سببية جرانجر لا يؤسس علاقة سببية نهائية بالمعنى الدقيق للكلمة ، ولكنه يوفر دليلا إحصائيا للسببية بناء على القوة التنبؤية للمتغيرات. علاوة على ذلك ، ينبغي الحرص على مراعاة العوامل الأخرى ومعرفة المجال عند تفسير النتائج¹.

من خلال بيانات هذه الدراسة نضع فرضية العدم (H_0) لكل اتجاه من السببية كما يلي:²

H_0 1: المتغير (x_n) لا يسبب سلوك المتغير (y_n) وفق اقتراح (Granger) ، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (F-Statistic) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية (F-Statistics) الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية أكبر من القيمة $(\alpha=0,05)$.

H_0 2: المتغير (y_n) لا يسبب سلوك المتغير (x_n) وفق اقتراح (Granger) ، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (F-Statistic) المحسوبة أقل من قيمة الإحصائية (F-Statistics) الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية أكبر من القيمة $(\alpha=0,05)$.

H_1 1: المتغير (x_n) يسبب سلوك المتغير (y_n) وفق اقتراح (Granger) ، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (F-Statistic) المحسوبة أكبر من قيمة الإحصائية (F-Statistics) الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية أقل من القيمة $(\alpha=0,05)$.

¹ Granger, op, cité, 342-349

² سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 230

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

(H₁)₂: المتغير (y_n) يسبب سلوك المتغير (x_n) وفق اقتراح (Granger) ، وتقبل هذه الفرضية لما تكون قيمة الإحصائية (F-Statistic) المحسوبة أكبر من قيمة الإحصائية (F-Statistics) الجدولية، أو لما تكون قيمة مستوى المعنوية أقل من القيمة (α=0,05).

الجدول (51-03): نتائج تحديد اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (x_n, y_n)

فرضية العدم الأولى (H ₀) ₁			فرضية العدم الثانية (H ₀) ₂		
المتغيرات	القيمة الإحصائية (F-Statistic)	مستوى المعنوية (Prob)	القرار الإحصائي	القيمة الإحصائية (F-Statistic)	مستوى المعنوية (Prob)
(y ₁ x ₃)	0.03941	0.8476	قبول فرضية العدم الأولى	9.52447	0.0150
(y ₂ x ₂)	6.11759	0.0385	رفض فرضية العدم الأولى	0.50231	0.4986
(y ₂ x ₃)	1.34013	0.2804	قبول فرضية العدم الأولى	5.45647	0.0477
(y ₂ x ₄)	7.10147	0.0286	رفض فرضية العدم الأولى	2.11542	0.1839

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

تحليل نتائج فرضية العدم الأولى (H₀)₁:

- بالنسبة للمتغيرين (y₁ x₃): قبول فرضية العدم الأولى والقائلة بأن المتغير x₃ (مؤشر السيولة القانونية) لا يسبب سلوك المتغير y₁ (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع) وفق اقتراح (Granger) ونرفض هذه الفرضية بما أن قيمة مستوى المعنوية (Prob) أكبر من القيمة (α=0.05)

- بالنسبة للمتغيرين $(y_2 \ x_2)$: رفض فرضية العدم الأولى والقائلة بأن المتغير x_2 لا يسبب سلوك المتغير y_2 وفق اقتراح (Granger) ونرفض هذه الفرضية بما أن قيمة مستوى المعنوية (Prob) أقل من القيمة $(\alpha=0.05)$ ، ومنه نقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن المتغير (مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها) يسبب سلوك المتغير (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض)، أي أن المتغير الأول x_2 هو متغير مستقل والمتغير الثاني y_2 هو متغير تابع.
- بالنسبة للمتغيرين $(y_2 \ x_3)$: قبول فرضية العدم الأولى والقائلة بأن المتغير x_3 (مؤشر السيولة القانونية) لا يسبب سلوك المتغير y_2 (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض) وفق اقتراح (Granger) ونقبل هذه الفرضية بما أن قيمة مستوى المعنوية (Prob) أكبر من القيمة $(\alpha=0.05)$.
- بالنسبة للمتغيرين $(y_2 \ x_4)$: رفض فرضية العدم الأولى والقائلة بأن المتغير x_4 لا يسبب سلوك المتغير y_2 وفق اقتراح (Granger) ونرفض هذه الفرضية بما أن قيمة مستوى المعنوية (Prob) أقل من القيمة $(\alpha=0.05)$ ، ومنه نقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن المتغير (مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع) يسبب سلوك المتغير (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض)، أي أن المتغير x_4 هو متغير مستقل والمتغير الثاني y_2 هو متغير تابع.

تحليل نتائج فرضية العدم الأولى (H_0) :

- بالنسبة للمتغيرين $(y_1 \ x_3)$: رفض فرضية العدم الثانية والقائلة بأن المتغير y_1 لا يسبب سلوك المتغير x_3 وفق اقتراح (Granger) ونرفض هذه الفرضية بما أن قيمة مستوى المعنوية (Prob) أقل من القيمة $(\alpha=0.05)$ ، ومنه نقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن المتغير (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع) يسبب سلوك المتغير (مؤشر السيولة القانونية)، أي أن المتغير هو y_1 متغير مستقل والمتغير الثاني x_3 هو متغير تابع.
- بالنسبة للمتغيرين $(y_2 \ x_2)$: قبول فرضية العدم الثانية والقائلة بأن المتغير y_2 (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض) لا يسبب سلوك المتغير x_2 (مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها) وفق

اقترح (Granger) ونقبل هذه الفرضية بما أن قيمة مستوى المعنوية (Prob) أكبر من القيمة $(\alpha=0.05)$.

- بالنسبة للمتغيرين (y_2, x_3) : رفض فرضية العدم الثانية والقائلة بأن المتغير y_2 لا يسبب سلوك المتغير x_3 وفق اقتراح (Granger) ونرفض هذه الفرضية بما أن قيمة مستوى المعنوية (Prob) أقل من القيمة $(\alpha=0.05)$ ، ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن المتغير (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض) يسبب سلوك المتغير (مؤشر السيولة القانونية)، أي أن المتغير y_2 هو متغير مستقل والمتغير الثاني x_3 هو متغير تابع.
- بالنسبة للمتغيرين (y_2, x_4) : قبول فرضية العدم الثانية وقبول والقائلة بأن المتغير y_2 (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض) لا يسبب سلوك المتغير x_4 (مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع) وفق اقتراح (Granger) ونقبل هذه الفرضية بما أن قيمة مستوى المعنوية (Prob) أكبر من القيمة $(\alpha=0.05)$.
- أما بالنسبة لباقي المتغيرات أي (y_1, x_2) ، (y_1, x_4) ، (y_3, x_1) ، (y_3, x_5) ، (y_4, x_1) ، (y_4, x_5) ، (y_5, x_1) ، (y_5, x_5) : فنقبل كل من فرضية العدم فرضية العدم الأولى القائلة بأن المتغيرات x_n لا تسبب سلوك المتغيرات y_n وفق اقتراح (Granger) ونقبل هذه الفرضية بما أن قيمة مستوى المعنوية (Prob) أكبر من القيمة $(\alpha=0.05)$ ونقبل فرضية العدم الثانية والقائلة بأن المتغيرات y_n لا تسبب سلوك المتغيرات x_n وفق اقتراح (Granger) ونقبل هذه الفرضية بما أن قيمة مستوى المعنوية أكبر (Prob) من القيمة $(\alpha=0.05)$ ، ومنه لا توجد علاقة تأثير بينهما.

المطلب الثاني: تقدير معادلة الانحدار الخطي بين مؤشرات تقييم السيولة المصرفية (X_n) ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (Y_n)

بعد أن اختبرنا استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في مؤشرات تقييم السيولة المصرفية (X_n) ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (Y_n) باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACF) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF)، حيث وجدنا أن السلاسل الزمنية لمؤشرات تقييم السيولة المصرفية (مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها (X_2))، مؤشر السيولة القانونية (X_3)، مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (X_4)) مستقرة عند قيم السلسلة و(مؤشر الرصيد النقدي (X_1))، مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (X_5) مستقرة عند الفرق الأول، في حين وجدنا أن السلاسل الزمنية لمؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (Y_1))، مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (Y_2)) مستقرة عند قيم السلسلة و(مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (Y_3))، مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات (Y_4))، مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية (Y_5)) مستقرة عند الفرق الأول، وأيضا بعد تحديد درجة التباطؤ وجدنا أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متباطئة عند الدرجة الأولى (I_1) ماعدا درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنتين (Y_4, X_1) والتي كانت عند (I_0)، وكذا بعد إجراء اختبار التكامل المشترك (Johansen & Julius) بين المتغيرات المستقرة عند الفرق الأول، وذلك بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك بطريقة اختبار الأثر (Trace test) واختبار التكامل المشترك بطريقة القيمة الحدية العظمى (Maximum Eigen value test)، حيث وجدنا أن هناك متجه تكامل مشترك بين المتغيرين (Y_5, X_1) أي بين مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية ومؤشر الرصيد النقدي و(Y_5, X_5) أي بين مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية و مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات في المدى الطويل للبنك الخارجي خلال الفترة (2010-2021)، وبعد اختبار سببية (Granger) بين المتغيرات المستقرة عند قيم السلسلة والمتغيرات المستقرة عند الفرق الأول تم قبول الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن المتغير (مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها) يسبب سلوك المتغير (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض)، أي أن المتغير الأول X_2 هو متغير مستقل والمتغير الثاني Y_2 هو متغير تابع، وقبول الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن المتغير (مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع) يسبب سلوك المتغير (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض)، أي أن المتغير X_4 هو متغير مستقل والمتغير الثاني Y_2 هو

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

متغير تابع وهما المعادلتين التي سيتم أخذهما بعين الاعتبار نظرا للتوصل لتأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، ومنه ومنه سنقوم بتقدير معادلة الانحدار الخطي بين المتغيرات التي كان بينها تكامل مشترك وأيضا الاختبارات التي تم اثبات وجود علاقة تأثير بينها وفق اختبار السببية لجرانجر.

أولاً: أساسيات حول معادلة الانحدار الخطي البسيط

الانحدار البسيط هو نموذج إحصائي يقوم بتقدير العلاقة التي تربط بين متغير كمي واحد وهو المتغير التابع مع متغير كمي آخر وهو المتغير المستقل، وينتج من هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغيرين أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغير المستقل ويمكن صياغة العلاقة الإحصائية بالصيغة التالية:¹

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + U_i$$

اذ ان:

Y_i : تمثل القيمة المشاهدة للمتغير المعتمد او متغير الاستجابة(التابع) في المحاولة (i).

X_i : تمثل القيمة المشاهدة للمتغير المستقل في المحاولة (i).

β_0, β_1 : تمثل معالم النموذج المجهولة او تسمى معاملات الانحدار للمجتمع .

β_0 : يسمى الحد الثابت للنموذج، وهندسيا نقط تقاطع خط الانحدار للمجتمع مع المحور العمودي، او هي قيمة الاستجابة Y_i عندما تكون قيمة المتغير المستقل تساوي صفر.

β_1 : يمثل ميل خط الانحدار للمجتمع عن المستوى الافقي او هو ظل الزاوية التي يصنعها خط الانحدار مع المستوى الافقي أي ان β_1 يمثل التغير في Y الناتج من تغيير وحدة واحدة في X ، أي ان:

$$\beta_1 = \Delta Y / \Delta X$$

U_i : يمثل الخطأ العشوائي في المحاولة (i).

¹ شروق عبد الرضا سعيد السباح، محاضرات منشورة مقدمة في تحليل الانحدار الخطي، جامعه كبرلاء كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاحصاء، 2018، ص3، ص4

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

حيث كانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول (03-52): نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط لمتغيرات الدراسة

قيمة الثابت (β_0)	مستوى معنوية (β_0)	قيمة المعلمة (β_1)	مستوى معنوية (β_1)	الاحصائية (F-stat)	معامل التحديد (R^2)	(Durbin-Watson stat)
32.86702	0.0614	0.521277	0.5301	0.422945	0.040578	1.380205
36.54167	0.0390	0.395953	0.6955	0.162322	0.015973	1.315246
17.58949	0.1912	- 0.068566	0.5963	0.299319	0.029062	0.310044
23.14582	0.0048	- 0.144980	0.0800	3.794315	0.275064	0.334635
(y_5, x_1)						
(y_5, x_5)						
(y_2, x_2)						
(y_2, x_4)						

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

ثانيا: معنوية معلمات النموذج المقدر (الثابت (β_0) والمعلمة (β_1)):

- المعلمة (β_0) دالة إحصائيا بالنسبة ل (y_5, x_5) و (y_2, x_4) لأن قيمة مستوى المعنوية أقل من ($\alpha=0.05$)، وغير دالة إحصائيا بالنسبة لكل من (y_5, x_1) و (y_2, x_2) لأن قيمة مستوى المعنوية أكبر من ($\alpha=0.05$).
- المعلمة (β_1) غير دالة إحصائيا بالنسبة لجميع المتغيرات لأن قيمة مستوى المعنوية أكبر من ($\alpha=0.05$).

ثالثا: اختبار جودة التوفيق في النموذج المقدر باستخدام توزيع (F)

نموذج الانحدار المقدر غير مناسب بالنسبة لكل المتغيرات المدروسة، وذلك بسبب أن قيمة (F-Statistic) المحسوبة أقل من قيمة (F-Statistic) الجدولية ($F_{(1,10,0.05)}=4.94$).

رابعاً: معامل التحديد (R^2) في النموذج المقدر:

- معامل التحديد (R^2) بالنسبة ل (y_5, x_1) مساوي للقيمة (0.040578) بمعنى أن (4.0578%) من التغير في قيمة مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية (y_5) ناتج عن التغير في قيمة مؤشر الرصيد النقدي (x_1) أما (95,9422%) من التغيرات ترجع لتأثير متغيرات أخرى خارجية لم تأخذ بعين الاعتبار عند إعداد النموذج.
- معامل التحديد (R^2) بالنسبة ل (y_5, x_5) مساوي للقيمة (0.015973) بمعنى أن (1.5973%) من التغير في قيمة مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية (y_5) ناتج عن التغير في قيمة مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (x_5) أما (98,4027%) من التغيرات ترجع لتأثير متغيرات أخرى خارجية لم تأخذ بعين الاعتبار عند إعداد النموذج.
- معامل التحديد (R^2) بالنسبة ل (y_2, x_2) مساوي للقيمة (0.029062) بمعنى أن (2,9062%) من التغير في قيمة مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (y_2) ناتج عن التغير في قيمة مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها (x_2) أما (97,0938%) من التغيرات ترجع لتأثير متغيرات أخرى خارجية لم تأخذ بعين الاعتبار عند إعداد النموذج.
- معامل التحديد (R^2) بالنسبة ل (y_2, x_4) مساوي للقيمة (0.275064) بمعنى أن (27.5064%) من التغير في قيمة مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (y_2) ناتج عن التغير في قيمة مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (x_4) أما (72,4936%) من التغيرات ترجع لتأثير متغيرات أخرى خارجية لم تأخذ بعين الاعتبار عند إعداد النموذج.

خامساً: معامل الارتباط (r) في النموذج المقدر:

تحدد قيمة معامل الارتباط (r) بجذر قيمة معامل التحديد (R^2) وإشارته من إشارة ميل معادلة الانحدار المقدر، بحيث كلما اقتربت من الواحد الصحيح بالموجب أو السالب تكون العلاقة قوية والعكس بالنسبة للاقتراب من قيمة الصفر في الطرفين، وإذا كان معامل الارتباط موجب الإشارة كانت العلاقة بين المتغيرين طردية والعكس بالعكس.

وبناء على ذلك كانت نتائج معامل الارتباط كما يلي:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

- معامل الارتباط (r) بالنسبة ل (y_5, x_1) مساوي للقيمة (0.201439817)، وإشارة ميل معادلة الانحدار (β_1) موجبة، فالعلاقة بين متغير مؤشر الرصيد النقدي ومتغير مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية هي علاقة طردية ضعيفة.
- معامل الارتباط (r) بالنسبة ل (y_5, x_5) مساوي للقيمة (0.126384334)، وإشارة ميل معادلة الانحدار (β_1) موجبة، فالعلاقة بين متغير مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات ومتغير مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية هي علاقة طردية ضعيفة.
- معامل الارتباط (r) بالنسبة ل (y_2, x_2) مساوي للقيمة (0.170475804)، وإشارة ميل معادلة الانحدار (β_1) سالبة، فالعلاقة بين متغير مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها ومتغير مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض هي علاقة عكسية ضعيفة.
- معامل الارتباط (r) بالنسبة ل (y_2, x_4) مساوي للقيمة (0.524465442)، وإشارة ميل معادلة الانحدار (β_1) سالبة، فالعلاقة بين متغير مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع ومتغير مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض هي علاقة عكسية متوسطة.

سادسا: الارتباط الذاتي بين قيم البواقي أو أخطاء التقدير باستخدام اختبار (Durbin & Watson):

إحصائية (Durbin & Watson) تختبر وجود ارتباطي ذاتي بين قيم البواقي (e_i) أو أخطاء التقدير بعد أخذ الفروق الأولى، وينقسم الاختبار إلى:

- اختبار الارتباط الذاتي الموجب (اختبار ذو اتجاه واحد)

بعد حساب قيمة دربن واتسن والتي تخرج ضمن نتائج تحليل الانحدار وللحصول على استنتاج من الاختبار نقارنها بالحدود الدنيا (D_L) والعليا (D_U) المستخرجة من جداول واتسن لاختبار الارتباط، ولدينا الحالات التالية:¹

$D > D_U$: لا يوجد ارتباط ذاتي.

¹ Savin, N. E. and White, K. J. (1977). The Durbin-Watson test for serial correlation with extreme sample sizes or many regressors. *Econometrica*, 45(8), p. 1989-1996

$D < D_L$: يوجد ارتباط ذاتي موجب.

في حالة D تقع بين الحدين D_U و D_L ، الاختبار غير حاسم.

● اختبار الارتباط الذاتي السالب (اختبار ذو اتجاه واحد)

يجرى هذا الاختبار كذلك باستخدام جدول درين واتسن لاختبار الارتباط الذاتي، ولدينا الحالات التالية:¹

$D < (4 - D_U)$: لا يوجد ارتباط ذاتي.

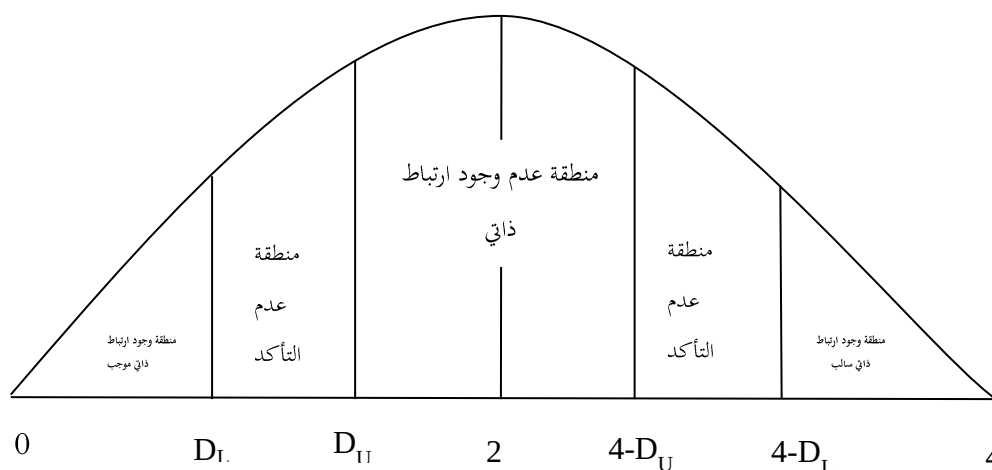
$D > (4 - D_L)$: يوجد ارتباط ذاتي سالب.

في حالة D تقع بين الحدين $(4 - D_U)$ و $(4 - D_L)$ ، الاختبار غير حاسم.

● اختبار الارتباط الذاتي ذو الاتجاهين:

هنا يتم دمج الاختبارين السابقين فتكون منطقة وجود ارتباط اتي يمين ويسار المنحنى تليها منطقة عدم التأكد من اليمين واليسار، وبينهما تقع منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي²، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (03-34): اختبار الارتباط الذاتي ذو الاتجاهين لدرين واتسن



¹ Durbin, J. and Watson, G.S. (1951). Testing for serial correlation in least squares regression II. Biometrika, 38(1/2), p. 159-177.

² Durbin, J. and Watson, G.S. (1951). Testing for serial correlation in least squares regression II. Biometrika, 38(1/2), p. 159-177

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

Durbin, J. and Watson, G.S. (1951). Testing for serial correlation in least squares regression II. Biometrika, 38(1/2), p. 159-177

الجدول (03-53): فرضيات اختبار الارتباط الذاتي ذو الاتجاهين

$H_0: p=0$			
الاختبار غير حاسم	قبول فرضية العدم	رفض فرضية العدم H_0	طبيعة H_1
$D_L < D < D_U$	$D > D_U$	$D < D_L$	$H_1: p > 0$
$(4-D_U) < D < (4-D_L)$	$D < (4-D_U)$	$D > (4-D_L)$	$H_1: p < 0$
$D_L < D < D_U$ أو $(4-D_U) < D < (4-D_L)$	$D_U < D < (4-D_U)$	$D > (4-D_L)$ أو $D < D_L$	$H_1: p \neq 0$
قيم الحدود الدنيا D_L و D_U مستخرجة من جدول دربن واتسن عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

Durbin, J. and Watson, G.S. (1951). Testing for serial correlation in least squares regression II. Biometrika, 38(1/2), p. 159-177

➤ استخراج قيم دربن واتسن الجدولية عند $n=12$ و $k=2$:

الجدول (03-54): قيم دربن واتسن الجدولية لنموذج الدراسة

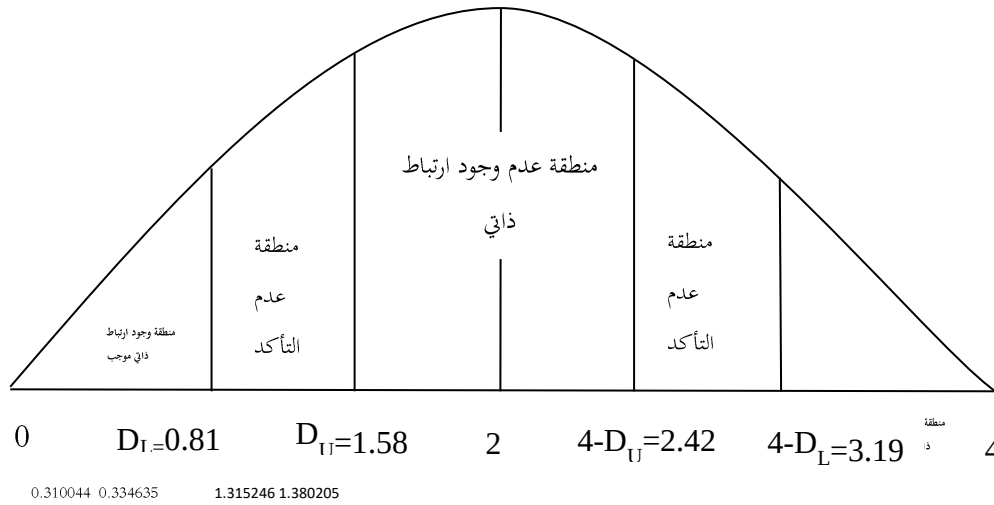
n	K=2	
	D_L	D_U
12	0.81	1.58

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

وباستعمال برنامج (EViews)

الشكل (03-35): اختبار الارتباط الذاتي ذو الاتجاهين لدربن واتسن لنموذج الدراسة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

من إعداد الباحثة بناء على:

Durbin, J. and Watson, G.S. (1951). Testing for serial correlation in least squares regression II. Biometrika, 38(1/2), p. 159-177

والقوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) وباستعمال برنامج (EViews)

- إحصائية (Durbin & Watson) بالنسبة ل(y_5, x_1) مساوية للقيمة (1.380205)، ما يعني وقوعها في منطقة عم التأكيد ومنه لا نستطيع رفض الفرض الصفري ولا نستطيع قبوله.
- إحصائية (Durbin & Watson) بالنسبة ل(y_5, x_5) مساوية للقيمة (1.315246)، ما يعني وقوعها في منطقة عم التأكيد ومنه لا نستطيع رفض الفرض الصفري ولا نستطيع قبوله.
- إحصائية (Durbin & Watson) بالنسبة ل(y_2, x_2) مساوية للقيمة (0.310044)، ومنه نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل ونقرر وجود ارتباط ذاتي موجب بين مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض.
- إحصائية (Durbin & Watson) بالنسبة ل(y_2, x_4) مساوية للقيمة (0.334635)، ومنه نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل ونقرر وجود ارتباط ذاتي موجب بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك
الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

الجدول (03-55): معادلة الانحدار الخطي بين المتغيرات التابعة (y) و المستقلة (x)

المتغيرات	معادلة الانحدار الخطي
(y_5, x_1)	$Y_INDICATOR_FIVE = 0.521276595745 * X_INDICATOR_ONE + 32.8670212766$
(y_5, x_5)	$Y_INDICATOR_FIVE = 0.395953220717 * X_INDICATOR_FIVE + 36.5416744013$
(y_2, x_2)	$Y_INDICATOR_TWO = -0.0685663401603 * X_INDICATOR_TWO + 17.589492431$
(y_2, x_4)	$Y_INDICATOR_TWO = -0.144980370163 * X_INDICATOR_FOUR + 23.1458216489$

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

وباستعمال برنامج (EViews)

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا ضمن هذا الفصل إعطاء لمحة عن نشأة وأهداف البنك الخارجي الجزائري بالإضافة إلى التعرف على الإطار العام لنشاط وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس ونشاطها الائتماني، ثم في المبحث الثاني قمنا بإجراء دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات تقييم السيولة المصرفية ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي بالاستعانة بالقوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)، ثم تطرقنا في المبحث الثالث إلى النمذجة القياسية لتأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي عبر دراسة العلاقة بين المتغيرات مروراً أولاً باختبار استقرارية السلاسل الزمنية بطريقة (ADF) ثم باستخدام اختبارات التكامل المشترك (اختبار الأثر، اختبار القيمة الحدية العظمى)، ثم اختبار السببية لجرانجر، ثم تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط وتحليل مخرجاتها، حيث أظهرت النتائج تباين في استقرارية السلاسل الزمنية لكل من مؤشرات تقييم السيولة المصرفية ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي بين مستقرة عند قيم السلسلة وعند الفرق الأول، وبناءً على اختبار الأثر (Trace Test) تم التوصل إلى وجود متجه تكامل مشترك بين المتغيرين (y_5, x_1) أي بين مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية ومؤشر الرصيد النقدي و (y_5, x_5) أي بين مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية ومؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات في المدى الطويل، وبناءً على طريقة اختبار الأثر (Maximum Eigen value) يوجد متجه تكامل مشترك بين المتغيرين (y_5, x_1) أي بين مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية ومؤشر الرصيد النقدي و (y_5, x_5) أي بين مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية ومؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات في المدى الطويل، وبعد اختبار سببية (Granger) بين المتغيرات المستقرة عند قيم السلسلة والمتغيرات المستقرة عند الفرق الأول تم قبول الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن المتغير (مؤشر الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات وما في حكمها) يسبب سلوك المتغير (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض)، أي أن المتغير الأول x_2 هو متغير مستقل والمتغير الثاني y_2 هو متغير تابع، وقبول الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن المتغير (مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع) يسبب سلوك المتغير (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض)، أي أن المتغير x_4 هو متغير مستقل والمتغير الثاني y_2 هو متغير تابع وهما المعادلتين التي سيتم أخذهما بعين الاعتبار نظراً للتوصل لتأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، ثم قمنا بتقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط ومن خلال النتائج المتوصل إليها قمنا أولاً بدراسة معنوية معلمات النموذج المقدر (الثابت (β_0) والمعلمة (β_1))، ثم قمنا باختبار

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية وقياسية لمؤشرات السيولة المصرفية وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

جودة التوفيق في النموذج المقدر باستخدام توزيع (F)، ن ثم قمنا بدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات باستخدام استخدام معامل الارتباط (r) في النموذج المقدر وتم التوصل إلى أن العلاقة بين متغير مؤشر الرصيد النقدي ومتغير مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية هي علاقة طردية ضعيفة، والعلاقة بين متغير مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات ومتغير مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية هي علاقة طردية ضعيفة، والعلاقة بين متغير مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها ومتغير مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض هي علاقة عكسية ضعيفة، والعلاقة بين متغير مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع ومتغير مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض هي علاقة عكسية متوسطة، ثم قمنا بدراسة الارتباط الذاتي بين قيم البواقي أو أخطاء التقدير باستخدام اختبار وتوصلنا إلى أن إحصائية (Durbin & Watson) بالنسبة لـ (y_5, x_1) لـ (y_5, x_1) و (y_5, x_5) وقعت في منطقة عم التأكيد ومنه لا نستطيع رفض الفرض الصفري ولا نستطيع قبوله، أما إحصائية (Durbin & Watson) بالنسبة لـ (y_2, x_2) و (y_2, x_4) فتوصلنا إلى وجود ارتباط ذاتي موجب بين المتغيرات.

الخاتمة العامة

يرتكز نجاح وتقدم عمل المصارف التجارية على الإدارة السليمة والكفاءة للسيولة المصرفية والتي يمكن من خلالها تفادي الوقوع في مختلف المخاطر المصرفية وخاصة مخاطر السيولة ومخاطر ملء رأس المال، والتي لها تأثير مباشر على درجة الأمان المصرفي، ويعتبر عرض وتحليل مؤشرات تقييم السيولة المصرفية ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي ومعرفة العلاقة بين هذين المتغيرين تقنية بالغة الأهمية، حيث يستطيع المصرف من خلالها إجراء تقدير دقيق لاحتياجاته من السيولة والتوفيق بين أهداف السيولة والربحية والأمان، وتحديد استراتيجية طويلة المدى تهدف لمعالجة نقاط الضعف خاصة مشكل عدم كفاية حقوق الملكية، بالإضافة إلى انتهاج سياسات استثمارية مثلى للوضعية المالية والبيئة الداخلية والخارجية للمصرف، وإمكانية التحوط والحذر من المخاطر قبل وقوعها، ما يؤدي بدوره إلى تفادي عدم القدرة على الوفاء بالتزامات في المواعيد المستحقة والوقوع في مشكل التعثر المالي ومن ثم الإفلاس، بالإضافة إلى تفادي الخسائر الضخمة في حالة الأزمات المالية، ومنه المحافظة على المركز المالي والتنافسي للمصرف وزرع الثقة للمودعين والمتعاملين مع المصرف.

1 نتائج اختبار الفرضيات:

في بداية هذه الدراسة وضعنا مجموعة من الفرضيات للإجابة عن التساؤلات المطروحة وقد تم التوصل في نهاية الدراسة إلى:

- هناك طريقتان مستعملتان لتقدير إحتياجات السيولة أحدها تعتمد على إجراء تقدير للتغيرات المتوقعة في طلبات سحب الودائع وفي الطلب على القروض، أما الأخرى فتقوم على أساس الاعتماد على الوقائع السابقة ثم يتم إجراء تعديلات عليها في ضوء الظروف الحالية، وهذا ما يبرهن صحة الفرضية الأولى.
- تنقسم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية إلى عوامل داخلية يستطيع المصرف السيطرة عليها لأنها تتعلق بالبيئة الداخلية للمصرف، وأخرى خارجية يكون مصدرها البيئة الخارجية العامة والتي لا تقع ضمن نطاق التحكم من طرف المصرف، وهذا ما يبرهن صحة الفرضية الثانية.
- لا يلتزم البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2010-2021) بالنسب المرجعية للتوظيف، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض مؤشرات تقييم السيولة المصرفية ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي، حيث أظهر نتائج الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج (EViews 12) وجود علاقة تأثير

أو سببية بين جميع المتغيرات سوى بين المتغيرات التالية: $[(Y_1, X_4), (Y_2, X_2), (Y_3, X_1), (Y_3, X_5), (Y_4, X_1), (Y_4, X_5)]$ ، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

② نتائج الدراسة:

✓ النتائج النظرية للدراسة:

- تعتبر السيولة المصرفية عن قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والمتمثلة بصفة أساسية في عنصرين هما تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع والتي عليه أن يكون مستعداً للوفاء بها في أي لحظة وهو ما يميز نشاط المصارف عن باقي منشآت الأعمال بالإضافة إلى مواجهة طلبات الائتمان، مما يحتم عليها ضرورة الاحتفاظ بمعدلات معينة من السيولة دون الإفراط من أجل تفادي تجميد أموال المصرف وعدم تحقيق الربحية.
- تنشأ مخاطر السيولة من عدم كفاية السيولة النقدية المتوفرة لدى المصرف من أجل مواجهة طلبات السحب المفاجئ للودائع، ما قد يلزم المصرف إلى تسهيل بعض الأصول والتي قد تدر عليه عائداً في المستقبل، أو الاستدانة بالبنك المركزي الأمر الذي قد يفقد الثقة بكفاءة المصرف في إدارة شؤونه المالية.
- تستعين المصارف التجارية بمؤشرات تقييم السيولة المصرفي من أجل السعي لتحقيق التوازن بين السيولة الواجب توفرها في المصرف لمواجهة طلبات السحب، والسيولة الموجهة لخدمة طلبات الائتمان، والسيولة الموجهة للاستثمار والذي يدر أرباحاً يمكن من خلالها تدعيم حقوق الملكية لديه ما يزيد من ثقة وإقبال العملاء.
- الأمان المصرفي هو أحد ركائز العمل المصرفي وهو أهم المواضيع التي يجب على المصرف أخذها بعين الاعتبار عند القيام بوظائفه ونشاطاته، ويعبر عن مدى قدرة حقوق الملكية على والتحوط من مختلف المخاطر المصرفية، وعلى رأسها حماية أموال الدائنين، من أجل حماية المصرف من التعرض إلى التعثر المالي الناتج عن انخفاض مستويات السيولة المصرفية على المدى القصير.
- من الصعب تحقي التوازن بين السيولة المصرفي ورفع درجة الأمان لمصرفي وعليه لا بد من الإدارة المستمرة لهذه العناصر عبر اعتماد أساليب التحليل المالي والاحصائي المتعددة.

✓ نتائج الدراسة التطبيقية:

- تعد مؤشرات السيولة المصرفية وسيلة تستعين بها المصارف التجارية من أجل معرفة مدى ملاءة وكفاية حقوق الملكية لديها، وتساعد المصرف في وضع خطة استراتيجية حول كيفية توجيه السيولة

المتوفرة لديه عبر امكانية تحديد نقاط الضعف في هيكله المالي سواء على مستوى حقوق الملكية ومنه السعي لرفع رأس المال أو لتدعيم مستوى الاحتياطات من أجل ضمان القدرة على تغطية مجمل التزاماته من ودائع وقروض ومخاطر عن الاستثمارات محتمة الوقوع.

- عبر تقييم وقياس مؤشرات السيولة المصرفية ومؤشرات درجة الأمان المصرفي تستطيع المصارف التجارية إيجاد التوازن بين السيولة وكفاية حقوق الملكية ومنه رفع الأمان المصرفي.
- تعتمد وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس في إدارة السيولة المصرفية على تحليل القوائم المالية وحساب المؤشرات المالية بشكل شهري، بالإضافة إلى الالتزام بتوصيات البنك المركزي في ما يتعلق بنسب توظيف الأموال.
- تشجع وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس الأفراد على إيداع أموالهم لدى المصرف مع ضمان ردها عند الطلب وتحقيق فوائد في حالة الودائع الربوية، وأرباحا في حال الودائع الادخارية الاسلامية.

■ نتائج التحليل المالي لمؤشرات تقييم السيولة المصرفية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

- تم التوصل من خلال تحليل نسبة الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) المسار التصاعدي لها في ظل ارتفاع التدفقات النقدية السائلة للمصرف ومنه ارتفاع حجم الودائع ورجوع ذلك إلى عدة عوامل من بينها توسع نشاط هياكل دعم وتمويل المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة عبر منح التسهيلات الائتمانية، ارتفاع عائدات المحروقات، إقرار المنح لفئة العاطلين عن العمل وغيرها، كما نستنتج تأثر استقرار هذه النسبة بالأحداث الاقتصادية والسياسية والمستوى الأمني في الدولة.
- تم التوصل من خلال تحليل نسبة الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) إلى ارتفاع ملحوظ لها عبر سنوات الدراسة المختلفة، وتم تفسيرها من جانبين أحدها إيجابي والآخر سلبي، فارتفاعها يدل على مقدرة المصرف في منح قروض جديدة وقدرته على تنويع محفظة الأوراق المالية باستخدام إجمالي الودائع بالإضافة إلى اعتماده على مصادر تمويلية أخرى في تمويل إجمالي الاستثمارات، ما يعتبر مؤشر إيجابي في حال الاعتماد على حقوق الملكية من أجل الاستثمار ما يدل على كفاية حقوق الملكية، ومؤشر سلبي في حال الاعتماد على

الافتراض من البنك المركزي في الاستثمار ما يدل على اعتماد المصرف على التمويل الخارجي وسوء التسيير للموارد المالية، ما يؤثر على قدرته على الاستجابة لمختلف طلبات العملاء.

- تم التوصل من خلال تحليل نسبة السيولة القانونية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) إلى انخفاض هذه النسبة مقارنة بالنسب المرجعية ويفسر هذا في انخفاض قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية الجارية المستحقة على المصرف، كما يعبر عن عدم كفاءته في تحصيل القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء وفقا لتواريخ استحقاقها والتي تشكل مصدر ربح أساسي للمصرف يتمكن من خلاله من تدعيم مستوى الاحتياطات.
- تم التوصل من خلال تحليل نسبة التوظيف للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) إلى ارتفاعها مقارنة بالنسب المرجعية والتي تقرر بأن تبلغ نسبتها حوالي (10%)، يعتبر مؤشر سلبي عن عدم التزام المصرف بمعايير التناسب بين منح الائتمان والقابلية على استردادها من طرف المقترضين في المواعيد المحددة ما يؤثر في القابلية على تلبية طلبات سحب الودائع.
- تم التوصل من خلال تحليل نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) على أنها تتباين بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة ويعني ارتفاعها وجود أرصدة نقدية مجمدة وغير عاملة مما يقلل من استفادة المصرف منها في استثمارها وجعلها مصدر مدر للعائد، ما قد يؤثر في نهاية المطاف على ربحيته ومركزه التنافسي للمصرف وقدرته على الاستفادة من الفرض التي يتيحها السوق، أما انخفاضها فهو مؤشر عن تدني مستوى السيولة النقدية المتوفرة لدى المصرف ما يعني مواجهته لمخاطر عدم القدرة على تلبية احتياجات العملاء ومنه فقدان ثقتهم والتأثير بذلك على درجة الأمان المصرفي.

■ نتائج التحليل المالي لمؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي للودائع للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

- تم التوصل من خلال تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) إلى سعي المصرف لرفع هذه النسبة، ذلك أن ارتفاعها يدل على كفاءة وقدرة المصرف على رد الودائع من إجمالي حقوق الملكية ما سينعكس على ارتفاع عنصر الأمان و الحماية لدى المودعين ويعزز الثقة لديهم في مقدرة المصرف على رد ودائعهم بيسر عند الطلب بالإضافة إلى ضمان القدرة على التحوط من المخاطر التي قد يتعرض لها.

- تم التوصل من خلال تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) أن المصرف يعمل على رفع هذه النسبة خلال سنوات الدراسة الأخيرة خاصة وأن ارتفاعها يعبر عن تغطية حقوق الملكية للاستثمارات في مجال الاقراض والتمويل، وكفاءته في توظيف الموارد المالية مع مراعاة المخاطر المحتملة.
- تم التوصل من خلال تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) أنها تأخذ مسارا تصاعديا خلال معظم سنوات الدراسة في حين تذبذبا خلال السنوات الأولى ما يدل على عدم تمكن المصرف حينها من الموازنة بين هديفي السيولة والربحية وتدعيم حقوق الملكية، أما ارتفاعها فيدل على توجه البنك الخارجي إلى زيادة الاعتماد على حقوق الملكية كمصدر تمويلي ذاتي يعبر عن كفاءة إدارة المصرف في تحديد وتسيير والتخطيط لمواجهة التزاماتها المالية في المواعيد المحددة والتي تعد مظهر من مظاهر ارتفاع درجة الأمان المصرفي.
- تم التوصل من خلال تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) أن قيام البنك الخارجي عبر سنوات الدراسة بالرفع من حقوق الملكية عبر كل من رأس المال والاحتياطات انعكس على هذه النسبة إيجابا عبر القابلية على تنويع استثماراته مما يرفع من الأرباح والتي يذهب جزء منها لتدعيم حقوق الملكية.
- تم التوصل من خلال تحليل نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021) أنها تأخذ مسارا تصاعديا
- ما يدل ذلك على قدرة وقابلية المصرف على استيعاب الخسائر الرأسمالية في محفظة الأوراق المالية، وذلك دون أن تمتد آثارها إلى أموال المودعين لتعويض الخسائر.
- نتائج النمذجة القياسية لتأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفي على درجة الأمان المصرفي في البنك الخارجي الجزائري للفترة (2010-2021)

للـ نتائج اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية لمؤشرات تقييم السيولة المصرفية (X) والسلاسل الزمنية

لمؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (Y)

- تم التوصل من خلال اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية لمؤشرات تقييم السيولة المصرفية (X) باستخدام اختبار ADF إلى استقرار كل من السلسلة الزمنية لمؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها (X_2)، مؤشر السيولة القانونية (X_3)، مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع (X_4) عند قيم

السلسلة، في حين أظهر الاختبار أن السلال الزمنية لكل من مؤشر نسبة الرصيد النقدي (X_1)، مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات (X_5) مستقرة عند الفرق الأول.

- تم التوصل من خلال اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية لمؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (Y) باستخدام اختبار ديكي فولر ADF إلى استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (Y_1) عند قيم السلسلة، في حين أظهر الاختبار أن السلاسل الزمنية لكل من مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (Y_3)، مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات (Y_4)، مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية (Y_5) مستقرة عند الفرق الأول.
- نظرا لعد استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض باستخدام اختبار ديكي فولر ADF تم الاستعانة باختبار دالة الارتباط الذاتي الكلي (ACP) والجزئي (PACF) فأظهرت النتائج استقراريتهما مستقرة عند قيم السلسلة.

لـ نتائج تحديد درجة التباطؤ السلاسل الزمنية لمؤشرات تقييم السيولة المصرفية (X) والسلاسل الزمنية لمؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (Y)

- أظهرت نتائج تحديد درجة التباطؤ أن السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة متباطئة عند الدرجة الأولى (I_1) ماعدا درجة التباطؤ للسلسلتين الزمنيتين (X_1, Y_4) والتي تمثل تأثير المتغير المستقر مؤشر الرصيد النقدي على المتغير التابع مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات والتي كانت عند (I_0).

لـ نتائج اختبار التكامل المشترك (Johanson Julius) بين مؤشرات تقييم السيولة المصرفية (X) وتقييم الأمان المصرفي (Y)

○ نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة اختبار الأثر: (Trace test)

- عدم وجود متجهة تكامل مشترك في المدى الطويل بالنسبة للمتغيرات: (Y_3, X_5), (Y_4, X_1), (Y_5, X_5) , (Y_5, X_1) , (Y_4, X_5), (Y_3, X_1) للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2010-2021).
- وجود متجه تكامل مشترك بين المتغيرين (Y_5, X_1) أي بين مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية ومؤشر الرصيد النقدي و (Y_5, X_5) أي بين مؤشر رأس المال الممتلك إلى

الاستثمار في الأوراق المالية و مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات في المدى الطويل للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2010-2021).

○ نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة القيمة الحدية العظمى (Maximum

Eigen value test)

- عدم وجود متجهة تكامل مشترك في المدى الطويل بالنسبة للمتغيرات: (y_3, x_5) , (y_4, x_1) , (y_5, x_1) , (y_5, x_5) للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2010-2021).

- وجود متجه تكامل مشترك بين المتغيرين (y_5, x_1) أي بين مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية ومؤشر الرصيد النقدي و (y_5, x_5) أي بين مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية و مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات في المدى الطويل للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2010-2021).

للـ نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (x_n, y_n) :

- المتغير x_3 (مؤشر السيولة القانونية) لا يسبب سلوك المتغير y_1 (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع) وفق اقتراح (Granger).
- المتغير (مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها) يسبب سلوك المتغير (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض)، أي أن المتغير الأول x_2 هو متغير مستقل والمتغير الثاني y_2 هو متغير تابع وفق اقتراح (Granger).
- المتغير x_3 (مؤشر السيولة القانونية) لا يسبب سلوك المتغير y_2 (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض) وفق اقتراح (Granger).
- المتغير (مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع) يسبب سلوك المتغير (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض)، أي أن المتغير x_4 هو متغير مستقل والمتغير الثاني y_2 هو متغير تابع وفق اقتراح (Granger).
- المتغير (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع) يسبب سلوك المتغير (مؤشر السيولة القانونية)، أي أن المتغير هو y_1 متغير مستقل والمتغير الثاني x_3 هو متغير تابع وفق اقتراح (Granger).

- المتغير y_2 (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض) لا يسبب سلوك المتغير x_2 (مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها) وفق اقتراح (Granger).
- المتغير (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض) يسبب سلوك المتغير (مؤشر السيولة القانونية)، أي أن المتغير y_2 هو متغير مستقل والمتغير الثاني x_3 هو متغير تابع وفق اقتراح (Granger).
- المتغير y_2 (مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض) لا يسبب سلوك المتغير x_4 (مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع) وفق اقتراح (Granger).
- أما بالنسبة لباقي المتغيرات أي (y_1, x_2) ، (y_1, x_4) ، (y_3, x_1) ، (y_3, x_5) ، (y_4, x_1) ، (y_4, x_5) ، (y_5, x_1) ، (y_5, x_5) فـالمتغيرات x_n لا تسبب سلوك المتغيرات y_n وفق اقتراح (Granger)، والمتغيرات y_n لا تسبب سلوك المتغيرات x_n وفق اقتراح (Granger)، ومنه لا توجد علاقة تأثير بينهما.
- نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي بين مؤشرات تقييم السيولة المصرفية (x_n) ومؤشرات تقييم درجة الأمان المصرفي (y_n)
- للـ نتائج اختبار معنوية معاملات النموذج المقدر (الثابت (β_0) والمعلمة (β_1)):
- المعلمة (β_0) دالة إحصائياً بالنسبة لـ (y_5, x_5) و (y_2, x_4) لأن قيمة مستوى المعنوية أقل من $(\alpha=0.05)$ ، وغير دالة إحصائياً بالنسبة لكل من (y_5, x_1) و (y_2, x_2) لأن قيمة مستوى المعنوية أكبر من $(\alpha=0.05)$.
- المعلمة (β_1) غير دالة إحصائياً بالنسبة لجميع المتغيرات لأن قيمة مستوى المعنوية أكبر من $(\alpha=0.05)$.
- للـ نتائج اختبار جودة التوفيق في النموذج المقدر باستخدام توزيع (F)
- نموذج الانحدار المقدر غير مناسب بالنسبة لكل المتغيرات المدروسة.
- للـ نتائج اختبار معامل التحديد (R^2) في النموذج المقدر:
- للـ نتائج اختبار معامل الارتباط (r) في النموذج المقدر:
- العلاقة بين متغير مؤشر الرصيد النقدي ومتغير مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية هي علاقة طردية ضعيفة.

- العلاقة بين متغير مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات ومتغير مؤشر رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية هي علاقة طردية ضعيفة.
- العلاقة بين متغير مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها ومتغير مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض هي علاقة عكسية ضعيفة.
- العلاقة بين متغير مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع ومتغير مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض هي علاقة عكسية متوسطة.

لـ نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين قيم البواقي أو أخطاء التقدير باستخدام اختبار (Durbin & Watson)

- إحصائية (Durbin & Watson) بالنسبة لـ (y_5, x_1) واقعة في منطقة عم التأكد ومنه لا نستطيع رفض الفرض الصفري ولا نستطيع قبوله.
- إحصائية (Durbin & Watson) بالنسبة لـ (y_5, x_5) واقعة في منطقة عم التأكد ومنه لا نستطيع رفض الفرض الصفري ولا نستطيع قبوله.
- وجود ارتباط ذاتي موجب بين مؤشر الاستثمارات إلى الودائع وما في حكمها ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (y_2, x_2) وفق إحصائية (Durbin & Watson).
- وجود ارتباط ذاتي موجب بين مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (y_2, x_4) وفق إحصائية (Durbin & Watson).

4 الاقتراحات والتوصيات:

- ضرورة وضع المصارف التجارية لاستراتيجيات إدارية ومالية واضحة تضمن تغطية طلبات السحب ومنح الائتمان والخسائر الناتجة عن الاستثمارات في الأوراق المالية عن طريق تنويع طرق تمويل الاستثمارات وعدم الاعتماد حصراً على الودائع وذلك من أجل ضمان القدرة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها في مواعيد الاستحقاق.
- يجب على المصارف التجارية و تحديد BEA رفع مستوى حقوق الملكية باعتبارها خط الدفاع الأول لمواجهة المخاطر المتعددة التي قد تتعرض لها.
- دراسة وتقييم سياسة الائتمان بصفة دورية وتعديلها إذا اقتضت الضرورة من أجل ضمان التمكن من تحقيق الأرباح.

- دراسة وتحليل موقف العملاء واستبعاد من يتضح عدم قدرته على رد القرض من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء ومراقبة عمليات السحب والإيداع، وذلك بهدف تحقيق التوافق بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة.
- ضرورة التزام المصارف التجارية بمعايير التناسب بين منح الائتمان والقابلية على استردادها من طرف المقترضين في المواعيد المحددة، ويتحقق ذلك عبر تطبيق تعليمات البنك المركزي في ما يتعلق بنسب التوظيف.
- على المصرف أخذ الحيطة والحذر وعدم التوسع بشكل مفرط في منح القروض، بالإضافة إلى ضرورة التنوع في الاستثمارات بين منح الائتمان والتوسع في الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل منخفضة المخاطرة وذات العائد المضمون حتى يضمن كفاية مستوى السيولة المتوفرة لديه.
- يجب على المصارف التجارية تفادي الوقوع في أزمات حادة للسيولة عبر حساب وتحليل مؤشرات تقييم السيولة المصرفية ودرجة الأمان المصرفي والاستعانة بها في إعداد سياسات شاملة لتحقيق توازن بين ارتفاع السيولة إلى الحد الذي يخدم مصالحها واحتياجاتها، وعدم انخفاضها إلى مستويات دنيا.
- يجب على المصارف التجارية تفادي بيع وتسييل موجوداتها بأسعار منخفضة لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة لما له من أثر سلبي عليها في المدى الطويل، وتأثيرها على درجة الأمان.
- ضرورة تعزيز كفاية حقوق الملكية باعتبارها مصدر للتمويل والتحوط ضد مخاطر الائتمان ومقابلة مخاطر السوق، دون الإفراط في تجميد هذه الأموال ضمن الاحتياطات حتى لا تصبح أموال غير مستغلة.
- العمل على تحسين تسيير السياسات الائتمانية ورفع الإجراءات الرقابية من أجل تحقيق أداء ائتماني فعال عبر الدراسة الجيدة لملفات الحصول على القروض والحرص على وجود ضمانات كافية من طرف الزبون يضمن من خلالها المصرف استرجاعه لأصل القرض والفوائد.
- ضرورة الموازنة بين هدي السيولة والربحية وتدعيم حقوق الملكية والتي تعد مظهر من مظاهر ارتفاع درجة الأمان المصرفي وخط الدفاع الأول والجدار الواقي للمصرف.
- ضرورة العمل على انعاش مجال الاستثمارات في الأوراق المالية منخفضة المخاطرة والتي تضمن تدفق السيولة النقدية للمصرف عدم تعرضه لخطر تعثر مالي ويؤدي فقدان ثقة وأمان العملاء.

- تطوير مجال التحليل المالي والاحصائي للمؤشرات المالية التي تقيس السمات الأساسية للبنوك كالسيولة المصرفية ودرجة الأمان المصرفي عبر الاعتماد على الموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة عبر زيادة مستوى الافصاح عن القوائم المالية والبيانات الخاصة بالمصارف مما يساعد على زيادة الأبحاث وتطوير العلوم المالية والمصرفية.

5 آفاق الدراسة:

في ختام دراستنا لا يسعنا إلا أن نشير إلى أهمية موضوعها وإلى ضرورة دراسته من جوانب أخرى تستحق البحث والتطوير مستقبلا، نذكر منها:

- دراسة تأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفية على درجة الأمان المصرفي لعينة أكبر من المصارف التجارية أو المصارف الاسلامية، ومقارنة النتائج المتحصل عليها.
- دراسة تأثير مؤشرات تقييم السيولة المصرفية ودرجة الأمان المصرفي بالإضافة إلى مؤشرات تقييم الربحية في الأداء المالي للمصارف التجارية أو الاسلامية.
- دراسة تأثير التنوع في محفظة الاستثمارات المالية على درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية.



قائمة المصادر

والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. أحمد محمد لطفي أحمد، التورق وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2013.
2. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة السيولة، الطبعة الأولى، الذائر للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2013.
3. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
4. إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، المصدر القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2013.
5. جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي)، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، 1999.
6. جودت جعفر خطاب، إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009.
7. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
8. حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
9. حكيم براضية، جعفر محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
10. خالد أحمد علي محمود، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2019.
11. خالد احمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2019.

12. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
13. راشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
14. رائد محمد عبدربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
15. رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002.
16. زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
17. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
18. سلمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2017.
19. سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
20. شهاب أحمد سعيد العزوزي، إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012.
21. صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
22. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
23. صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2012.

24. صادق راشد الشمري، العمل المصرفي الإسلامي وأساسياته، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، الجزء الثالث.
25. طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2005.
26. طلال الججاوي، سكنة السلطاني، SWOT لتقييم المصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
27. عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2015.
28. عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، البورصات والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002.
29. عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر مدخل مالي، الطبعة الأولى، دار إي كتب، لندن، المملكة المتحدة البريطانية، 2018.
30. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2008.
31. علاء نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان، عامر الخطيب، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، ، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
32. علي سيد إسماعيل، مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018.
33. فاطمة سيد عبد القادر، المشتقات المالية والأزمات المالية، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 2017.
34. فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1999.
35. فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

36. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SME Financial، رام الله، فلسطين، 2008.
37. محمد الصرفي، إدارة العمليات المصرفية العادية غير العادية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016.
38. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020.
39. محمد الفاتح محمود، تمويل ومؤسسات مالية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2014.
40. محمد رمضان إسماعيل، فواز صالوم حموي، إدارة المؤسسات والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2011.
41. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
42. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
43. مسلم علاوي السعد، محمد حسين منهل، هاشم فوزي العبادي، بطاقة العلامات المتوازنة مدخل للإدارة المستدامة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2013.
44. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
45. مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، الجزء الثاني.
46. مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، الجزء الثاني.

47. منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف جلال حزي وشركاه للتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2006.
 48. منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في اسواق رأس المال الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1999.
 49. نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018.
 50. نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
 51. وليد حميد رشيد الأميري، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.
 52. وليد ناجي الحياي، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص 120.
 53. يوسف بن عبد الله الشبيبي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2012.
- ثانياً: المجلات والدوريات
54. أزوا عبد القادر، نظام ضمان الودائع المصرفية النقدية في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 04، العدد 1، الجزائر، جوان 2016.
 55. بلغلم حمزة، بلعوز بن علي، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري دراسة قياسية (2003-2015)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 1 فيفري 2019.
 56. جهرة شنافة، صورية عاشوري، أثر المخاطر المصرفية على درجة الأمان المصرفي وفق لجنة بازل دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2007-2017)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 03، الجزائر، 31 ديسمبر 2021.
 57. حسني علي خريوش، خالد عبد العال الزعبي، محمد عيسى العبادي، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد 02، السعودية، 3 ربيع الثاني 1425.

58. خالد أمين عبد الله ، نظام تصنيف البنوك المركزية للبنوك الخاضعة لرقابتها المحلية والأجنبية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 3 و 4، عمان، الأردن، ديسمبر 2011.
59. رحيش سعيدة، شعيب شنوف، التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجي Kida و Sherrod دراسة عينة من الشركات الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، جوان 2019.
60. ريسان عبد الامام زعلان، احمد هشام محمد، علي عبد الزهرة حسن، استعمال اسلوب Panel data لقياس اثر بعض العوامل على الأمان المصرفي دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 09، العدد 35، العراق، أيلول 2020، ص 316
61. سليمان بن بوزيد، النمذجة القياسية لتأثير حجم الودائع على الأداء الائتماني للبنوك التجارية دراسة حالة SGN الجزائر خلال الفترة 2002-2015، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 3، 2012.
62. شروق عبد الرضا سعيد السباح، محاضرات منشورة مقدمة في تحليل الانحدار الخطي، جامعه كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاحصاء، 2018.
63. صلاح الدين محمد أمين الآم، رقية عبد الخضر شنيث الخزعلي، تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2013 بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 12، العدد 41، الفصل 4، العراق، 2017.
64. عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصيطفي، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر حالة بنك CPA/AGB، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، الجزائر، ديسمبر 2017.
65. عقيل شاكر عبد الشرع، باسم محمد عودة الهرموشي، اثر إدارة مخاطر السيولة ورأس المال على درجة الأمان المصرفي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 01، العراق، 2019.

66. علام محمد موسى وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في الصناعة المصرفية الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد 01، العدد 03، الامارات العربية المتحدة، 30 جوان 2013.
67. علي بن ساحه، محمد بن يوزيان، عبد اللطيف مصيطفي، تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك دراسة حالة البنوك المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 05، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2014.
68. ليلي عبد الكريم محمد الهاشمي، عمر زيدان عبد الكريم الرفاعي، قياس اثر مخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الريادة للمال والأعمال المجلد 03، العدد 03، العراق، أوت 2022.
69. محمد أبركان، محمد سفير، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج Kida و Altman دراسة على عينة من مؤسسات البناء والاشغال العمومية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، الجزائر، 2020.
70. محمد إلفي، عبد القادر سرير، محددات الأمان المصرفي باستخدام نظام التصنيف الأمريكي كاملز (CAMELS) دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري لفترة (2009-2017)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01 مكرر، الجزء الثاني، الجزائر، جانفي 2020، ص 36.
71. مقابلة مع السيد نائب مدير وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس.
72. مقابلة مع السيدة رئيس مصلحة التعهدات وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس.
73. مقابلة مع موظفي مصلحة التعهدات وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس.
74. نسرين محمد طاهر سعدي الحكيم، اثر المخاطرة غير النظامية في درجة الأمان المصرفي (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2007-2019)، مجلد 10، عدد 02، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة جامعة داهوك، اقليم كوردستان العراق، 14 أفريل 2021.
75. هالم سليمة، خوني رابح، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 08، الجزائر، 30 أفريل 2015.

76. ودان بو عبد الله ، شوشة يمينة، أثر تطبيق نظام CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة (2010-2014)، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 08، الجزائر، 2017.

77. يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2012.

ثالثا: الأطروحات والرسائل

أ- أطروحات الدكتوراه

78. سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

79. سليمة عبد الله، كمال عايشي، دور تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية في تفعيل النشاط البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بباتنة، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009.

80. علي عبد الله شاهين، بحث أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية حالة دراسية على بنك فلسطين، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، مارس 2005.

ب- الرسائل

81. عزت هاني عزت أبوشهاب، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعه الشرق الاوسط، عمان، الأردن، حزيران 2018.

82. نرمين محمد غسان، نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، رسالة ماجستير، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2016.

رابعا: الموسوعات

83. عصام مهدي عابدين، موسوعة البنوك، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، المجلد الثاني، 2020.

خامسا: أوراق عمل

84. أكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ، ورقة بحلية للدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 25-29 ديسمبر 2010

سادسا: المقابلات

85. مقابلة مع السيد نائب مدير وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس.

86. مقابلة مع السيدة رئيس مصلحة التعهدات وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس.

87. مقابلة مع موظفي مصلحة التعهدات وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس.

88. مقابلة مع موظفي مركز المحاسبة وكالة البنك الخارجي الجزائري بسوق أهراس.

سابعا: القوانين

89. المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002

والمتمضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74.

90. نظام رقم 09-05 مؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر سنة 2009، يتضمن

إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76.

المراجع باللغة الأجنبية:

a- Books:

91. Akaike, H. (1974). A new look at the statistical model identification. IEEE Transactions on Automatic Control, 19(6)
92. Durbin, J. and Watson, G.S. (1951). Testing for serial correlation in least squares regression II. Biometrika, 38(1/2).

93. Erik Hjalmarsson, Pär Österholm, Testing for Cointegration Using the Johansen Methodology When Variables are Near-Integrated, IMF working paper, 2007.
94. Granger, C. W. J. (1969). Investigating causal relations by econometric models and cross-spectral methods. *Econometrica*, 37(3).
95. Granger, C. W. J. (1980). Testing for Causality: A Personal Viewpoint. *Journal of Economic Dynamics and Control*, 2(1).
96. Johansen, S. (1988). Statistical analysis of cointegration vectors in Gaussian vector autoregressive models. *Journal of Economic Dynamics and Control*, 12(2-3).
97. Johansen, S. (1991). Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models. *Econometrica*, 59(6).
98. Savin, N. E. and White, K. J. (1977). The Durbin-Watson test for serial correlation with extreme sample sizes or many regressors. *Econometrica*, 45(8).
99. Schwartz, G. (1978). Estimating the dimension of a model. *Annals of Statistics*, 6(2).

أ- المواقع الإلكترونية:

100. www.bea.dz

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2010)

U: Milliers DA

ORDRE	ACTIF	31/12/2010
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	96 114 488
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	13 761 161
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	34 793 247
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 481 962 383
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	434 608 274
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	157 881 423
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	16 125 597
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 035 615
9	AUTRES ACTIFS	64 420 148
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	36 410 637
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	9 467 253
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	20 907 493
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	138 405
15	ÉCART D'ACQUISITION	0
TOTAL DE L'ACTIF		2 367 626 126

ORDRE	PASSIF	31/12/2010
1	BANQUE CENTRALE	0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 680 836
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 016 478 427
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	40 930 452
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	10 060 643
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	31 887
7	AUTRES PASSIFS	63 906 801
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	40 325 633
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 682 976
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	10 730 408
12	DETTES SUBORDONNÉES	25 276 520
13	CAPITAL	24 500 000
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0
15	RÉSERVES	81 746 030
16	ECART D'ÉVALUATION	95 661
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	14 555 120
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	19 168 656
TOTAL DU PASSIF		2 367 626 126

الملحق رقم (02): قائمة الميزانية للبنك الخارجي لسنتي (2011-2012)

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	216 259 372 297,30	118 398 989 906,49	97 860 382 390,81
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,01	(0,01)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	11 719 220,00	15 723 509 942,18	(15 711 790 722,18)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	1 139 983 259 293,11	1 505 266 031 242,50	(365 282 771 949,39)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	580 656 858 621,99	564 666 803 458,62	15 990 055 163,37
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	BA0600	190 871 591 663,14	219 692 295 520,78	(28 820 703 857,64)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	18 367 037 425,17	16 812 964 121,80	1 554 073 303,37
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 351 758 513,98	1 402 935 745,21	(51 177 231,23)
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	94 835 957 265,32	130 205 724 560,37	(35 369 767 295,05)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	22 219 958 439,21	20 555 152 160,74	1 664 806 278,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	BA1100	23 861 515 793,76	24 185 286 524,13	(323 770 730,37)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	19 148 724 914,70	19 626 657 187,40	(477 932 272,70)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	191 794 783,68	169 165 888,72	22 628 894,96
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF			2 307 759 548 231,36	2 636 705 516 258,94	(328 945 968 027,59)

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	15 604 849 323,99	15 461 108 937,73	143 740 386,26
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 846 239 125 888,33	2 182 602 958 293,12	(336 363 832 404,79)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	40 506 183 346,14	38 759 654 187,14	1 746 529 159,00
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	15 037 918 974,63	12 923 926 998,45	2 113 991 976,18
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	80 842,62	986 774,12	(905 931,50)
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 211 153 325,35	82 021 982 572,72	(26 810 829 247,37)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	49 045 782 114,13	42 798 501 106,48	6 247 281 007,65
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	6 279 062 165,82	6 540 905 081,33	(261 842 915,51)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 417 216 183,48	9 258 109 745,05	159 106 438,43
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	76 000 000 000,00	76 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	BP1500	64 574 991 449,46	45 814 685 774,62	18 760 305 674,84
16	ÉCART D'ÉVALUATION	BP1600	-1 835 639,90	-25 325 762,13	23 490 122,23
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	35 557 303 381,83	30 260 305 674,84	5 296 997 706,99
TOTAL DU PASSIF			2 307 759 548 231,36	2 636 705 516 258,94	(328 945 968 027,59)

الملحق رقم (03): قائمة الميزانية للبنك الخارجي لسنتي (2012-2013)

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	390 351 460 930,38	642 459 372 297,30	(252 107 911 366,93)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,00	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	9 342 969 854,64	11 719 220,00	9 331 250 634,64
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	643 242 639 825,49	713 783 259 293,11	(70 540 619 467,62)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	751 291 690 340,97	575 834 839 064,21	175 456 851 276,76
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	BA0600	177 174 152 348,68	190 871 591 663,14	(13 697 439 314,46)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	20 132 038 817,93	18 367 037 425,17	1 765 001 392,76
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 375 123 870,76	1 351 758 513,98	23 365 356,78
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	69 050 254 063,29	94 835 957 265,32	(25 785 703 202,03)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	8 995 651 408,85	22 219 958 439,21	(13 224 307 030,36)
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	BA1100	21 592 282 996,50	23 861 515 793,76	(2 269 232 797,26)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	18 695 843 471,51	19 148 724 914,70	(452 881 443,19)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	199 346 300,51	191 794 783,68	7 551 516,83
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF			2 111 443 454 229,51	2 302 937 528 673,58	(191 494 074 444,07)
ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	1 135 406 743,04	15 604 849 323,99	(14 469 442 580,95)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 679 475 901 848,97	1 846 239 125 888,33	(166 763 224 039,36)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	41 838 931 136,29	40 506 183 346,14	1 332 747 790,15
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	10 633 807 021,26	15 037 918 974,63	(4 404 111 953,36)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	581 313,06	80 842,62	500 470,44
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 743 696 277,96	55 211 153 325,35	532 542 952,61
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	33 965 872 065,55	44 223 762 556,35	(10 257 890 490,80)
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	8 270 156 687,13	6 279 062 165,82	1 991 094 521,31
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 070 563 752,17	9 417 216 183,48	(346 652 431,31)
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	100 000 000 000,00	76 000 000 000,00	24 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	BP1500	56 132 294 831,29	64 574 991 449,46	(8 442 696 618,17)
16	ÉCART D'ÉVALUATION	BP1600	-43 416 963,00	-1 835 639,90	(41 581 323,10)
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	20 931 942 640,30	35 557 303 381,83	(14 625 360 741,53)
TOTAL DU PASSIF			2 111 443 454 229,51	2 302 937 528 673,58	(191 494 074 444,07)

الملحق رقم (04): قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنتي (2013-2014)

BILAN AU 31/12/2014 - SCF		Unité= Milliers de DA		
ORDRE	ACTIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	517 009 936	390 351 461	126 155 536
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 795 666	0	18 795 666
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	32 236 411	9 342 970	22 893 441
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	753 788 693	643 242 640	108 730 816
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	877 652 593	751 291 690	117 289 888
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	259 323 153	177 174 152	80 638 023
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 830 575	20 132 039	-6 301 464
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 134 525	1 375 124	-240 599
9	AUTRES ACTIFS	62 861 985	69 050 254	1 348 901
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	3 943 606	8 995 651	310 953
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	22 492 525	21 592 283	900 242
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0	0	0
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	18 090 156	18 695 843	-605 688
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	233 665	199 346	34 319
15	ÉCART D'ACQUISITION	0	0	0
TOTAL DE L'ACTIF		2 581 393 491	2 111 443 454	469 950 036

ORDRE	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0		0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 953 504	1 135 407	818 097
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 095 068 385	1 679 475 902	415 592 483
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	42 418 435	41 838 931	579 504
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	13 250 174	10 633 807	2 616 367
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 485	581	7 903
7	AUTRES PASSIFS	77 179 879	55 743 696	21 436 182
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	34 156 781	33 965 873	9 344 332
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	6 188 912	8 270 157	-2 081 244
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0		0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	18 514 668	9 070 564	6 049 482
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520	67 276 520	0
13	CAPITAL	100 000 000	100 000 000	0
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0		0
15	RÉSERVES	62 064 237	56 132 294	5 931 943
16	ECART D'ÉVALUATION	9 889 283	-43 417	779 277
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077	12 456 077	0
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 498	14 555 120	0
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	29 807 653	20 931 943	8 875 710
TOTAL DU PASSIF		2 581 393 491	2 111 443 454	469 950 037

الملحق رقم (05): قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2015)

ORDRE	ACTIF	31/12/2015	31/12/2014 proforma	31/12/2014	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	365 814 996 127,37	517 009 936 048,72	517 009 936 048,72	-151 194 939 921,35
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	75 977 416 237,67	18 795 666 164,46	18 795 666 164,46	57 181 750 073,21
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	24 564 952 630,24	32 236 411 241,32	32 236 411 241,32	-7 671 458 611,08
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	518 947 756 822,39	753 788 692 933,06	753 788 692 933,06	-234 840 936 110,67
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 234 797 639 435,82	882 763 155 838,52	877 652 593 489,31	352 034 483 597,30
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	251 291 422 928,43	259 323 152 927,62	259 323 152 927,62	-8 031 729 999,19
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	11 511 947 904,03	13 830 575 074,44	13 830 575 074,44	-2 318 627 170,41
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 047 199 011,06	1 134 525 481,73	1 134 525 481,73	-87 326 470,67
9	AUTRES ACTIFS	72 080 078 469,85	62 861 985 215,20	62 861 985 215,20	9 218 093 254,65
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	4 013 914 090,32	3 943 606 412,04	3 943 606 412,04	70 307 678,28
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	24 915 995 356,59	22 492 525 053,60	22 492 525 053,60	2 423 470 302,99
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	0,00	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 568 937 660,87	18 090 155 628,13	18 090 155 628,13	-521 217 967,26
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	279 362 028,38	233 665 470,60	233 665 470,60	45 696 557,78
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF	2 602 811 618 703,02	2 586 504 053 489,43	2 581 393 491 140,22	16 307 565 213,59

ORDRE	PASSIF	31/12/2015	31/12/2014 proforma	31/12/2014	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	0,00	-
2	DETTE ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 655 980 034,31	1 953 504 231,22	1 953 504 231,22	-297 524 196,91
3	DETTE ENVERS LA CLIENTÈLE	2 074 079 456 466,09	2 095 068 384 544,79	2 095 068 384 544,79	-20 988 928 078,71
4	DETTE REPRÉSENTÉE PAR UN TITRE	43 629 430 673,16	42 418 434 786,52	42 418 434 786,52	1 210 995 886,64
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	15 371 993 030,98	14 425 603 015,55	13 250 173 675,23	946 390 015,42
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	2 766 767,39	8 484 787,24	8 484 787,24	-5 718 019,85
7	AUTRES PASSIFS	94 751 560 067,87	77 179 878 618,55	77 179 878 618,55	17 571 681 449,32
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	31 958 249 295,06	34 156 781 360,81	34 156 781 360,81	-2 198 532 065,75
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 890 667 049,49	6 188 913 084,81	6 188 913 084,81	-1 298 246 035,32
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	22 873 741 238,70	18 514 668 052,27	18 514 668 052,27	4 359 073 186,43
12	DETTE SUBORDONNÉE	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	76 871 890 294,50	62 064 237 471,59	62 064 237 471,59	14 807 652 822,91
16	ÉCART D'ÉVALUATION	12 414 124 056,48	9 889 283 055,85	9 889 283 055,85	2 524 841 000,63
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	33 418 665 080,57	33 742 785 831,80	29 807 652 822,91	-324 120 751,23
	TOTAL DU PASSIF	2 602 811 618 703,02	2 586 504 053 489,43	2 581 393 491 140,22	16 307 565 213,59

الملحق رقم (06): قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2016)

N°	ACTIF	31/12/2016	31/12/2015	VARIATION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	458 780 715 263,71	365 814 996 127,37	92 965 719 136,33
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	46 102 921 604,62	75 977 416 237,67	(29 874 494 633,05)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	88 120 803 157,19	24 564 952 630,24	63 555 850 526,95
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	90 583 911 657,68	518 947 756 822,39	(428 363 845 164,71)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 589 151 710 206,70	1 234 797 639 435,82	354 354 070 770,88
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	236 805 268 019,32	251 291 422 928,43	(14 486 154 909,11)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 271 543 605,26	11 511 947 904,03	1 759 595 701,23
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 191 164 618,25	1 047 199 011,06	143 965 607,19
9	AUTRES ACTIFS	1 719 819 546,34	72 080 078 469,85	(70 360 258 923,51)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	5 522 461 865,20	4 013 914 090,34	1 508 547 774,87
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	25 166 513 952,22	24 915 995 356,59	250 518 595,63
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 286 738 035,80	17 568 937 660,87	(282 199 625,07)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	302 616 949,37	279 362 028,38	23 254 920,99
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 574 006 188 481,65	2 602 811 618 703,04	-28 805 430 221,39

N°	PASSIF	31/12/2016	31/12/2015	VARIATION
1	BANQUE CENTRALE	55 161 600 000,00	0,00	55 161 600 000,00
2	DETTE ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	20 728 868 885,73	1 655 980 034,31	19 072 888 851,42
3	DETTE ENVERS LA CLIENTÈLE	1 992 943 041 699,63	2 074 079 456 466,09	(81 136 414 766,45)
4	DETTE REPRÉSENTÉE PAR UN TITRE	38 033 422 593,89	43 629 430 673,16	(5 596 008 079,27)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	14 699 315 474,80	15 371 993 030,97	(672 677 556,16)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	5 754 838,27	2 766 767,39	2 988 070,88
7	AUTRES PASSIFS	28 835 611 685,26	94 751 560 067,87	(65 915 948 382,61)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	56 892 536 211,70	31 958 249 295,09	24 934 286 916,61
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 396 474 091,85	4 890 667 049,49	505 807 042,36
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	29 314 631 911,56	22 873 741 238,70	6 440 890 672,86
12	DETTE SUBORDONNÉE	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	100 000 000 000,00	50 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	43 790 555 375,07	76 871 890 294,50	(33 081 334 919,43)
16	ECART D'ÉVALUATION	12 738 867 889,47	12 414 124 056,48	324 743 832,99
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	34 572 413 175,99	33 418 665 080,57	1 153 748 095,42
TOTAL DU PASSIF		2 574 006 188 481,65	2 602 811 618 703,04	-28 805 430 221,39

الملحق رقم (07): قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2017)

ORDRE	ACTIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	749 185 575 988,52	458 780 715 263,71	290 404 860 724,82
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	40 858 663 916,66	46 102 921 604,62	(5 244 257 687,96)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	82 969 981 698,26	88 120 803 157,19	(5 150 821 458,93)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	133 685 564 491,32	90 583 911 657,68	43 101 652 833,64
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 825 633 756 063,67	1 589 151 710 206,70	236 482 045 856,97
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	207 627 661 633,24	236 805 268 019,32	(29 177 606 386,08)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	12 235 650 913,32	13 271 543 605,26	(1 035 892 691,94)
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 003 546 283,66	1 191 164 618,25	(187 618 334,59)
9	AUTRES ACTIFS	1 861 396 936,25	1 729 909 945,53	131 486 990,73
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	19 578 371 569,48	5 512 371 466,01	14 066 000 103,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	29 765 112 518,96	25 166 513 952,22	4 598 598 566,74
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 247 595 423,65	17 286 738 035,80	(39 142 612,15)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	524 844 064,37	302 616 949,37	222 227 115,00
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF		3 122 177 721 501,37	2 574 006 188 481,65	548 171 533 019,71

ORDRE	PASSIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	55 161 600 000,00	(55 161 600 000,00)
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2 268 682 548,52	20 728 868 885,73	(18 460 186 337,21)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 507 092 282 717,40	1 992 943 041 699,63	514 149 241 017,77
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	35 521 771 050,80	38 033 422 593,89	(2 511 651 543,09)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	23 075 296 253,69	14 699 315 474,80	8 375 980 778,89
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	133 780 012,50	5 754 838,27	128 025 174,23
7	AUTRES PASSIFS	54 708 802 950,27	28 835 611 685,26	25 873 191 265,01
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	77 210 931 695,53	56 892 536 211,70	20 318 395 483,83
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 568 755 352,26	5 396 474 091,85	(827 718 739,59)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	36 685 271 528,01	29 314 631 911,56	7 370 639 616,45
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	68 362 968 551,06	43 790 555 375,07	24 572 413 175,99
16	ECART D'ÉVALUATION	14 290 439 256,19	12 738 867 889,47	1 551 571 366,72
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	57 365 644 936,72	34 572 413 175,99	22 793 231 760,73
TOTAL DU PASSIF		3 122 177 721 501,37	2 574 006 188 481,65	548 171 533 019,72

الملحق رقم (08): قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2018)

BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	ACTIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	512 760 477 594,77	749 185 575 988,52	(236 425 098 393,76)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	27 254 346 261,84	40 858 663 916,66	(13 604 317 654,82)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	48 222 871 932,76	82 969 981 698,26	(34 747 109 765,50)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	283 434 984 588,76	133 685 564 491,32	149 749 420 097,44
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 112 245 392 401,76	1 825 633 756 063,67	286 611 636 338,08
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	217 175 782 223,78	207 627 661 633,24	9 548 120 590,54
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	18 870 889 881,71	12 235 650 913,32	6 635 238 968,39
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	901 096 260,13	1 003 546 283,66	(102 450 023,53)
9	AUTRES ACTIFS	4 153 248 470,78	1 861 396 936,25	2 291 851 534,53
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 340 416 069,43	19 578 371 569,48	4 762 044 499,95
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	29 983 843 909,78	29 765 112 518,96	218 731 390,82
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 389 881 891,12	17 247 595 423,65	142 286 467,47
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	591 760 464,80	524 844 064,37	66 916 400,43
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF		3 297 324 991 951,42	3 122 177 721 501,37	175 147 270 450,05

BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	PASSIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	8 276 131 454,91	2 268 682 548,52	6 007 448 906,40
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 565 901 365 667,67	2 507 092 282 717,40	58 809 082 950,26
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	36 894 440 604,91	35 521 771 050,80	1 372 669 554,11
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	29 827 419 976,78	23 075 296 253,69	6 752 123 723,08
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	77 707 680,19	133 780 012,50	(56 072 332,31)
7	AUTRES PASSIFS	76 110 758 038,87	54 708 802 950,27	21 401 955 088,59
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	98 870 567 074,08	77 210 931 695,53	21 659 635 378,56
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 775 564 133,94	4 568 755 352,26	1 206 808 781,68
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	43 013 503 749,39	36 685 271 528,01	6 328 232 221,38
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	100 728 613 487,78	68 362 968 551,06	32 365 644 936,72
16	ECART D'ÉVALUATION	14 180 215 693,83	14 290 439 256,19	(110 223 562,36)
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	76 775 609 740,65	57 365 644 936,72	19 409 964 803,93
TOTAL DU PASSIF		3 297 324 991 951,42	3 122 177 721 501,37	175 147 270 450,05

الملحق رقم (09): قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2019)

ORDRE	ACTIF	31/12/2019
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	411 980 469 743,71
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 487 668 249,88
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	45 550 792 172,77
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	243 640 809 682,03
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 188 027 270 668,74
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	244 296 211 258,84
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	24 166 744 676,21
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 790 599 064,97
9	AUTRES ACTIFS	8 140 446 635,44
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 300 084 340,74
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	34 194 608 461,96
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 189 676 723,06
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	603 820 191,62
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00
TOTAL DE L'ACTIF		3 262 369 201 869,98

ORDRE	PASSIF	31/12/2019
1	BANQUE CENTRALE	106 762 400 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 570 351 502,33
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 150 694 367 314,99
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 889 463 678,51
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	24 226 955 382,58
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 805 743,20
7	AUTRES PASSIFS	344 759 225 244,48
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	75 221 795 941,49
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	11 584 084 377,73
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	44 081 036 991,16
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00
13	CAPITAL	230 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00
15	RÉSERVES	65 504 223 228,43
16	ECART D'ÉVALUATION	14 484 204 039,52
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	12 301 338 295,09
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	62 548 353 013,24
TOTAL DU PASSIF		3 262 369 201 869,98

الملحق رقم (10): قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2020)

Ordre	Actif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	382 545 276 823,99	411 980 469 743,71
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	15 552 310 576,70	18 487 668 249,88
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	37 208 455 272,46	45 550 792 172,77
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	264 737 807 990,56	243 640 809 682,03
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	2 114 293 603 801,76	2 188 027 270 668,74
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.6	242 180 082 628,30	244 296 211 258,84
7	Impôts courants – actif	2.7	19 793 558 256,14	24 166 744 676,21
8	Impôts différés – actif	2.8	1 672 542 871,42	1 790 599 064,97
9	autres actifs	2.9	2 877 184 727,66	8 140 446 635,44
10	comptes de régularisation	2.10	14 567 706 075,34	24 300 084 340,75
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	41 108 946 144,45	34 194 608 461,96
12	Immeubles de placement	-	0,00	-
13	Immobilisations corporelles	2.12	17 611 714 066,17	17 189 676 723,06
14	Immobilisations incorporelles	2.13	540 059 045,50	603 820 191,62
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
TOTAL DE L'ACTIF			3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

Ordre	Passif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Banque centrale	2.14	95 848 447 136,06	106 762 400 000,00
2	Dettes envers les institutions financières	2.15	105 596 141 581,41	1 570 351 502,33
3	Dettes envers la clientèle	2.16	2 182 656 815 346,20	2 150 694 367 314,99
4	Dettes représentées par un titre	2.17	43 672 951 870,71	38 889 463 678,51
5	Impôts courants – passif	2.18	25 230 207 510,67	24 226 955 382,58
6	Impôts différés – passif	2.19	2 802 633,75	8 805 743,20
7	Autres passifs	2.20	78 109 735 510,37	344 759 225 244,48
8	Comptes de régularisation	2.21	45 923 657 670,05	75 221 795 941,49
9	Provisions pour risques et charges	2.22	20 520 303 913,32	11 584 084 377,73
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	45 663 329 009,09	44 081 036 991,16
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	98 052 576 241,67	65 504 223 228,43
16	Ecart d'évaluation	2.29	18 526 870 139,36	14 484 204 039,52
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	16 532 717 622,12	12 301 338 295,09
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	68 620 094 978,45	62 548 353 013,24
TOTAL DU PASSIF			3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

الملحق رقم (11): قائمة الميزانية للبنك الخارجي الجزائري لسنة (2021)

Ordre	Actif	Note	31-déc-21	31-déc-20
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	894 784 095 834,30	382 545 276 823,99
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	64 066 365 714,86	15 552 310 576,70
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	803 077 274 894,32	37 208 455 272,46
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	344 659 267 800,59	264 737 807 990,56
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	1 641 238 283 878,35	2 114 293 603 801,76
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.6	265 910 824 000,73	242 180 082 628,30
7	Impôts courants – actif	2.7	20 570 411 430,34	19 793 558 256,14
8	Impôts différés – actif	2.8	2 081 679 273,52	1 672 542 871,42
9	autres actifs	2.9	4 092 734 688,45	2 877 184 727,66
10	comptes de régularisation	2.10	64 742 593 586,82	14 567 706 075,34
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	42 628 215 431,36	41 108 946 144,45
12	Immeubles de placement	-	0,00	0,00
13	Immobilisations corporelles	2.12	18 046 368 787,27	17 611 714 066,17
14	Immobilisations incorporelles	2.13	709 060 905,54	540 059 045,50
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
TOTAL DE L'ACTIF			4 166 607 176 226,45	3 154 689 248 280,45

Ordre	Passif	Note	31-déc-21	31-déc-20
1	Banque centrale	2.14	357 205 718 222,84	95 848 447 136,06
2	Dettes envers les institutions financières	2.15	187 412 638 026,87	105 596 141 581,41
3	Dettes envers la clientèle	2.16	2 874 648 055 798,32	2 182 656 815 346,20
4	Dettes représentées par un titre	2.17	51 121 856 458,88	43 672 951 870,71
5	Impôts courants – passif	2.18	23 442 339 458,62	25 230 207 510,67
6	Impôts différés – passif	2.19	165 057 394,16	2 802 633,75
7	Autres passifs	2.20	14 702 196 402,31	78 109 735 510,37
8	Comptes de régularisation	2.21	41 675 290 033,54	45 923 657 670,05
9	Provisions pour risques et charges	2.22	29 422 943 399,55	20 520 303 913,32
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	33 836 266 979,97	45 663 329 009,09
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	148 205 388 842,24	98 052 576 241,67
16	Ecart d'évaluation	2.29	19 363 490 548,73	18 526 870 139,36
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	3 860 430 826,80	16 532 717 622,12
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	71 812 906 716,39	68 620 094 978,45
TOTAL DU PASSIF			4 166 607 176 226,45	3 154 689 248 280,45

الملحق رقم (12): اختبار استقرارية (x_1) باستخدام اختبار (ADF)

● عند قيم السلسلة:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.181159	0.7195
Test critical values: 1% level	-2.792154	
5% level	-1.977738	
10% level	-1.602074	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

● عند الفرق الأول:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.808178	0.0108
Test critical values: 1% level	-2.847250	
5% level	-1.988198	
10% level	-1.600140	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

الملحق رقم (13): اختبار استقرارية (x_2) باستخدام اختبار (ADF)

● عند قيم السلسلة:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.920627	0.0174
Test critical values: 1% level	-4.297073	
5% level	-3.212696	
10% level	-2.747676	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

الملحق رقم (14): اختبار استقرارية (x_3) باستخدام اختبار (ADF)

● عند قيم السلسلة:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.839880	0.0176
Test critical values:		
1% level	-4.200056	
5% level	-3.175352	
10% level	-2.728985	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

الملحق رقم (15): اختبار استقرارية (x_4) باستخدام اختبار (ADF)

• عند قيم السلسلة:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.174011	0.0119
Test critical values:		
1% level	-4.297073	
5% level	-3.212696	
10% level	-2.747676	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

الملحق رقم (16): اختبار استقرارية (x_5) باستخدام اختبار (ADF)

• عند قيم السلسلة:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.121224	0.7008
Test critical values:		
1% level	-2.792154	
5% level	-1.977738	
10% level	-1.602074	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

• عند الفرق الأول:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.814951	0.0280
Test critical values:		
1% level	-5.835186	
5% level	-4.246503	
10% level	-3.590496	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 8

الملحق رقم (17): اختبار استقرارية (y_1) باستخدام اختبار (ADF)

● عند قيم السلسلة:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.235445	0.0375
Test critical values:		
1% level	-5.295384	
5% level	-4.008157	
10% level	-3.460791	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

الملحق رقم (18): اختبار استقرارية (y_2) باستخدام اختبار (ADF)

● عند قيم السلسلة:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.071814	0.9839
Test critical values:		
1% level	-2.792154	
5% level	-1.977738	
10% level	-1.602074	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

● عند الفرق الأول:

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	-1.170284	0.2042
Test critical values:		
1% level	-2.816740	
5% level	-1.982344	
10% level	-1.601144	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

● عند الفرق الثاني:

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	1.105713	0.9094
Test critical values:		
1% level	-2.937216	
5% level	-2.006292	
10% level	-1.598068	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 7

الملحق رقم (19): اختبار استقرارية (y_3) باستخدام اختبار (ADF)

● عند قيم السلسلة:

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	1.148157	0.9230
Test critical values:		
1% level	-2.792154	
5% level	-1.977738	
10% level	-1.602074	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

● عند الفرق الأول:

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	-4.041452	0.0196
Test critical values:		
1% level	-4.582648	
5% level	-3.320969	
10% level	-2.801384	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 8

الملحق رقم (20): اختبار استقرارية (y_4) باستخدام اختبار (ADF)

• عند قيم السلسلة:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.074275	0.9137
Test critical values:		
1% level	-2.792154	
5% level	-1.977738	
10% level	-1.602074	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

• عند الفرق الأول:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.000000	0.0070
Test critical values:		
1% level	-2.816740	
5% level	-1.982344	
10% level	-1.601144	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

الملحق رقم (21): اختبار استقرارية (y_5) باستخدام اختبار (ADF)

• عند قيم السلسلة:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.704888	0.3882
Test critical values:		
1% level	-2.792154	
5% level	-1.977738	
10% level	-1.602074	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

• عند الفرق الأول:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.214534	0.0329
Test critical values:		
1% level	-2.847250	
5% level	-1.988198	
10% level	-1.600140	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

الملحق رقم (22): نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Trace Statistic) (y_3, x_1)

Series: Y INDICATOR THREE X INDICATOR ONE

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.643430	12.68445	15.49471	0.1269
At most 1	0.211183	2.372210	3.841465	0.1235

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (23): نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Trace Statistic) (y_3, x_5)

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.661981	13.48760	15.49471	0.0981
At most 1	0.232108	2.641056	3.841465	0.1041

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (24): نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Trace Statistic) (y_4, x_1)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.425540	7.300020	12.32090	0.2962
At most 1	0.161112	1.756776	4.129906	0.2176

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (25): نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Trace Statistic) (y_4, x_5)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.424401	7.287231	12.32090	0.2974
At most 1	0.161699	1.763783	4.129906	0.2165

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (26): نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Trace Statistic) (y_5, x_1)

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.690374	19.09925	15.49471	0.0137
At most 1 *	0.521708	7.375341	3.841465	0.0066

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (27): نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Trace Statistic) (y_5, x_5)

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.705024	19.40188	15.49471	0.0122
At most 1 *	0.512921	7.193284	3.841465	0.0073

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (28): نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Maximum Eigen Value)
(y_3, x_1)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.643430	10.31224	14.26460	0.1922
At most 1	0.211183	2.372210	3.841465	0.1235

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (29): نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Maximum Eigen Value)
(y_3, x_5)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.661981	13.48760	15.49471	0.0981
At most 1	0.232108	2.641056	3.841465	0.1041

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (30): نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Maximum Eigen Value)
(y_4, x_1)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.425540	5.543244	11.22480	0.4046
At most 1	0.161112	1.756776	4.129906	0.2176

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (31): نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Maximum Eigen Value)
(y_4, x_5)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.424401	5.523448	11.22480	0.4071
At most 1	0.161699	1.763783	4.129906	0.2165

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (32): نتائج تحديد التكامل المشترك بين المتغيرين بطريقة (Maximum Eigen Value)
(y_5, x_5)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.705024	12.20860	14.26460	0.1030
At most 1 *	0.512921	7.193284	3.841465	0.0073

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (33): نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_3, x_1)

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/21/23 Time: 05:45

Sample: 2010 2021

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_ONE does not Granger Cause Y_INDICATOR_THREE	11	0.00160	0.9691
Y_INDICATOR_THREE does not Granger Cause X_INDICATOR_ONE		3.33517	0.1052

الملحق رقم (34): نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_3, x_5)

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/21/23 Time: 05:46

Sample: 2010 2021

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_FIVE does not Granger Cause Y_INDICATOR_THREE	11	0.00115	0.9738
Y_INDICATOR_THREE does not Granger Cause X_INDICATOR_FIVE		2.84054	0.1304

الملحق رقم (35): نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_4, x_1)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_ONE does not Granger Cause Y_INDICATOR_FOUR	11	1.13915	0.3170
Y_INDICATOR_FOUR does not Granger Cause X_INDICATOR_ONE		1.78878	0.2178

الملحق رقم (36): نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_4, x_5)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_FIVE does not Granger Cause Y_INDICATOR_FOUR	11	1.05296	0.3348
Y_INDICATOR_FOUR does not Granger Cause X_INDICATOR_FIVE		1.66015	0.2336

الملحق رقم (37): نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_5, x_1)

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/21/23 Time: 05:49

Sample: 2010 2021

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_ONE does not Granger Cause Y_INDICATOR_FIVE	11	0.01158	0.9170
Y_INDICATOR_FIVE does not Granger Cause X_INDICATOR_ONE		1.21015	0.3033

الملحق رقم (38): نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_5, x_5)

الملاحق

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/21/23 Time: 05:50
Sample: 2010 2021
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_FIVE does not Granger Cause Y_INDICATOR_FIVE	11	0.00705	0.9351
Y_INDICATOR_FIVE does not Granger Cause X_INDICATOR_FIVE		1.11729	0.3214

الملحق رقم (39): نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_1, x_2)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/21/23 Time: 05:40
Sample: 2010 2021
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_TWO does not Granger Cause Y_INDICATOR_ONE	11	0.47188	0.5115
Y_INDICATOR_ONE does not Granger Cause X_INDICATOR_TWO		0.08881	0.7733

الملحق رقم (40): نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_1, x_3)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/21/23 Time: 05:41
Sample: 2010 2021
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_THREE does not Granger Cause Y_INDICATOR_ONE	11	0.03941	0.8476
Y_INDICATOR_ONE does not Granger Cause X_INDICATOR_THREE		9.52447	0.0150

الملحق رقم (41): نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_1, x_4)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/21/23 Time: 05:42
Sample: 2010 2021
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_FOUR does not Granger Cause Y_INDICATOR_ONE	11	0.42870	0.5310
Y_INDICATOR_ONE does not Granger Cause X_INDICATOR_FOUR		1.27314	0.2919

الملحق رقم (42): نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_2, x_2)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/21/23 Time: 05:43
Sample: 2010 2021
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_TWO does not Granger Cause Y_INDICATOR_TWO	11	6.11759	0.0385
Y_INDICATOR_TWO does not Granger Cause X_INDICATOR_TWO		0.50231	0.4986

الملحق رقم (43): نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_2, x_3)

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/21/23 Time: 05:43

Sample: 2010 2021

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_THREE does not Granger Cause Y_INDICATOR_TWO	11	1.34013	0.2804
Y_INDICATOR_TWO does not Granger Cause X_INDICATOR_THREE		5.45647	0.0477

الملحق رقم (44): نتائج اختبار سببية (Granger) بين المتغيرين (y_2, x_4)

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/21/23 Time: 05:44

Sample: 2010 2021

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_FOUR does not Granger Cause Y_INDICATOR_TWO	11	7.10147	0.0286
Y_INDICATOR_TWO does not Granger Cause X_INDICATOR_FOUR		2.11542	0.1839

الملحق رقم (45): نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي للمتغيرين (y_5, x_1)

Dependent Variable: Y_INDICATOR_FIVE

Method: Least Squares

Date: 05/26/23 Time: 17:52

Sample: 2010 2021

Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_ONE	0.521277	0.801542	0.650342	0.5301
C	32.86702	15.60093	2.106735	0.0614
R-squared	0.040578	Mean dependent var		42.25000
Adjusted R-squared	-0.055364	S.D. dependent var		20.01420
S.E. of regression	20.56077	Akaike info criterion		9.035659
Sum squared resid	4227.452	Schwarz criterion		9.116476
Log likelihood	-52.21395	Hannan-Quinn criter.		9.005737
F-statistic	0.422945	Durbin-Watson stat		1.380205
Prob(F-statistic)	0.530128			

الملحق رقم (46): نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي للمتغيرين (y_5, x_5)

Dependent Variable: Y_INDICATOR_FIVE
Method: Least Squares
Date: 05/26/23 Time: 17:52
Sample: 2010 2021
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_FIVE	0.395953	0.982778	0.402892	0.6955
C	36.54167	15.39075	2.374262	0.0390
R-squared	0.015973	Mean dependent var		42.25000
Adjusted R-squared	-0.082430	S.D. dependent var		20.01420
S.E. of regression	20.82275	Akaike info criterion		9.060981
Sum squared resid	4335.869	Schwarz criterion		9.141799
Log likelihood	-52.36589	Hannan-Quinn criter.		9.031060
F-statistic	0.162322	Durbin-Watson stat		1.315246
Prob(F-statistic)	0.695506			

الملحق رقم (47): نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي للمتغيرين (Y_2, X_2)

Dependent Variable: Y_INDICATOR_TWO
Method: Least Squares
Date: 05/26/23 Time: 17:54
Sample: 2010 2021
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_TWO	-0.068566	0.125327	-0.547101	0.5963
C	17.58949	12.54535	1.402073	0.1912
R-squared	0.029062	Mean dependent var		10.75000
Adjusted R-squared	-0.068032	S.D. dependent var		3.519427
S.E. of regression	3.637173	Akaike info criterion		5.571302
Sum squared resid	132.2903	Schwarz criterion		5.652120
Log likelihood	-31.42781	Hannan-Quinn criter.		5.541381
F-statistic	0.299319	Durbin-Watson stat		0.310044
Prob(F-statistic)	0.596306			

الملحق رقم (48): نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي للمتغيرين (Y_2, X_4)

Dependent Variable: Y_INDICATOR_TWO
Method: Least Squares
Date: 05/26/23 Time: 17:55
Sample: 2010 2021
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X_INDICATOR_FOUR	-0.144980	0.074429	-1.947900	0.0800
C	23.14582	6.428031	3.600764	0.0048
R-squared	0.275064	Mean dependent var		10.75000
Adjusted R-squared	0.202570	S.D. dependent var		3.519427
S.E. of regression	3.142810	Akaike info criterion		5.279124
Sum squared resid	98.77257	Schwarz criterion		5.359942
Log likelihood	-29.67474	Hannan-Quinn criter.		5.249202
F-statistic	3.794315	Durbin-Watson stat		0.334635
Prob(F-statistic)	0.080026			

الملحق رقم (49): جدول قيم (X^2) الجدولية

Degrees of freedom (df)	Significance level (α)							
	.99	.975	.95	.9	.1	.05	.025	.01
1	-----	0.001	0.004	0.016	2.706	3.841	5.024	6.635
2	0.020	0.051	0.103	0.211	4.605	5.991	7.378	9.210
3	0.115	0.216	0.352	0.584	6.251	7.815	9.348	11.345
4	0.297	0.484	0.711	1.064	7.779	9.488	11.143	13.277
5	0.554	0.831	1.145	1.610	9.236	11.070	12.833	15.086
6	0.872	1.237	1.635	2.204	10.645	12.592	14.449	16.812
7	1.239	1.690	2.167	2.833	12.017	14.067	16.013	18.475
8	1.646	2.180	2.733	3.490	13.362	15.507	17.535	20.090
9	2.088	2.700	3.325	4.168	14.684	16.919	19.023	21.666
10	2.558	3.247	3.940	4.865	15.987	18.307	20.483	23.209
11	3.053	3.816	4.575	5.578	17.275	19.675	21.920	24.725
12	3.571	4.404	5.226	6.304	18.549	21.026	23.337	26.217
13	4.107	5.009	5.892	7.042	19.812	22.362	24.736	27.688
14	4.660	5.629	6.571	7.790	21.064	23.685	26.119	29.141
15	5.229	6.262	7.261	8.547	22.307	24.996	27.488	30.578
16	5.812	6.908	7.962	9.312	23.542	26.296	28.845	32.000
17	6.408	7.564	8.672	10.085	24.769	27.587	30.191	33.409
18	7.015	8.231	9.390	10.865	25.989	28.869	31.526	34.805
19	7.633	8.907	10.117	11.651	27.204	30.144	32.852	36.191
20	8.260	9.591	10.851	12.443	28.412	31.410	34.170	37.566
21	8.897	10.283	11.591	13.240	29.615	32.671	35.479	38.932
22	9.542	10.982	12.338	14.041	30.813	33.924	36.781	40.289
23	10.196	11.689	13.091	14.848	32.007	35.172	38.076	41.638
24	10.856	12.401	13.848	15.659	33.196	36.415	39.364	42.980
25	11.524	13.120	14.611	16.473	34.382	37.652	40.646	44.314
26	12.198	13.844	15.379	17.292	35.563	38.885	41.923	45.642
27	12.879	14.573	16.151	18.114	36.741	40.113	43.195	46.963
28	13.565	15.308	16.928	18.939	37.916	41.337	44.461	48.278
29	14.256	16.047	17.708	19.768	39.087	42.557	45.722	49.588
30	14.953	16.791	18.493	20.599	40.256	43.773	46.979	50.892
40	22.164	24.433	26.509	29.051	51.805	55.758	59.342	63.691
50	29.707	32.357	34.764	37.689	63.167	67.505	71.420	76.154
60	37.485	40.482	43.188	46.459	74.397	79.082	83.298	88.379
70	45.442	48.758	51.739	55.329	85.527	90.531	95.023	100.425
80	53.540	57.153	60.391	64.278	96.578	101.879	106.629	112.329
100	61.754	65.647	69.126	73.291	107.565	113.145	118.136	124.116
1000	70.065	74.222	77.929	82.358	118.498	124.342	129.561	135.807

الملحق رقم (50): قيم درين وتسن الجدولية

$\alpha = .05$										
	k = 1		k = 2		k = 3		k = 4		k = 5	
n	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU
6	0.61	1.4								
7	0.7	1.36	0.47	1.9						
8	0.76	1.33	0.56	1.78	0.37	2.29				
9	0.82	1.32	0.63	1.7	0.46	2.13	0.3	2.59		
10	0.88	1.32	0.7	1.64	0.53	2.02	0.38	2.41	0.24	2.82
11	0.93	1.32	0.66	1.6	0.6	1.93	0.44	2.28	0.32	2.65
12	0.97	1.33	0.81	1.58	0.66	1.86	0.51	2.18	0.38	2.51
13	1.01	1.34	0.86	1.56	0.72	1.82	0.57	2.09	0.45	2.39
14	1.05	1.35	0.91	1.55	0.77	1.78	0.63	2.03	0.51	2.3
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.1	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.9	1.71	0.78	1.9	0.67	2.1
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.92	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.4	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.2	1.41	1.1	1.54	1	1.68	0.9	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.8	0.96	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.9	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.1	1.66	1.01	1.78	0.93	1.9
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.3	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.76	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.1	1.75	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.2	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83
31	1.36	1.5	1.3	1.57	1.23	1.65	1.16	1.74	1.09	1.83
32	1.37	1.5	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
33	1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
34	1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81
35	1.4	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.8
36	1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.73	1.18	1.8
37	1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.8
38	1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
39	1.43	1.54	1.38	1.6	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
40	1.44	1.54	1.39	1.6	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
45	1.48	1.57	1.43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
50	1.5	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
55	1.53	1.6	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
60	1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
65	1.57	1.63	1.54	1.66	1.5	1.7	1.47	1.73	1.44	1.77
70	1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.7	1.49	1.74	1.46	1.77
75	1.6	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
80	1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
85	1.62	1.67	1.6	1.7	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
90	1.63	1.68	1.61	1.7	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.6	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78
150	1.72	1.75	1.71	1.76	1.69	1.77	1.68	1.79	1.66	1.8
200	1.76	1.78	1.75	1.79	1.74	1.8	1.73	1.81	1.72	1.82

الملحق رقم (51): طلب إجراء تربص ميداني بالبنك الخارجي الجزائري وكالة سوق أهراس

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique

جامعة محمد-شريف ميساودا سوق أهراس

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

Département: Sciences de gestion

قسم: علوم التسيير
سوق أهراس، في 23/05/2023

إلى السيد: مدير بنك الجزائر
الموضوع: طلب إجراء تربص ميداني

التحية طيبة، و بعد.....

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي يشرفنا أن نطلب من سيادتكم الموافقة على إجراء التربص
بمؤسستكم للطلبة الآتية أسمائهم:

أسماء الطلبة	رقم التسجيل
محل يا نهي	36054032
01	
02	

شعبة: المستوى للسنة تالية مائة تخصص: مالية البنوك
عنوان المذكرة: مؤسستكم للسنة الدراسية 2023/2022
مؤسسة التربص: BEA

مدة التربص: من تاريخ 23/05/2023 إلى تاريخ 28/05/2023 على مستوى مصلحة:

نشكركم سيدي على حسن تعاونكم، و تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

مدير المؤسسة/ رئيس المصلحة

أvis FAVORABLE

BOULFA Nabil
Directeur Adjoint
BEA 57 Souk-Ahras

رئيس القسم
مصلحة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مصلحة: أيسر

Agence Souk-Ahras 57

الملحق رقم (52): استمارة متابعة التريض بالبنك الخارجي الجزائري وكالة سوق أهراس

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique Et Populaire
Ministère De L'enseignement Supérieur
Et De La Recherche Scientifique
Université Mohamed Chérif Messaadia
Souk-Ahras
Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales Et
Des Sciences De Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الشريف مساعديّة
- سوق أهراس -
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



سوق أهراس في: 2023/05/23

إستمارة متابعة التريض 2023/2022

تحية طيبة وبعد؛

في إطار تدعيم علاقة قسم علوم التسيير بالمؤسسة، يسرنا أن نطلب من سيادتكم قبول الطلبة المذكورين أدناه من أجل مساعدتهم على إجراء التريض الميداني، الذي يندرج في إطار استكمال مذكرة ماستر أكاديمي.

المستوى: ☒ ماستر ☐ ليسانس القسم: علوم التسيير التخصص: المالية والتسويق
عنوان مذكرة التخرج: مؤشرات اللدونة المبررة وتفسيرها على درجة الأول
المهوى: - دراسة حالة البنك الخارجي
مكان إجراء التريض: - الجزائر السبكي (BEA)

والمنجزة من قبل الطلبة:

01. محمد بلال
02.

يمتد التريض من: 2023/05/23 إلى: 2023/05/25

جدول اللقاءات:

اليوم	التاريخ	التوقيت
الجمعة	2023/05/23	10h - 12h
السبت	2023/05/24	14h30 - 15h30
الجمعة	2023/05/25	15h - 15h30
الأحد	2023/05/28	15h - 16h30

رئيس المصلحة/ المؤسسة

الأستاذ المؤطر

رئيس القسم
كلية العلوم
إمضاء:



Y. BOULIFA Nabil
Directeur Adjoint
Souk-Ahras